تصدر رقميا مؤقتا في انتظار العودة للصدور ورقيا

النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊ ⴰⵟⴰⵎⵓⵔⴰⵟⵉ

• العدد : 366
من 30 يونيو إلى 6 يوليوز 2020

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر : سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

الجفاف يفضح السياسة الفلاحية المخزنية

ضيف العدد : **الحسين لعنايت**

تحميل تغير المناخ المسؤولية الكاملة للجفاف، محاولة لتبرئة السياسة الممنهجة.

2 النهج الديمقراطي متطلبات الخروج من الحجر الصحي

6 جائحة " كورونا " الفشل الذريع لسياسات الأنظمة البرجوازية العالمية

10 المنظومة التعليمية بالمغرب : بين مشاريع المخزن ومشاريع القوى التقدمية

12 فلسطين في مواجهة خطة الضم

كلمة العدد

الشعب في مواجهة الحقائق على الأرض

في هذه الاثناء تتوارد الأخبار المصورة عن مواكب الاحتجاج والمسيرات في العديد من مناطق المغرب، لم تتوقف الاحتجاجات طيلة الأربعة أشهر من الحجر الصحي حيث نظمت الطبقة العاملة الاعتصامات والوقفات أمام الضيعات أو المعامل أو الادارات. فما هو موضوع الاحتجاجات وما هي الدوافع؟ ما هي آفاقها ومستقبلها المنظور؟ ما هي المهام النضالية العاجلة؟

• لفهم موضوع هذه الاحتجاجات لا بد من النظر في الحالة الاجتماعية لغالبية افراد شعبنا التي لم تزدها جائحة كورونا الا استفحالا وعرت على عمقها. يشكل الفقر والهشاشة أخطر سمة للحالة الاجتماعية لم يعد من الممكن التغطية عليه أو جعل الفقراء يصبرون ويتحملون لأن الحجر الصحي قضى على أبسط فرصة صد الجوع الذي بات يتهدد الفقراء. اضطرت مصالح الدولة للاعتراف، ولأول مرة أخرجت احصائيات تتكلم عن وجود أكثر من 20 مليون مواطن ومواطنة في حالة فقر وخصاص خطير. يضاف الى ذلك ما عرفته عملية توزيع المعونات البسيطة من تعسف ومن زبونية وانعدام العدالة والشفافية وما رافقها من وعود لم تف بها الدولة.

توقفت الدورة الاقتصادية سواء في الإنتاج المادي او الخدماتي ومعها توقفت كل مصادر عيش الحرفيين والمهن الحرة. وبذلك تفاقمت البطالة ووجدت فئات قد تصل الى 5 مليون نسمة نفسها في عتبة الفقر لتنضاف الى جيش العشرين مليون الآنفة الذكر.

• اذا كان أكثر من 70% من المواطنين يعيشون تحت تهديد الفقر والهشاشة وأكثر من نصف هذا العدد وجد نفسه في حالة بطالة مزمنة، فالكل بات يستشعر خطر الجوع والبؤس وفقدان الأمل في الحياة. كل الأبواب موصدة بما فيها الحريك أو التهريب والمهن الخطيرة والصعبة. هذا ما يفسر الأعداد المتصاعدة من الانتحارات أو محاولته، وهذا ما يفسر نزول مواطنين ومواطنات الى الشوارع للتسول وطبعا ستتفاقم كل مظاهر الانحلال المجتمعي كملجأ للهروب من البطالة والفقر. السؤال الملح هو ماذا هيأت الدولة لوقف هذا المنحنى والتقهقر الاجتماعي؟ هل تمتلك برنامجا اجتماعيا واقتصاديا يوقف انتشار البطالة ويلبي مطالب الفقراء في الحصول على الحد الادنى للعيش الكريم؟ الوقائع على الأرض تبين أن الدولة لا تمتلك أدنى قدرة او إرادة لوقف الأزمة. الدليل الواضح هو سياستها تجاه الوباء وتخليها عما كانت تبرر به الحجر الصحي. وحتى لا يظهر أنها فقد السيطرة اتخذت قرار توسيع من مجال المنطقة 1 وتسمح بتجاوز كل الاحترازات في هذه المنطقة. لكن الملفت للنظر هو تفشي الجائحة وهذه المرة في المعامل والضيعات والاحياء الصناعية. اما الدليل الثاني فيتجلى في رضوخ الدولة لشروط الباطرونا في إعادة التشغيل ومسايرتها بالقبول بالرجوع الجزئي للعمال الى أشغالهم ورمي الباقي الى الشارع. ولا زالت الباطرونا تبتز من أجل الحصول على الطلبيات من الدولة وعلى المساعدات من صندوق مواجهة كورونا والضغط من اجل التنصل من الضرائب.

• وأخيرا فان الجماهير الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة خرجت لمقاومة هذا الواقع ورفض كل المحاولات الرامية لتحميلها كلفة الازمة، وهذه الحركات الاحتجاجية اليوم ليست إلا البوادر الاولى لما سيتقوى غدا ويعم جميع المناطق. يطرح هذا الوضع وهذه الاستعدادات للنضال والمقاومة على جميع القوى المناضلة أن تكون في قلب هذه الحركة النضالية وأن تتحمل مسؤولياتها وأن تسارع لتدارك الوهن والعجز وان تكون في الموقع النضالي والطبقي الذي يسهل تنظيم النضالات بدءا من النقابات التي تقع عليها مسؤولية حماية العمال من البطالة ومن حملة الطرد ومن التهرب من التصريح بالعمال في صندوق الضمان الاجتماعي، ومن جهة اخرى يتوجب توطين الجبهة الاجتماعية في مختلف المناطق في البادية والمدن والأحياء الشعبية. ان فروع الجبهة الاجتماعية يمكنها ان تشكل نماذج من التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير ووسيلة الارتباط النضالي لجميع مكونات هذه الجبهة الاجتماعية. ان اللحظة واعدة لتطور نضال شعبنا وسانحة لبناء موازين قوة لصالح التغيير المنشود.

السحب : مطبعة العهد الجديد

jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

منظور النهج الديمقراطي لفترة الخروج من الحجر الصحي

منذ 20 مارس 2020 والشعب المغربي يعيش تحت حالة الطوارئ الصحية بسبب جائحة كوفيد19-؛ وكان للجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وافر الحظ في المعركة مع هذه الآفة من خلال مواجهة الفيروس مباشرة في مقرات العمل أو بالصمود في المنازل رغم إكراهات فقدان الشغل والخصاص والعوز والضغوط النفسية وضعف دعم الدولة وغياب الخدمات العمومية. ورغم كل إكراهات هذه الظرفية واصل مناضلات ومناضلو النهج الديمقراطي النضال والتعريف بمعاناة كل الفئات الشعبية خلال هذه المدة بمختلف الأساليب والوسائل وعملوا على مجابهة جشع وانتهازية البورجوازية ومحاولاتها لاستغلال ظرفية الجائحة من أجل الربح على حساب الفئات الشعبية ومغامرتها بالأرواح من أجل الأرباح عوض تقديم التضحيات التي تفرضها الأوضاع العامة للبلاد؛ وقاوموا انسياق الدولة وراء مصالح ومطالب الباطرونا وتفريطها في حقوق الكادحات والكادحين.

كان من المفروض الاستعداد لفترة الخروج من حالة الطوارئ والحجر الصحي والتأكد من توفر الشروط الضرورية للنجاح في ذلك؛ ومن هذه المتطلبات تراجع كبير ومستقر لمؤشرات الجائحة، وقدرة قطاع الصحة على تحمل موجة جديدة لانتشار الفيروس، وتوفير احتياطي كاف من المعدات الطبية والأدوية ومواد التعقيم والتطهير والوقاية من الفيروس لتغطية أي خصاص ممكن، وتوسيع عمليات الفحص وتعميمها على الأجراء، وتوفير آليات الدعم والمواكبة الاجتماعية، واستعداد الإدارة للقيام بكل متطلبات الفترة وتدارك العمليات المؤجلة خلال مدة الطوارئ والحجر الصحي، وإعداد مخطط للانتعاش الاقتصادي، وقانون مالية استثنائي.

وكان على الدولة أن تخضع كل تدابير وإجراءات فترة الخروج من الحجر الصحي لمبدأ عام موجه وهو عدم المغامرة بأرواح المواطنات والمواطنين واتخاذ كل الاحتياطات الضرورية لذلك وإلزام كل الأطراف باحترامها؛ غير أن الارتفاع المهول لعدد الإصابات بفيروس كوفيد19- خلال المرحلة الأولى من تخفيف الحجر الصحي وظهور بؤر كبيرة في مواقع الإنتاج تؤكد أن دولة الاستبداد والفساد قد فضلت الاستجابة لجشع الباطرونا والسماح لها بتعريض العاملات والعمال لخطر الفيروس؛ فعوض أن تلزمها بالقيام بالفحوصات للأجراء في الوحدات الإنتاجية أو الخدماتية كشرط للاستمرار في العمل نجدها قد سمحت لها بمواصلة الإنتاج في ظل شروط تغيب عنها أبسط شروط الصحة والسلامة؛ إن هذا السلوك الأهوج للبورجوازية وسكوت الدولة المخزنية عن جرائمها لن يسهلا الخروج من الحجر، بل سيؤديان إلى انتكاسة في معركة الشعب مع الفيروس ولن يساعدا على عودة عجلة الاقتصاد إلى الدوران بل سيعمقان أزمته. إن رفض الباطرونا أداء واجب الفحوصات للعاملات والعمال وإلزام الأجراء باستئناف العمل دون إجراء الكشف المخبري للفيروس، في ظل غياب شروط الوقاية، شكلا مجالا خصبا لانتشار الداء؛ وتتحمل الدولة المخزنية إلى جانب البورجوازية المسؤولية عن هذا الاستهتار بأرواح المواطنات والمواطنين؛ لقد أصبح جليا كون الدولة ما هي إلا جهاز لخدمة مصالح البورجوازية في المجتمع الرأسمالي؛ إن ما حدث في ضيعة لالة ميمونة من استخفاف بصحة الأجراء سيظل عارا يلاحق المخزن والباطرونا؛ وعلى كل الغيورين على الطبقة العاملة وشرفاء الوطن المطالبة بمحاسبة كل المسؤولين عن هذه الجريمة دون مناورات أو تماطل.

إن هذا الوضع المأساوي يفرض على الجماهير الشعبية استغلال فترة الخروج من الحجر الصحي للتعبير عن رفض الاستمرار في خنق الحريات الديمقراطية، ورفض كل تقليص للحريات العامة والحريات الفردية باسم ضرورات مواجهة الأزمة الصحية؛ فلا يمكن الخروج من الحجر الصحي والاستمرار في الحجر على الحريات والحقوق. كما ستكون الفترة مناسبة لمواجهة جشع الباطرونا ومحاولاتها للسطو على أموال الشعب والتهرب من واجباتها وإمعانها في استعباد العاملات والعمال؛ وستكون أيضا فترة لمقاومة تسخير الدولة لكل إمكاناتها لخدمة البورجوازية على حساب الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية.

تتطلب فترة الخروج من حالة الحجر الصحي اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لإنجاح عملية تجاوز جائحة كوفيد- 19 بأقل الخسائر وعدم حدوث انتكاسة والعودة إلى حالة انتشار واسع للفيروس؛ ويقتضي كل ذلك من الجماهير الشعبية أن تدافع عن المطالب والأهداف التالية :

التدابير الصحية والوقائية :

• متابعة عملية الخروج من الحجر الصحي بتدرج، وتوزيعها على عدة مراحل، ومراعاة الفوارق بين الجهات والأقاليم وبين القطاعات الإنتاجية والخدماتية وبين فئات المواطنات والمواطنين حسب قدرتهم على مقاومة الفيروس.

• إعمال مقاربة النوع في السياسة التدبيرية لجائحة كوفيد- 19.

• اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتعميم إجراءات وتدابير الوقاية وتوفير وسائل ومواد الحماية والتطهير والتعقيم.

• إجراء فحص شامل للعاملات والعمال اعتبارا لخطورة الشروط التي يعملون فيها، ولكثرة بؤر العدوى في مؤسسات الإنتاج، ولاستمرار نسبة مهمة منها في العمل خلال مدة الحجر الصحي.

• توسيع إجراءات الفحص لكشف حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد والحد من انتشاره.

• تسخير إمكانيات القطاع الخاص الضرورية لضمان خروج سالم من الحجر الصحي والتغلب على جائحة كوفيد- 19.

• التعجيل بإصدار قانون الصحة والسلامة في القطاع العام والقطاع الخاص.

• الالتزام ببروتوكولات منظمة الصحة العالمية ومعايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالصحة والسلامة في أماكن العمل أو الأماكن العمومية.

• التزام المواطنات والمواطنين بالوقاية والتدابير الاحترازية حتى لا تتاح الفرصة لاتساع بؤر انتشار فيروس كورونا المستجد.

• وضع برامج لمعالجة الآثار النفسية والمادية لفترة الحجر الصحي على الأطفال والطلبة والتلاميذ وربات البيوت والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص في وضعية الشارع وكل الفئات في وضعية خاصة.

• سن قانون إطار لحماية النساء من جميع أشكال العنف في مختلف المجالات، يكون متلائما مع ما ينص عليه الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.

• الدعم النفسي والقانوني لحالات التعرض للعنف الأسري خلال فترة الحجر الصحي.

الحريات العامة وحقوق الانسان :

• نبذ الأساليب العنيفة والمهينة لفرض الالتزام بالإجراءات والتدابير الاحترازية والوقائية من الفيروس والاعتماد على التوعية والإقناع، وتنظيم حملات لتوضيح متطلبات هذه الفترة من المعركة مع الفيروس بالأمازيغية والعربية والدارجة.

• احترام الحريات الديموقراطية: حرية الضمير والراي والتعبير والتنظيم والتظاهر والاحتجاج؛ وتمكين فروع الإطارات المناضلة المحاصرة من وصولات الإيداع ومنها فروع النهج الديمقراطي والجمعية المغربية لحقوق الانسان والجامعة الوطنية للتعليم /التوجه الديمقراطي.

• إطلاق سراح المعتقلين بسبب خرق الحجر الصحي.

• إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومعتقلي حراك الريف ومعتقلي الاحتجاجات الشعبية والنضالات العمالية وإيقاف المتابعات.

الخدمات العمومية :

• الإسراع بتدارك العمليات الإدارية المؤجلة بسبب الحجر الصحي؛

• تسهيل الحصول على الخدمات العمومية واتباع مساطر استثنائية لذلك.

• توفير التجهيزات الضرورية من أجل تجويد وضمان قدرة الخدمات العمومية على الاستجابة لحاجيات المواطنات والمواطنين.

• تحسين شروط عمل الموظفات والموظفين من أجل الانخراط بقوة في المعركة مع تداعيات الجائحة.

قطاع الصناعة وقطاع الخدمات :

• رفض تسريح الأجراء بسبب الجائحة، وإرجاع الذين توقفوا عن العمل بسبب حالة الطوارئ والحجر الصحي.

• إطلاق حملة لتسجيل جميع العاملات والعمال في صندوق الضمان الاجتماعي سواء في القطاع المهيكل او غيرالمهيكل.

يتبع في الصفحة 3

تتمة مقال منظور النهج الديمقراطي لفترة الخروج من الحجر الصحي

• التعويض عن فقدان الشغل وعن البطالة لجميع الإجراء بغض النظر عن انخراطهم في صندوق الضمان الاجتماعي أو عدمه.

• رفض تقليص الأجور بمبرر مواجهة آثار الجائحة.

• احترام شروط العمل في ظل الوباء الخاصة بالعاملات في مقرات العمل.

• محاسبة ومحاكمة كل من فرط في صحة وسلامة العاملات والعمال وتلاعب بحقوقهم.

• توفير مواد الصحة والوقاية والنظافة للعاملات بمقرات العمل.

• ضمان سلامة العاملات الصحية في وسائل النقل التي تنقلهن من وإلى أماكن العمل.

• اعتبار الامومة وظيفة اجتماعية، وتحمل الدولة مسؤوليتها من أجل حماية المرأة الحامل، وذلك بإقرار إجراءات زجرية ضد أي طرد للعاملة في الصناعة والخدمات بسبب الحمل او الوضع وتعميمه على العاملات الزراعيات.

• المساواة في الأجور بين العاملات والعمال.

• ضمان سلامة العاملات الصحية في وسائل النقل التي تنقلهن من وإلى أماكن العمل.

• توفير كافة وسائل الحماية للعاملات في قطاع التنظيف.

• إغلاق وحدات الإنتاج الموبوئة وتعميم الفحوصات والتحاليل المخبرية على العاملات والعمال والمخالطين.

• تنظيم التضامن العمالي والشعبي مع المعارك العمالية.

القطاع الفلاحي والصيد البحري:

• مواجهة مخاطر الجفاف على للفلاحين الكادحين وبالنسبة للإنتاج الفلاحي لهذه السنة وتوفير ماء الري والشرب.

• مطالبة الدولة بتحمل كامل مسؤولياتها لتجاوز هذه الأوضاع المأساوية الناتجة عن تزامن الجفاف مع جائحة الوباء.

• فتح أوراش آمنة ذات المنفعة العامة لتمكين الشغيلة العاطلة من العمل وتحصيل دخل لائق، مع توفير الدعم اللازم لباقي المواطنات والمواطنين يمكن من العيش الكريم؛

• توفير كافة أشكال الدعم للفلاحين الفقراء والصغار والمتوسطين المتضررين من الجفاف، ومدّهم باللوازم الضرورية للتحضير الموسم الفلاحي القادم.

• إلزام الفلاحين الكبار بتوجيه أنشطتهم نحو تلبية الحاجيات الغذائية المحلية أولا؛ لأنهم يستفيدون من مياه الري ودعم الدولة بواسطة صندوق التنمية الفلاحية وتمويلات أخرى موجهة للنهوض بسلاسل الإنتاج الفلاحية.

• تحمل الدولة لمسؤولياتها في دعم الكساية الصغار وفك الحصار عليهم وإعفاءهم من الديون وتمكينهم من قروض دون فائدة وحمايتهم من المضاربة خاصة وأنهم يعانون من تداعيات كورونا وتبعات الجفاف.

• إعادة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول الاتفاقيات المجحفة المرتبطة بالسيادة الغذائية والصيد البحري؛ والبحث عن شركاء على المستوى المغاربي وروسيا والصين؛

• تعميم الكشف المخبري عن فيروس كورونا المستجد على كل العاملات والعاملين بقطاع الصيد البحري حفاظا على صحتهم وصحة المواطنات والمواطنين.

الفئات في أوضاع هشة :

• توفير حد أدنى من الدخل لجميع المواطنات والمواطنين لتمكينهم من مواجهة متطلبات الحياة والصمود في المعركة مع الفيروس.

• استمرار وتقوية كل أشكال الدعم المادي خلال فترة الخروج من الحجر الصحي.

• ضمان حصول هذه الفئات على الخدمات الاجتماعية والصحية.

• استمرار إيواء الأشخاص في وضعية الشارع إلى أن يتم إيجاد حل نهائي لوضعهم.

• توفير الدعم للنساء الأرامل.

• الإعفاء من أداء فواتير الكهرباء والماء والأنترنيت.

الصندوق الخاص بجائحة كوفيد - 19 :

ضخ المزيد من الأموال في الصندوق الخاص بالجائحة

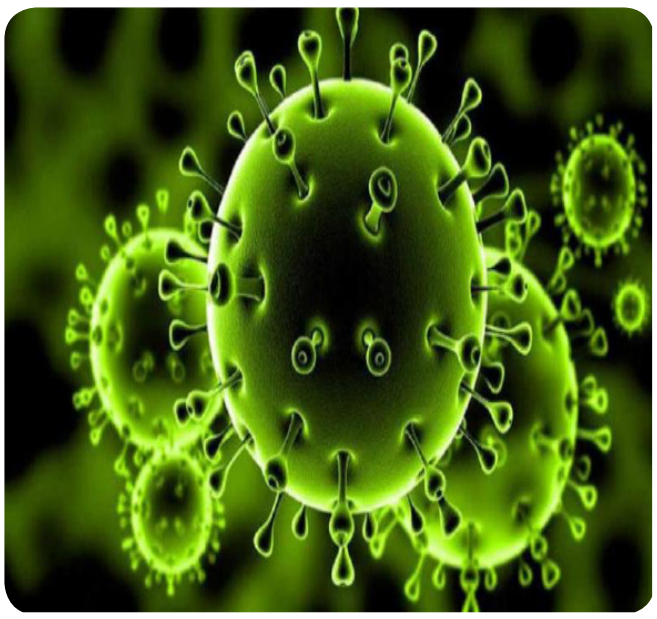

لتمكينه من تغطية مصاريف تنفيذ مختلف الإجراءات والتدابير وذلك عن طريق: استرجاع الأموال المهربة للخارج، إقرار فوري لضريبة تصاعدية على الثروات الكبرى، سن ضريبة تصاعدية على المواريث الكبرى، سن ضريبة على أرباح المضاربات والأنشطة الضارة بالبيئة، إلغاء الاعفاءات الضريبية، التقليص من نفقات التسيير؛ تحويل الحسابات الخصوصية وميزانية التسلح للصندوق، خصم نسبة 50 بالمئة من أجور الوزراء والبرلمانيين والغاء جميع التعويضات الخاصة بالهيئات والمجالس.

ميزانية أستثنائية :

توقيف العمل بالميزانية الحالية ووضع ميزانية استثنائية قادرة على الاستجابة لمتطلبات مواجهة جائحة كوفيد19- وتحقق الأهداف التالية: الرفع من ميزانية الخدمات العمومية والخدمات الاجتماعية ومنها الصحة والتعليم والتشغيل، الرفع من ميزانية البحث العلمي، مراجعة النظام الضريبي، إعادة النظر في الميزانيات الضخمة المخصصة لبعض القطاعات خصوصا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أو وزارة الدفاع (مجال التسليح).

تدابير اقتصادية :

• ضرورة مراجعة قانون الخوصصة بما يمكّن من استرجاع المؤسسات الاستراتيجية خصوصا التي تقدم خدمات عمومية أو اجتماعية.

• مراجعة السياسة الطاقية وتأميم القطاع لتلبية الحاجيات الداخلية بدءا من تأميم لاسامير.

• إعادة الاعتبار لسياسة التخطيط مما يمكّن من تأميم القطاعات الاستراتيجية وسن سياسة وطنية للتصنيع والتشجيع على الإنتاج الداخلي وتفضيل الاستهلاك المحلي. ووضع حد لتهريب الأموال واستيراد المنتوجات الاستهلاكية الكمالية الباهظة الثمن.

• دعم المشغلين الذاتيين والمقاولات الصغيرة لمواجهة تداعيات الأزمة.

• مراجعة قانون الخوصصة باسترجاع المؤسسات والشركات التي فوتت للشركات الأجنبية والتي لا تحترم دفتر التحملات وتقوم بتهريب الأرباح نحو الخارج (نموذج شركات الماء • والكهرباء والاتصالات والتطهير).

• الغاء مأذونيات الريع في جميع المجالات كالنقل البري والبحري والرمال والملك الغابوي وغيرها.

• إعادة النظر في الامتيازات الخاصة بشركات الخدمات الترحيلية وخاصة ما يتعلق بالضرائب وحقوق الأجراء؛ ومراجعة دفاتر التحملات للشركات العاملة بالمناطق الحرة لضمان الحريات النقابية وحقوق العاملات والعمال.

• توقيف تسديد الديون الخارجية، أو تأجيله، في انتظار إعادة التفاوض حول إلغائها.

تدابيربيئية:

• استحضار البعد البيئي في كل القرارات الاقتصادية؛

• توفير شروط الوقاية الصحية في شبكة الري وشبكة الماء الصالح للشرب، ووضع حد لأزمة تلوث المياه الناجم عن عدم إصلاح قنوات الصرف الصحي.

• فرض دفتر تحملات على الشركات التي تستعمل بكثافة المواد الكيماوية والمحروقات في صناعتها.

• توقيف الاتفاقيات مع الدول الإمبريالية التي تتيح لهم إمكانية تلويث البيئة حفاظا على صحة المواطنات والمواطنين.

إن الخيط الناظم لسلوك الدولة المخزنية في تدبيرها لجائحة كوفيد- 19 هو خدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة، ووضع كل الطاقات والإمكانيات رهن إشارة البورجوازية ، والاستجابة الدائمة للمطالب التي عبرت عنها في مختلف المناسبات وفي عدد من التقارير ومنها "خطة الانتعاش الاقتصادي" لنقابة الباطرونا؛ الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛ لم تكن المغامرة بأرواح الأجراء في عز الأزمة ولا كل أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة كافية لإشباع جشع البورجوازية فقررت إطلاق خطتها المشؤومة، بعد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات لقطاعاتها، أتبعتها بحملة دعائية لها بدعم من وسائل الإعلام الرسمية والأحزاب الممخزنة؛ ودون الدخول في تفاصيل هذه الخطة نشير فقط إلى أنها تستبيح أموال الشعب أينما وجدت في خزائن الدولة أو في جيوب المواطنين وتمعن في إرادة استعباد العاملات والعمال من خلال مطالبها الهوجاء: الحق في تسريح نسبة من الأجراء، البطالة الجزئية، تكليف الدولة بأداء نصف الأجر، دعم الدولة للمقاولات، إعفاءات أو تخفيضات في الضرائب والالتزامات الاجتماعية، تسهيلات في القروض.. لقد كان من المفروض أن تسخر الدولة كل إمكانيات القطاع الخاص في المعركة مع فيروس كورونا المستجد غير أن العكس هو الذي حصل، إذ سخرت الدولة المخزنية كل قطاعاتها وكل طاقات البلد لخدمة الباطرونا مضحية بحقوق الجماهير الشعبية.

إن النهج الديمقراطي وهو يعبر عن اعتزازه بالصمود الشعبي في وجه فيروس كورونا المستجد فإنه يتمنى ألا تذهب تضحياته سدى وأن تتم الاستفادة من دروس هذه الجائحة للوعي بمخاطر الرأسمالي والإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين والقيام بالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضرورية لتجاوز الاستبداد والفساد والفقر والبطالة والتهميش والأمية وبناء مجتمع الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة في أفق بناء المجتمع الاشتراكي.

FNE تعلن عن تضامنها مع اولياء واباء التلاميذ بالتعليم الخصوصي وتدعو امزازي لحوار عاجل لحسم الملفات العالقة

جدد المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي، مطالبته الحكومة ووزارة التربية بالاستجابة لمطالب الشغيلة التعليمية؛ داعيا كل مناضلي ومناضلات الجامعة وعموم نساء ورجال التعليم للمزيد من التعبئة والوحدة لتحقيق المطالب ومواجهة الهجومات المتتالية على الحقوق والمكتسبات.

وكان المكتب الوطني المذكور قد عقد اجتماعه العادي عن بعد الخميس 18 يونيو 2020، تدارس خلاله قضايا تنظيمية ومستجدات الساحة التعليمية.

وسجل رفاق الإدريسي، في ذات البلاغ، تضامنهم مع أولياء وآباء التلاميذ/ات بالتعليم الخصوصي، مطالبين الحكومة بتوفير العرض التعليمي من حجرات الدرس وتجهيزات وموارد بشرية لمواجهة الطلب، وكذلك الإعلان الفوري عن مباراة الالتحاق بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالعدد الكافي لتفادي الخصاص المتراكم وتلبية انتظارات حاملي الشهادات المُعطلين وأسرهم.

كما طالب المكتب الوطني للنقابة المذكورة الوزارة بالصرف الفوري لمستحقات كل الترقيات التي تمت برسم سنوات 2016 و2017 و2018؛ والإعلان عن نتائج الامتحانات المهنية لمختلف الفئات المهنية برسم 2019، وبالإسراع بعقد اجتماعات اللجان الثنائية لكل الفئات التعليمية للبث في الترقية بالاختيار برسم 2019.

وذكر رفاق الإدريسي، في بلاغهم، من جديد وبإلحاح على فتح حوار عاجل للحسم في مختلف الملفات النقابية العالقة والمطالب المشروعة للشغيلة التعليمية بكل فئاتها، وضرورة التعجيل بإخراج المراسيم التعديلية الخاصة بالفئات المتفق حولها في جلسات الحوار السابقة؛ (الإدارة التربوية إسناد ومسلك، الترقي بالشهادات، المكلفين خارج سلكهم، التوجيه والتخطيط التربوي، دكاترة التربية الوطنية، المساعدون التقنيون والمساعدون الإداريون)، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه منذ أبريل 2011؛ الدرجة الجديدة والتعويض عن العمل بالعالم القروي والمبرزين... والاستجابة لكل الملفات النقابية العالقة والمطلبية؛ العاملون والعاملات بالتعليم العالي، إدماج الأساتذة الذين فُرض عليهم التعاقد، المقصيون من خارج السلم، ملحقو الاقتصاد والإدارة، الملحقون التربويون، المستبرزون، المفتشون، العرضيون ومنشطو التربية ومدرسة.كم.. المدمجون، أطر التسيير المالي والإداري، ضحايا المعالجة الانفرادية لملف ضحايا النظامين (بمن فيهم فوجي 93 و94، المونون، أساتذة الإعدادي، الممارسون والمتقاعدون)، الزنزانة 10، المعفيون والمرسبون، أساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية بالخارج، أساتذة اللغة الأمازيغية، التقنيون، المتصرفون، المهندسون، التقنيون، المتصرفون، المحررون، عمال الحراسة والنظافة والإطعام، مربيات ومربي التعليم الأولي، الأساتذة المؤطرون بمختلف مراكز التكوين التابعة للوزارة، سكنيات الأساتذة العاملين بالعالم القروي، العاملون والعاملات بالتعليم الخصوصي.

وفي الأخير أدان بلاغ رفاق الإدريسي أسلوب التضييق والانتقام والإقصاء (من تحمل مهام مدير بالإسناد أو مباراة المسلك...) الذي تمارسه الإدارة، بواسطة ما يسمى بـ "البحث المحيطي" أو غيره، ضد المناضلين/ات بسبب انتمائهم النقابي أو السياسي أو لفضحهم للفساد والمفسدين، من خلال ترسيبهم بعدد من المباريات أو اتخاذ قرارات جائرة أو إحالتهم على المجالس التأديبية...

السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي للنهج الديمقراطي يتضامن مع المناضل كريم حاجي

تتابع السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي للنهج الديمقراطي بقلق شديد الهجوم الممنهج الذي يتعرض له عمال شركة فوغال للنقل الحضري بتازة .والتضييق الممنهج على الحريات النقابية وعلى العمل النقابي الجاد، وفي هذا الإطار تم توقيف رفيقنا كريم حاجي الكاتب العام لنقابة عمال شركة فوغال

المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وكذا عضو السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي للنهج الديمقراطي لمدة 8 أيام لأسباب نقابية.

وبناء عليه فالسكرتارية الوطنية تعبر عن ما يلي :

1 - تعلن عن تضامنها المبدئي ولا مشروط مع الرفيق كريم حاجي تجاه ما تعرض له من عقوبة وتضييق على عمله النقابي.

2 - إدانتها لضغوطات الممارسة من طرف ادارة الشركة على رفيقنا ،ومطالبتنا بإرجاعه لعمله في اسرع وقت.

3 - تأكيدنا على ان هذه الممارسات تدخل في باب الحملة المسعورة التي تشنها الباطرونا على الطبقة العاملة ومحاولتها تحميلها تبعات الجائحة.

4 – دعوتها عمال شركة فوغال لوحدة الصف والاستعداد النضالي لمواجهة مخططات الادارة تجاههم.

5 - دعوتها كل القوى السياسية والنقابية والحقوقية الديمقراطية للوقوف بجانب الطبقة العاملة ومسندتها والدفاع على مصالحها.

بيان النهج الديمقراطي جهة درعة تافيلالت

في إطار الحملة المسعورة التي تخوضها الكتلة الطبقية الحاكمة على عموم العاملات والعمال في مختلف الوحدات الإنتاجية، والتي تزايدت في عز انتشار جائحة كوفيد19- الأخيرة التي تؤدي ضريبتها الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات ...

وفي إطار تتبع النهج الديمقراطي بدرعة تافيلالت للمعركة التي يخوضها العمال والعاملات بفرع منجم إميضر ضدا على القرارات التي تتخذها إدارة الفرع المنجمي، المتمثل في خرق الاتفاقية الجماعية، وهو ما خلف استياء كبيرا لدى العاملات والعمال، كما رفضت هذه الإدارة الاستجابة للمطالب الفورية التي قدمها الفرع النقابي للنقابة الوطنية للطاقة والمعادن (كدش) فرع إميضر، والمتمثلة في تحسين شروط الصحة والسلامة بالمنجم والالتزام بتسوية ملفات السكن لشهر ماي وتشغيل جهاز الفحص بالأشعة بمستوصف المنجم ... فإن النهج الديمقراطي بجهة درعة تافيلالت؛ يدين الهجوم على الطبقة العاملة وعموم الكادحين خاصة في عز جائحة كوفيد19-. ويشيد بالوحدة العمالية للعمال والعاملات بالفرع المنجمي إميضر وتعتبر الوحدة أساسا لانتزاع الحقوق، وتهنئهم على نجاح إضرابهم يوم 18 يونيو. ويطالب إدارة منجم إيمضر بتنزيل الاتفاقية الجماعية، والاستجابة للمطالب المستجدة للعاملات والعمال. ويطالب بتوفير شروط الصحة والسلامة في المنجم....

بلاغ لنقابة عمال شركة أوزون للنظافة بالسعيدية

قرر عمال الشركة في اجتماعهم الذي عقد يوم الأربعاء 17 يونيو 2020 مباشرة بعد الوقفة الاحتجاجية التي تم منع تنفيذها من طرف السلطة الإقليمية ببركان، الاستمرار في معركتهم النضالية، حتى انتزاع حقوقهم كاملة غير منقوصة وفي مقدمتها حقهم المشروع في العمل القار وفق ما ينص عليه كناش تحملات تدبير قطاع النظافة بمدينة السعيدية، وذلك ب :

• مواصلة الإضراب عن العمل لمدة شهر ابتداء من يوم الاثنين 22 يونيو 2020

• تنفيذ أشكال احتجاجية موازية أمام مقر عمالة إقليم بركان. ستنطلق بوقفة احتجاجية يوم الثلاثاء 23 يونيو 2020 على الساعة الواحدة زوالا.

توصل المكتب النقابي يوم 22 يونيو بقرار من باشا مدينة بركان:" إن تنظيم هذه الوقفة الاحتجاجية من شانه الإخلال بالأمن والنظام العام بالمدينة، ويتعارض مع التدابير الاحترازية المتخذة من طرف السلطات العامة للحفاظ على سلامة وصحة المواطنين، يقررمنع هذه الوقفة...."

ميدلت

إحتجاج سكان منطقة الكرامة

مجموعة من المواطنين يخوضون اعتصاما أمام قيادة كرامة إقليم ميدلت، يوم الاثنين 22 يونيو 2020 واضعين لافتات تحمل مطالبهم في مدخل مقر القيادة مؤكدين أن مطلبهم شرعي وعادل وهو الحصول على رخصة بناء تمكنهم من حقهم في الولوج للسكن.

من داخل هذا المعتصم أكد أحد المحتجين السيد (إ. ك.) أنه لجأ بمعية مواطنين آخرين إلى الاحتجاج لكونه ضاق ذرعا بالتسويف و "التجرجير" الذي تمارسه الإدارة المعنية في معالجة طلبه و مده برخصة بناء مسكن علما أنه قدم طلبا لاستخلاص هذه الرخصة منذ عامين تقريبا وزود المصلحة المعنية في قيادة كرامة بجميع الوثائق الضرورية و المطلوبة، لكنه ما زال إلى يومنا هذا ينتظر دون جدوى، كما جاء على لسانه في اتصال بصفحة كرامة 24.

في هذه الأثناء، ما زال المعتصمون يفترشون الأرض أمام قيادة كرامة مطالبين بتسوية ملفاتهم والتوقف عن اضطهاد المواطنين إداريا؛ هذا في الوقت الذي يؤكدون أن قائد قيادة كرامة يرفض مقابلتهم لمناقشة طلباتهم ومعرفة مصيرها، خاصة و أن أغلبهم أرباب أسر يسعون للحصول على حقهم في الولوج للسكن اللائق؛ ويضيفون أنهم على استعداد لخوض أشكال تصعيدية في حال لم يتم التجاوب مع مطالبهم، كما يحملون المسئولين ما آلت وما ستؤول إليه الأوضاع.

الاعتصام مرفوق بمبيت ليلي أمام قيادة كرامة من أجل الحق في السكن وتوفير الشواهد الإدارية لأبناء الشعب، رافضا كل التلاعبات من طرف المسئولين المعنيين بالأمر وخاصة الجماعة الترابية والسلطة المحلية بهذه البلدة لأنهم هم المسئولين على حلحلة هذا الملف.

الحق في السكن حق إنساني مقدس وشرط ضروري

لضمان الحياة الكريمة وكذلك عنصراضروري من عناصر ضمان الكرامة الإنسانية .....

كما أن هناك استفزازات ومضايقات يتلقاها بعض الشبان (مثال المناضل الغالي محمد الشيغيات) من طرف عصابة وبلطجية مدعمة من النظام على مستوى قيادة واد النعام ب "بودنيب".

ايميلشيل

إحتجاج ساكنة املشيل من أجل الماء الصالح للشرب

تواصل سياسة الإقصاء والتهميش تجاه ساكنة الأطلس الكبير الشرقي وسيتواصل الاحتجاج و التظاهر من أجل مطالب أقل ما يمكن القول عنها أنها أبسط شروط العيش.

في هذا السياق واستمرارا في الاحتجاج الذي تخوضه ساكنة تغيغاشت (جماعة ودائرة إملشيل إقليم ميدلت

جهة درعة تافيلالت) منذ سنوات عدة مطالبين بالماء الصالح للشرب وهي المطالب التي يندى الجبين لكل من يحمل ضميرا حيا أن يسمع بها في القرن 21 وفي قلب الأطلس الخزان المائي في المغرب، خرجت الساكنة مجددا يومه 22 يونيو 2020 في مسيرة سلمية احتجاجية سيرا على الأقدام، رافعين لعدة مطالب يمكن إجمالها في شعار " حماية الإنسان في حماية الطبيعة ومصدر عيشه".

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الماء الصالح للشرب الخاص بدوار تغيغاشت تم انتزاعه بتضافر جهود الساكنة باحتجاجاتها وممثلها في المجلس الجماعي الذي لم يدخر جهدا خدمة للمصلحة العامة للساكنة وفق المستطاع، كما أن الأشغال ستبدأ في القريب كما جاء على لسان المنتخب علاوة على معاينة اللجنة المكلفة لعين المكان قصد تحديد مكان البئر والخزان.

لا ننسى أن نشير إلى مشروع سابق تم إفشاله من طرف أشخاص لغاية في أنفسهم، وهو مشروع أهدر في سبيله المال العام دون أن يفي بالغرض والذي تم انجازه بين 2012 و2013 إلا أنه لحسابات انتهازية و نوايا مسبقة للاغتناء من هذا المشروع من طرف جهات معينة، وفي هذا الصدد رفع الشباب شعار ربط المسؤولية بالمحاسبة، محاسبة كل من كانت له يد في إفشال مشروع كان سيعفي الساكنتين من معاناة الماء الصالح للشرب. طيلة هذه السنوات.

إلى جانب المطالبة بإسراع في أشغال مشروع الماء الصالح للشرب رفع المحتجون مطالب لا تقل أهمية عن الماء.

"لا للقمع والحصار. نعم للنضال من أجل تحقيق كل المطالب العادلة لعمال شركة أمانور"

يومه الأربعاء 24 يونيو 2020 بينما كان عمال شركة أمانور وعائلاتهم يتهيؤون لتنفيذ وقفتهم الاحتجاجية أمام مقر ولاية طنجة- تطوان- الحسيمة تطبيقا لقرار جمعهم العام، تفاجئوا بتطويق مكان تجمعهم بحواجز مكثفة أقامتها القوات القمعية وبمحاصرة من طرف مختلف الأجهزة البوليسية، لمنعهم من التعبير عن معاناتهم أمام مقر السلطات المحلية.

للتذكير، إنها المرة الخامسة في غضون الثلاثة أسابيع الماضية، بعد معركتهم البطولية التي تناهز شهرها السادس، يعود العمال وأسرهم إلى الشارع لإثارة انتباه الرأي العام المحلي وخصوصا سلطات المدينة وباطرون الشركة ضد الاستعمارية.

إننا في القطاع العمالي لحزب النهج الديمقراطي طنجة من خلال مواكبتنا للبرامج النضالية لعمال شركة أمانور منذ بدايتها، يهمنا إخبار الرأي العام المحلي بما يلي :

1) نجدد تضامننا اللامشروط مع عمال امانور وأسرهم ونضالهم المشروع في الدفاع عن مطالبهم وضد تشريدهم وتجويعهم وضرب حريتهم في التنظيم النقابي.

2) نستنكر مناورات إدارة هذه الشركة الاستعمارية وتحالف السلطة المحلية معها للتخلص من العمال وعملها على المزيد من تعفين وضعية العمال وتأجيج الاحتقان الاجتماعي داخل هذه المؤسسة، في هذا الصدد ندعوهما إلى الاستجابة الفورية لمطالب

العمال عبر تفاوض جدي حولها.

3) ندين بقوة انحياز الدولة وتدخل أجهزتها القمعية لمنع تنفيذ البرنامج النضالي السلمي للعمال يومه الأربعاء 24 يونيو 2020 في خرق سافر لحق العمال في التظاهر.

4) نعلن تضامننا المطلق مع زوجتي العاملين اللتين دهسهما العنف البوليسي واللتين نقلتا على إثر التدخل الهمجي القمعي إلى مستشفى محمد الخامس؛ كما نستنكر احتجاز لعدة ساعات أحد المتضامنين مع قضية العمال بمقر أمن ولاية طنجة.

5) نحيي صمود عمال شركة امانورونتوجه لكافة القوى التقدمية والديمقراطية والحية بمدينة طنجة للتضامن معهم ومؤازرتهم لفك الحصار عنهم وعن عائلاتهم إلى حين تحقيق جميع مطالبهم وإرجاع جميع المطرودين إلى عملهم من دون استثناء وبدون قيد أو شرط..

التشريد وهضم حقوقهم المكتسبة وضرب حريتهم في التنظيم النقابي.

فبعد طرقهم لجميع الأبواب في اتجاه أرباب الشركة او بالنسبة للسلطة المحلية ومصالحها الشغلية لإيجاد حلول جدية تضمن كرامتهم باسترجاع جميع حقوقهم وبإعادة إدماج كل المطرودين في عملهم، وهي مطالب مشروعة قابلة للتحقيق، لا زالت السلطة والباطرون متمادين في التناور عليهم لربح مزيد من الوقت كخطة بئيسة لتعفين الاحتقان الاجتماعي الذي تشهده الشركة منذ أزيد من 6 أشهر..

إن هذه الخطة الفاشلة للإدارة بتزكية السلطة قد فطن إليها العمال، مما زادهم قوة وإصرارا في التشبث، رغم التجويع والتشريد، بوحدتهم اولا ثم بشرعية مطالبهم وبصمودهم أمام الظلم والتعسف والاستغلال المتوحش الذي تعرضوا له منذ عشرات السنين في خدمة هذه الشركة

" الزواق يطير ولو كان من القزدير"

ادريس الزايدي

مناسبة استحضار هذه المقولة من الأرشيف السياسي ل "منظمة الى الأمام"، هو ما يجري حاليا من أحداث في دول المركز الرأسمالي الامبريالي (أمريكا واوروبا)، حيث نزلت شعوب هذه الدول بأعداد هائلة للتظاهر، على غرار ما وقع في سنوات السبعينيات عندما انتفض الشعب الأمريكي والشعوب الاروبية على الحرب الأمريكية البشعة على الشعب الفيتنامي الأعزل، الذي ألحق الهزيمة بأكبر قوة عسكرية في العالم بفضل شجاعته وقوة عزيمته.

لكن هذه المرة نزل الشعب الأمريكي والشعوب الأوروبية للتنديد بالفاشية والعنصرية، والمطالبة بتحسين ظروف العيش والصحة وغيرها من المطالب المشروعة.

لقد كشفت جائحة "كورونا كوفيد 19" عن الفشل الذريع لسياسات الأنظمة البرجوازية العالمية، وهشاشتها في توفير شروط السلامة والعيش الكريم والصحة لشعوبها، وأصبح وجهها مكشوفا بعد أن أزيحت عنه كل مساحيق التجميل.

لقد أبانت الجائحة كذلك مدى استعداد الأنظمة الرأسمالية لامتصاص دم شعوبها، وشعوب العالم حفاظا على مصالحها، ولم تستطع هذه المرة آلتها الإعلامية الجهنمية المضللة أن تغطي تلك البشاعة.

إذا كان هذا هو حال دول المركز الامبريالي الرأسمالي، فدول المحيط التبعي كالمغرب فسيكون الوضع أخطر، حيث تنعدم أبسط شروط العيش الكريم :

- بنيات طبية غير مهيأة وغير مجهزة لاستقبال المرضى العاديين فما بالك بالتعامل مع الأوبئة ونتائجها على المستوى الاجتماعي، لأن من طبيعة النظام الاستبدادي أنه لا يفكر إلا في كيفية تعميم القمع وتقوية القبضة الأمنية؛ فاستغل جائحة كورونا للاجتهاد في سن قوانين تصب أولا وأخيرا في المزيد من التضييق على حرية التعبير المحاصرة أصلا، والعودة الفعلية الى قانون "كل ما من شأنه"، وتحولت وزارة الداخلية وأجهزتها بشكل مكشوف تحت غطاء الحجر الصحي الى سلطة فوق جميع السلط، فاختطفت العديد من المدونين والصحافيين والمواطنين وألقت بهم داخل السجون عبر محاكمات صورية أفضت الى أحكام قاسية.

- مع جائحة كورونا كذلك، انكشف المستور الذي عمل النظام وأجهزته الإعلامية على تغطيته تحت عناوين" **مغرب الاستثناء" ،مغرب الديمقراطية** " الخ.

- برز حجم الفساد الذي ينخر أجهزة الدولة المخزنية ومؤسساتها:

- **سياسات اقتصادية :** أنتجت جيشا من الفقراء، جيشا من المعطلين، وتركيز الثروة وكل خيرات البلاد في يد حفنة من الأثرياء، وتوغلت اللوبيات المافيوية المخزنية في كل مفاصل الاقتصاد (المحروقات، العقار، الفلاحة، الابناك والتأمين الخ).

- **سياسات تنموية :** أنتجت العديد من الجمعيات المخزنة همها استنزاف أموال الشعب التي تأخذ من جيوب المواطنين،واتساع دائرة الريع السياسي.

- سياسات ضحاياها هم العمال سواء في المصانع او الضيعات الفلاحية وعموم الكادحين والفلاحين الفقراء وغيرهم من الفئات المحرومة.

هؤلاء جميعا لم تكتف البرجوازية المفترسة من حرمانهم من لقمة العيش، بل عملت على تجريدهم من آدميتهم وألقت بهم بين مخالب المرض والجوع لتضخيم أرباحها، مدعمة في ذلك بالأجهزة المخزنية.

- أما سياسات النظام التعليمية فلم تكن لتخرج عن هلع النظام وخوفه من انفلات زمام التحكم من يده، فلجأ الى ما يسمى بالتمدرس عن بعد، دون توفير الشروط المادية والعملية لذلك، مما يعني الإجهاز على أبناء العمال والفلاحين وكل الكادحين وحرمانهم مستقبلا من الاستمرار في التمدرس ليلقى بهم الى بؤر اليأس والانحراف.

- أعداد هائلة من المواطنين، بعد أن سدت أمامهم " أبواب الرزق" لجؤوا الى طلب المساعدة من الدولة المخزنية (فحسب احصائيات هذه الاخيرة فإن عددهم يفوق العشرين مليونا)؛ مساعدات استغلتها السلطات القمعية للمزيد من إذلال المغاربة وحولها "بعض الساسة" إلى سلاح انتخابي قبل الأوان، فكان ولابد ان يحرم العديد من الفقراء من تلك " المساعدات" رغم هزالتها، وكان لابد كذلك أن تتواتر الاحتجاجات والمسيرات الشعبية مطالبة بحقها في الحياة، وطالبة من الدولة بأن تتحمل مسؤوليتها في توفير شروط الحياة الكريمة لهم ولأبنائهم، فوجد العمال أنفسهم بين مطرقة الدولة المخزنية وسندان باطرونا مفترسة هدفها الربح ولاشيء غيره، طبقة عاملة مجردة من كل شيء: لا تغطية صحية، ولا ضمان اجتماعي، ولا نقابة لمساندتهم في الدفاع عن حقوقهم، وأصبحت بين اختيارين كلاهما مر.إما أن تعمل في ظروف لاإنسانية، معرضة حياتها وحياة أبنائها للموت البطيء أو أن تحتج مطالبة بحقوقها فيكون مصيرها الطرد.

خلاصة القول : ان شعوب العالم، سواء في دول المركز الرأسمالي، او في دول المحيط التابع للامبريالية، وحّدها الاحتجاج ضد الرأسمالية تحت شعار "الحق في الحياة" و"محاربة الفاشية والعنصرية"؛ حركة عالمية أعادت للفكر الاشتراكي بريقه كتعبير عن أمل البشرية في السلم وفي بيئة سليمة. إنها نهاية الرأسمالية المتوحشة بعد أزمة عميقة وخطيرة، وبداية انبعاث للفكر الماركسي والاشتراكي عموما. إذن لقد سقطت كل مساحيق الرأسمالية وأكاذيبها وفتح الطريق أمام الثوريين المسلحين بالفكر الشيوعي والتقدمي عموما ليتحملوا مسؤوليتهم التاريخية عبر توحيد صفوفهم تحت راية الفكر الماركسي، فكر الطبقة العاملة وكل الكادحين لمحاربة الدمار البشري الذي أحدثته الرأسمالية في كل بقاع العالم.

لقد أبانت الجائحة كذلك مدى استعداد الأنظمة الرأسمالية لامتصاص دم شعوبها، وشعوب العالم حفاظا على مصالحها، ولم تستطع هذه المرة آلتها الإعلامية الجهنمية المضللة أن تغطي تلك البشاعة

لقد أعلن النهج الديمقراطي في مجلسه الوطني المنعقد في شتنبر 2019 عن بداية الاشتغال عبر خطط عملية وفكرية وسياسية للإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وسيكون ذلك خلال عقد مؤتمره الخامس. ودعا كل الماركسيين المغاربة لتوحيد الصف لإنجاز هذه المهمة النبيلة التي اعتبرها مهمة آنية غير قابلة للتأجيل. وقد قطعنا كنهج ديمقراطي خطوات مهمة على مستوى عملنا الداخلي أو في إطار عملنا المشترك مع كل الماركسيين، وأحس الجميع بأهمية هذا المشروع لأن الطبقة العاملة هي الوحيدة التي لا تمتلك أداتها السياسية للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية المتمثلة في الاستلاء على السلطة السياسية؛ وقد أبانت الجائحة عن مدى أهمية السلاح التنظيمي السياسي بالنسبة لها حتى لا تظل عرضة للاستغلال والقهر.

الجفاف يفضح السياسة الفلاحية المخزنية

يعرف المغرب منذ عقود تواتر ظاهرة الجفاف ، التي اشتدت خلال هذه السنة مما جعل التقديرات الرسمية لإنتاج الحبوب لا تتعدى 30 مليون قنطار ، وهو رقم بعيد حتى عن أرقام سنوات متوسطة عادية ، مما قد يتمظهر في أزمة اقتصادية واجتماعية تبدأ في البوادي تم تنتقل إلى المدن في شكل تفاقم للبطالة والتفقير والسكن الهش.ورغم هذا التواتر لازالت الدولة تتعامل مع هذا المعطى البنيوي كحالة ظرفية ، بل وتوجهت السياسات المخزنية في القطاع الفلاحي نحو تدمير للموارد الطبيعية بتمكين الرأسمالية الفلاحية المتوحشة من الموارد المائية والأراضي الخصبة المسقية ومن تمويل الدولة لاستنزاف الأرض، وهي سياسات زادت من تضرر المجال البيئي والفلاحي دون أن تحقق الأمن الغذائي. ونظرا لراهنية انعكاسات هذه الوضعية خاصة على جماهير الفلاحين الصغار والعمال الزراعيين، تخصص الجريدة ملف العدد لهذا الموضوع ، والذي يستعرض مخلفات ومظاهر الجفاف في بعض المناطق ، ويسائل سياسة الدولة في مواجهة الظاهرة.

إقليم مديونة

معاناة متعددة الجوانب ---الجفاف وكورونا وإهمال السلطات

نور الدين الرياضي

شهدت بادية اقليم مديونة والنواحي خصاصا كبيرا في المادة الحيوية الماء وجاء ذلك تزامنا مع دخول فصل الصيف وانتشار وباء كورونا حيث استغلت السلطات المحلية ذلك لمزيد من التهميش وإنزال لمفهومها للقرب من المواطن ألا وهو القمع والمنع من الاحتجاج ومن النضال من اجل المطالب المشروعة.

حيث تابع الجميع وقوف العشرات من الاطفال والنساء والشباب اما صنابير المياه الثقيلة الدفع والتي لاتملأ برميلا متوسط الحجم إلا بعد ما يقارب النصف ساعة من الانتظار مما خلف صراعات ومشاداة وأصبح التدافع والتقارب في ظل جائحة كورونا شيئا مألوفا.

كما ان تزايد السكان البعيدين بسيدي حجاج وغيرها بشاحنات الماء اصبح يخضع للمحسوبية والزبونية مما اضطر بعض المواطنين الى الذهاب الى عمالة الاقليم والجماعة والتهديد بالاعتصام ان لم يتم تزويدهم بالماء.

ويضطر كثيرمن المواطنين الاخرين الى حمل براميلهم بواسطة السيارات او العربات الى الذهاب الى اماكن بعيدة عن الحي حيث يكون الازدحام قليلا فيملؤون ما تيسر من تلك البراميل ويعودون بها من اجل الشرب ويعتمد بعضهم على التصبين والاغتسال من مياه الابار التي تكون مالحة وغير صالحة للاستعمال الأدمي وترفض حتى البهائم الشرب منها.

ونفس الشيء حصل مع المساعدات العينية التي كان من المفروض ان السلطات المحلية تقوم بتوزيعها على الفقراء والمعطلين والأرامل حيث نجد العكس حيث وجهت هذه المساعدات لأهداف انتخابية سابقة لأوانها ووزعت ليلا وترك المواطنون والمواطنات لاحتجاجاتهم المتتالية في عز الحر غير مبالين بإصابتهم بالوباء معتبرين ان الجوع أكبر وباء ولعل الجميع تابع اعتداء السلطات المحلية بإحدى المقاطعات على شيخ جاوز التسعين من عمره لأنه طالب فقط بتمكينه من بعض المساعدات.

وازدادت البطالة والعطالة بعد منع الباعة المتجولين والفراشة من ممارسة عملهم البسيط هذا والذي يذر عليهم بعض النقود من اجل إطعام اسرهم وعيالهم مما زاد من الوضعية الكارثية التي عليها العديد من الاسر بالإقليم والتي كانت تقتات من عمل ابناءها هذا بينما تركت الشركات التي لم تقم باحترام المعايير المطلوبة لمواجهة وباء كورونا في فتح ابوابها كما أصيب العديد من سكان المنطقة نتيجة انتشار الوباء من الأحياء الصناعية المجاورة بالبرنوصيوعين السبع وغيرها من الاحياء الصناعية المجاورة.

ولم يكن التلاميذ بمنأى عن مخلفات هذه الجائحة حيث لم يتمكنوا في ظل الامكانيات المحدودة لأسرهم من متابعة دراستهم عن بعد حيث نجد في بعض المناطق اعتماد أسر على الشمع واللمبات في الاضاءة وعلى بطاريات السيارات "الباتريات" أحيانا في تشغيل التلفاز كما ان الأسر اعتمدت على هؤلاء الأبناء في السقي والرعي وغيرها من الحاجيات الضرورية وحتى الأسر ذات الدخل ممن كان أبناؤها يتابعون دراستهم في المدارس الخصوصية تراجعوا عن ذلك في ظل الضائقة المالية التي شملت الجميع وبدا الكثير منها في التفكير للعودة للتعليم العمومي.

سوس

سنة جفاف ووباء تعمق الخصاص المائي والفقر

دشيش سعيد

سهل سوس يقع بين سلسلتين جبليتين الأطلس الكبير والأطلس الصغير يخترقه واد سوس الذي كان دائم الجريان بالماء وتترامى على ضفافه فلاحة سقوية وضيعات المعمرين الجدد الذين استحوذوا على اجود اراضي الفلاحين الصغار بشتى الوسائل منها غير القانونية وبأثمنة بخسة لينشؤوا بها ضيعات أشجار الحوامض والبواكر والفواكه المخصصة للتصدير.وهذا السهل غني بثرواته المائية الجوفية،والتي عرفت نضوبا خلال فترات سنوات الثمانينات،ولهذا تم تشييد سد اولوز الاول وذلك لتغدية الفرشة المائية ولكن المشروع عرف فشلا ذريعا،ليتم في تسعينات القرن الماضي بناء سد ثان في نفس مجرى الأول سمي سد المختار السوسي ولكن توالي سنوات الجفاف والإفراط في استنزاف الفرشة المائية أدى إلى انشاء قنوات الري من سد أولوز لسقي الضيعات الفلاحية بكل من سبت الكردان واولاد تايمة وصولا إلى ضواحي الكفيفات.

وتمثل المناطق الجبلية أكثر من 70 في المئة من مساحة الإقليم وعرفت هذه السنة جفافا شديدا أثر على الفرشة المائية التي تعاني من الإفراط في ضخ المياه حيث نزل عمق حفر الآبار الى أكثر من 300 م ،مما اضطر الى توقيف نشاط مجموعة من تعاونيات السقي للأغراض الزراعية ،خصوصا المتواجدة على الضفة الموالية لجبال الأطلس الصغير مما أثر سلبا على الفلاحة بهذه المناطق .أما ساكنة القرى بالاطلس الصغير الذي هاجر معظم ساكنتها إلى ضواحي المدن بالاقليم او الى المدن المغربية الأخرى وذلك لانعدام البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية واعتمادها على مياه الأمطار للتزود بالمياه الصالحة للشرب ،مما أثر سلبا على الزراعات المعاشية والأشجار المثمرة .كما يعتمد الإقليم على زراعة البطيخ بكل انواعه الذي يزيد من استنزاف الفرشة المائية وشح المياه المخزنة بالسدين بأولوز مما اضطر شركة أمان سوس المكلفة باستغلال مياه سد أولوز للسقي لقطع المياه على الضيعات الفلاحية بالكردان واولاد تايمة والكفيفات.

وفي ظل نضوب آبار استغلال المياه بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والذي التجأ الى ربط قنواته بمياه سد أولوز لتزويد مدينة تارودانت التي تعرف جل احيائها انقطاعات يومية وضعف صبيب المياه.

كما أن جائحة كورونا وفي ظل الحجر الصحي واغلاق الأسواق الأسبوعية وعدم استفادة جل قاطني العالم القروي من اعانات الدولة ،فان نسبة الفقر تعمقت بسبب عدم توفر الفلاحين الصغار والفقراء على الاعلاف مما أدى إلى نفوق ماشيتهم واضطرار الفلاحين المعدمين الى التخلي عن قطيعم الذي كان مصدر رزقهم،حيث ان معاناة الأسر مع توفير القوت اليومي و العلف لماشيتهم.

اما بالنسبة للعاملات والعمال الزراعيين فإن أغلب أصحاب الضيعات لايصرحون بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما حرمهم من الاستفادة من منحة كوفيد. وان أغلب الضيعات والاستغلاليات الفلاحية تعتمد على اليد العاملة اليومية الآتية من الموقف.

المنطقة الشرقية بين الجفاف كمعطى بنيوي والاختيارات التبعية في السياسات الفلاحية

الوالي محمد

المنطقة الشرقية على الحدود الغربية للجزائر والبحر المتوسط من جهة الشمال وجهة درعة تافيلالت وفاس مكناس من الغرب، وبالنظر لمعطياتها الطبيعية والبشرية يعتبر الجفاف معطى بنيويا.

يسود المناخ المتوسطي شمال المنطقة ويصبح صحراويا باتجاه الجنوب لذلك فالتساقطات لا تتعدى معدل 160 ملمترسنويا وهذا أقل بكثير من المعدلات الوطنية فضلا عن كون هذه التساقطات غير منتظمة في الزمان والمكان.

وإلى جانب ذلك تتوفر المنطقة على فرشة مائية مهمة بالنجود العليا وحوض مائي كبير هو حوض ملوية حيث يشكل نهر ملوية وروافده أهم مصادر التغذية القادمة من جهات أخرى من الأطلس المتوسط الشرقي والكبير والريف.

الجفاف والسياسات المائية والفلاحية بالشرق:

منذ بداية الاستغلال الاستعماري ببلادنا بدأ تكريس المقدرات المائية والطبيعية لفائدة النظام الفلاحي الاستعماري وهكذا تم إنشاء البنيات والدوائر المائية الأولى المتمثلة بالخصوص في بناء سد محمد الخامس ومشرع حمادي على نهر ملوية كما تمت السيطرة على أهم الأراضي الخصبة من القبائل المتمثلة في تمليك سهل طريفة للمعمرين وإنشاء نظام استغلال يرتكز على الزراعة التسويقية التصديرية منها بالأساس المستندة إلى تصدير البواكر والحوامض والكروم كما تم إدخال بعض المزروعات القابلة للتصنيع منها الشمندر السكري والكروم وهي سبب بناء مصانع الخمور والسكر.

وفي المناطق الجافة وشبه الجافة باتجاه الجنوب نحو منطقة النجود العليا والصحراء فقد تركز الاستغلال الاستعماري على الغابة وسهوب الحلفاء التي كانت خاضعة للاستغلال التقليدي وموجهة للتصدير(تصدير الحلفاء) إلى جانب نمط الرعي والترحال وسيادة الأشكال الزراعية التقليدية.

وبذلك يتضح أن المناطق الخصبة تم ربطها بالأسواق العالمية بينما بقيت تربية الماشية والزراعات المعيشية تحت رحمة التقلبات المناخية، وفي مرحلة الاستقلال الشكلي فقد تمكن المعمرون الجدد ووكلاء الاستعمار الجديد من السيطرة على جزء مهم من الزراعات التسويقية والصناعية وتم إنشاء شركتي صوجيطا وصوديا لتدبير جزء من الأراضي والاستغلاليات المسترجعة إلا أن البنيات الاستعمارية في الفلاحة ستستمر في خدمة الأسواق العالمية على حساب الاكتفاء الذاتي الغذائي.

انعكاسات الجفاف والسياسات المائية والفلاحية على المنطقة :

على المستوى الاقتصادي ظلت الفلاحة بالمنطقة الشرقية تحافظ على نفس البنيات الاستعمارية والتقليدية حيث لا تزال الفلاحة العصرية والمناطق المسقية مرتبطة بالمصالح العالمية بل إنها فاقمت مشاكل كبيرة مستجدة كالمنافسة في السوق من دول كإسبانيا وتونس في قطاع الحوامض والبواكر وما سمي بإصلاح النظام العقاري خصوصا تفكيك صوجيطا وصوديا وتفويتهما لفائدة المنتفعين من الريع والاحتكار مما انعكس على الملاكين الصغار والمتوسطين الذين يقتربون من الإفلاس لا سيما بعد إغلاق الحدود وتآكل البنيات المائية منها توحل سد محمد الخامس بنسبة 90 بالمائة.

أما مناطق الزراعات التقليدية والرعي فقد ظلت خاضعة لفترات الجفاف الطويلة مما أدى إلى تراجع الإنتاج المعيشي وقطعان الرعي التقليدي-الترحال- فضلا عن استنزاف الفرشة المائية ببناء محطة الطاقة الشمسية بعين بني مطهر والامتيازات التي منحت لكبار المضاربين في سياق ما سمي بتفعيل خلاصات ما بعد حراك جرادة في إطار اختلال ما يسمى بالنموذج التنموي ومن مظاهره اعتماد زراعات مستنزفة للفرشة المائية كالزراعات السكرية بمنطقة شبه صحراوية لا يسمح بتجدد الفرشة المائية مما ينذر بالخراب خصوصا بعد استنزاف الثروات الطبيعية والمنجمية (فحم – رصاص) بكل من جرادة تويسيت بوبكر تالسينت بني دجيت وبوعرفة.

على المستوى الاجتماعي تؤدي السياسات الفلاحية والمائية والطابع البنيوي للجفاف إلى مشاكل كبرى بالخصوص إفلاس الفلاحين الصغار والمتوسطين وتفقيرهم والمزيد من استغلال العمال الزراعيين بسهل طريفة كما تستمر أشكال الاستغلال التقليدية للفلاحين الفقراء والمعدمين كالخماسة والرباعة وتواصل الهجرة المكثفة نحو المدن الكبرى والمتوسطة والهجرة القسرية إلى الخارج. ومما يعمق أوضاع الساكنة توالي فترات الجفاف وإغلاق الحدود ومليلية المحتلة.

على المستوى البيئي فالسياسات الفلاحية والمائية والتنموية كانت وبالا على الوضع الايكولوجي بالشرق مما عمق الاختلالات المجالية قياسا بالجهات الأخرى حيث تم الاجهاز بشكل شبه كلي على سهوب الحلفاء بتفويت الأراضي السلالية وبفعل الفساد المستشري كما تقلص المجال الغابوي وغطاء الأزير في طريق الانقراض بسبب جشع مافيا العقار والغابة والطابع الهش بفعل توالي سنوات الجفاف.

والوضع نفسه يعانيه قطاع الماء حيث يتم استنزاف الفرشات المائية بسبب الاستغلال المكثف وغير الرشيد خصوصا أن هذه الفرشاة غير قابلة للتجدد كما أن المياه السطحية المتركزة بالخصوص في حوض ملوية تعاني من ارتفاع نسبة التبخر وارتفاع معدل التوحل الناتج عن انقراض الغطاء النباتي.

ونتيجة لذلك تعرف الجهة معدلات عالية ومتسارعة لعمليات التصحر التي توجد الآن على مشارف وجدة والتي يفصل بينها وبين المتوسط سوى 50 كلم علما أن البرنامج الذي وجه لمكافحة التصحر وصرفت لأجله أموال كبيرة لبناء حزام أخضر، كلل بالفشل بفعل الفساد وسوء التخطيط والجهل بالمعطيات الدقيقة للجهة.

الجفاف يكشف فشل السياسات الفلاحية

الحسين لهناوي

أثبتت الدراسات ان معدل التساقطات السنوية، في المغرب، قد عرف منحى منخفضا ملحوظا، منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، كما يشكل عدم انتظامها من موسم فلاحي إلى أخر خاصية هيكلية. ويتجلى هذا المنحى من خلال اتساع رقعة التصحر التي تزحف بشكل مستمر على بعض المناطق الفلاحية الهامة، مثل مناطق الرحامنة والسراغنة وصولا إلى مشارف منطقة الشاوية، وهي المنطقة التي كان الاستعمار الفرنسي يعتبرها خزان الحبوب بالنسبة للمغرب، لأنها تنتج أكثر من 30 في المائة من معدل الإنتاج الوطني للحبوب. أما المساحات المسقية فهي لا تمثل إلا اقل

من مليون هكتار من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة، التي تقدر بحوالي 8 مليون هكتار، في حين ان المساحة المتبقية هي رهينة كليا بالتقلبات المناخية، حيث تخضع كل الأنشطة الفلاحية لسقوط الامطار وتوقيتها خلال الموسم الفلاحي. ومن المعلوم أن هذا النقص الملحوظ، قد انعكس سلبا على مستوى ملء السدود، التي بات جزء هام من طاقتها الاستيعابية مملوءا بالأوحال.

يستنتج من معطيات الرصد هاته، أن الجفاف أصبح ظاهرة بنيوية ملازمة للفلاحة بالمغرب. وهو ما يستوجب إرساء أسس سياسة متكاملة تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة وتخفيف أثارها على القطاع ألفلاحي. ويمكن تلخيص بعض التدابير المستعجلة الواجب اتخاذها في المحاور الآتية :

- دعم المعهد الوطني للبحث الزراعي بالموارد البشرية وكافة المستلزمات الضرورية وتوجيه الأبحاث نحو استنباط أصناف جديدة من المزروعات التي لها القدرة على مقاومة أثار الجفاف.
- تجنب أو منع المزروعات المستهلكة للمياه بشكل كبير، خاصة المنتجات الغذائية غير الأساسية للشعب.
- اعتماد التقنيات الزراعية التي تساهم في الحفاظ على البيئة والماء، والتخفيف من تأثير الجفاف على المحاصيل.

فهل اتخذت الدولة هذه التدابير الضرورية في السياسة الفلاحية المتبعة منذ عقود ؟

قبل البحث عن عناصر الجواب، يجذر التذكير بتوضيح أهم الخصائص التي تميز هذه السياسة الفلاحية.

1 - أهم مميزات السياسة الفلاحية بالمغرب

ترتكز السياسة الفلاحية على قطاعين فلاحيين متباينين:

- القطاع الحديث ويضم الضيعات التي كان يسيطر عليها المعمرون الفرنسيون، وتقدر مساحته الإجمالية بحوالي 1.3 مليون هكتار، وهي ضيعات متواجدة في أراضي خصبة ومتوفرة على مصادر الري. وبعد الاستقلال الشكلي سيستحوذ الرأسماليون المغاربة عليها بمختلف الطرق، إبان عملية استرجاع الأراضي. هذا القطاع يعتمد على المكننة والتقنيات الحديثة ويحظى بحصة الأسد من دعم وإعانات الدولة وأهم منتوجاته موجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية.

-القطاع العتيق ويتشكل في أغلبه من استغلاليات متوسطة وصغيرة تزاول الفلاحة بطرق عتيقة وتقنيات قديمة، وتعتمد بشكل مطلق على التساقطات المطرية، وهو ما يسمى بالفلاحة المعاشية. تقدر المساحة الإجمالية لهذا القطاع بحوالي 6.5 مليون هكتار، جلها أراضي متواجدة في المناطق البورية وغير الملائمة وذات الخصوبة المتدنية، بالمقارنة مع القطاع الأول. هذا القطاع، مهمش من طرف السياسة الفلاحية ولا يستفيد إلا من بعض الفتات من إعانات الدولة.

2 - مرتكزات السياسات الفلاحية

للإشارة، لقد احتدم الصراع بين الملاكين المغاربة الذين استولوا على ضيعات المعمرين (القطاع الحديث) وفلاحي بعض القبائل (القطاع العتيق) الذين كانوا يعقدون الآمال على استقلال المغرب قصد استرجاع أراضيهم المنهوبة من طرف المعمرين. وتميزت هذه المرحلة، باندلاع الاحتجاجات في العديد من المناطق، حيث انتفضت عدة قبائل، كأولاد خليفة بمنطقة الغرب وقبائل أولاد تايمة بسوس والحوز بمراكش وغيرها من المناطق. ولقد تم إخماد هذه الاحتجاجات بالقمع الهمجي لترهيب الفلاحين المطالبين بحقوقهم. وكعادته سيلتف النظام على هذه المطالب

بعد أكثر من نصف قرن من تنفيذ السياسات الفلاحية المرتبطة بالأسواق الرأسمالية على حساب سياسة فلاحية وطنية تعتمد على الإمكانيات الذاتية والمحافظة على الثروات الطبيعية، بما فيها التأقلم مع الجفاف ومقاومة آثاره على المدى المتوسط والبعيد

المشروعة عبر توزيع بعض المئات من الهكتارات على صغار الفلاحين وجمعهم في تعاونيات صورية تمت تسميتها " تعاونيات الإصلاح الزراعي ". وقد دفعت هذه الأحداث، الى نشوب صراعات سياسية، بين القوى الوطنية والتقدمية التي تركز على إعطاء الأولوية لإنتاج الزراعات الأساسية لتلبية الحاجيات الغذائية للشعب بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المواد. مما يعني تخصيص الأراضي الخصبة و المسقية لإنتاج الزراعات الأساسية (الحبوب والقطاني و الزراعات السكرية والنباتات الزيتية) من جهة، و من جهة ثانية القوى الرجعية الملتفة حول القصر التي تدافع على التركيز على الزراعات التصديرية من اجل جلب العملة الصعبة . وطبعا سينجح اللوبي الرجعي في تمرير الخيار الثاني، حيث اتجهت السياسات الفلاحية إلى إعطاء الأولوية للزراعات التصديرية (الفواكه و الخضروات والبواكر) عبر تمركزها في المساحات السقوية، على حساب الزراعات الأساسية التي تم توجيهها نحو المناطق البورية والهامشية.

3 - مؤشرات فشل السياسات المتبعة

بعد أكثر من نصف قرن من تنفيذ السياسات الفلاحية المرتبطة بالأسواق الرأسمالية على حساب سياسة فلاحية وطنية تعتمد على الإمكانيات الذاتية والمحافظة على الثروات الطبيعية، بما فيها التأقلم مع الجفاف ومقاومة أثاره على المدى المتوسط والبعيد، ثبت فشل هذه السياسات. في العناوين الرئيسية التالية، سنحاول تسليط الضوء على مكامن الفشل لهذه السياسات الفلاحية :

- فشل الرهان على الصادرات التي أصبحت تعرف ازمة كبيرة بسبب الحماية المتشددة التي تنتهجها الأسواق الأوروبية، المنفذ الرئيسي لهذه الصادرات.
- الضعف المسجل على مستوى مردودية المحاصيل التي تعتمد على الأمطار، خصوصا مع تنامي ظاهرة الجفاف، مما يهدد الملايين من ساكنة القرى بالعطش والجوع.
- التخريب الممنهج لمنظومة البحث الزراعي نتيجة عملية المغادرة الطوعية التي افرغت مؤسسة البحث الزراعي من الاطر الباحثة ذات الكفاءات العالية والاعتماد على استيراد تكنولوجيات الشركات العابرة للقارات (بذور، مبيدات...).
- الاعتماد البنيوي على استيراد الحبوب وخاصة القمح والذرة لسد العجز المتزايد في تغذية الشعب المغربي وهو ما يرهن أمنه الغذائي ويجعله بين أيدي الشركات العابرة للقارات المتحكمة في تجارة المواد الاساسية.
- الاستنزاف الكبير للبيئة وخاصة الفرشة المائية من طرف الشركات الفلاحية الأجنبية التي تستغله بشكل بشع لتهدد مستقبل الأجيال القادمة.

4 - عناصرالسياسة الفلاحية البديلة

يمكن تلخيص بعض الجوانب الرئيسية لهذه السياسة الفلاحية البديلة في المحاور الرئيسية التالية :

1 - تأميم الضيعات التي استولى عليها الأعيان وبعض كبار العسكريين والتي تشمل ما يناهز 650.000 هكتار وهي أراضي خصبة، استفادت من التجهيزات الهيدروفلاحية في إطار ما سمي بسياسة السدود. هذه الاراضي تنتج الزراعات الموجهة للتصدير، فزرع نصف هذه المساحة فقط بالحبوب، سيمكن من إنتاج حوالي 15 مليون قنطار وهو ما يمثل 40% من الكمية المستوردة سنويا من الأسواق الخارجية.

2 - إعادة تأميم ضيعات صوديا وسوجيطا التي تم تفويتها للرأسماليين، وتقدر بحوالي 70.000 هكتار. وبزرع نصف هذه المساحة بالزراعات السكرية، ستمكن من إنتاج ما يوازي ربع ما نستورده شريطة إعادة تأميم شركة تحويل النباتات السكرية (كوزيمار).

3 - إصلاح زراعي جذري بهدف جعل الارض وسيلة للإنتاج وليس رأسمالا تجاريا من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والرفاه للشعب.

هذه السياسة الفلاحية البديلة تتطلب من كافة القوى الديمقراطية توحيد نضالاتها وتأطير الفلاحين الكادحين والعمال الزراعيين وكافة سكان البوادي التواقين إلى العيش الكريم، وهم حدهم القادرون على انتزاع حقوقهم.

المنظومة التعليمية بالمغرب:
بين مشاريع المخزن ومشاريع القوى التقدمية

سعد مرتاح

شهدت المؤسسة التعليمية منذ الاستقلال الشكلي صراعا بين مشروعين على الأقل، مشروع رجعي يحاول النظام المخزني والطبقات الملتفة حوله بدعم من المؤسسات الامبريالية تمريره يحمل هذا المشروع في جوهره مضامين تكرس الخضوع والخنوع والاستبداد وحرمان أبناء الطبقات الشعبية من التعليم وضرب الحداثة والفكر النقدي، ومشروع تقدمي تحمله القوى التقدمية واليسارية المناضلة ينبني أساسا على اعتبار المدرسة إحدى أهم وسائل الترقي الاجتماعي ودورها نشر الفكر النقدي عن طريق برنامج يهدف إلى تعميم التعليم وفرض مجانيته ويساهم في تحرير الطاقات الإبداعية للناشئة ويشع أسس المتينة لتنمية حقيقية.

ونظرا لواقع ميزان القوى المعروف لدى الجميع فكان المشروع الرجعي إلى حدود الآن هو المهيمن على المؤسسة التعليمية، ذلك من خلال مخططات مبنية أساسا على الإملاءات الخارجية الهادفة إلى الإجهاز على ما تبقى من مجانية التعليم لأبناء الفقراء وتكريس الهشاشة في الشغل أبرز هاته المخططات: الميثاق الوطني للتربية والتكوين والنظام الأساسي للتعليم الخصوصي والرؤية الاستراتيجية 2016-2030 بقانونها المنزل لها قانون الإطار 51.17.

ولأن فهم الأزمة العميقة التي يتخبط فيها التعليم اليوم تستحيل دون فهم كيف حصلت هاته الازمة لهذا سنتطرق في الأول إلى لمحة عن تاريخ التعليم في المغرب نستحضر فيها أهم المخططات التي شهدها قطاع التعليم منذ (المحور الأول)، ثم بعدها من خلال هذه اللمحة التاريخية سيمكننا التطرق إلى واقع التعليم حاليا (المحول الثاني)، ثم أخيرا مشروعنا والبديل الديمقراطي الذي نحمله كشبيبة النهج الديمقراطي والذي نستمده أساسا من تنظيمنا السياسي النهج الديمقراطي وخاصة شبيبته المناضلة (المحور الثالث).

I - مخططات النظام في مجال التعليم منذ الاستقلال الشكلي

يحاول هذا المحور تقديم قراءة نقدية للسياسات التعليمية المتعاقبة في المغرب منذ الاستقلال الشكلي حتى الآن، فبعد انتفاضة 23 مارس 1965 وما آلت إليه من نتائج، قدم بنهيمة وزير التربية آنذاك في ندوة صحفية رؤية القصر للتعليم. وكانت موجهة لنسف المبادئ الأربعة التي تم إقرارها في بداية الاستقلال بتوافق مع الحركة الوطنية وهي التعميم، التوحيد، التعريب والمغربة؛ وقد كان هدفها حرمان أبناء الشعب من التعليم ووضع عوائق أمامهم للارتقاء في أسلاكه. ولم يتوقف الهجوم على التعليم في هذا الحد إذ سيتم في سنة 1977 إصدار المخطط الثلاثي 1978/1980 الذي يهدف أساسا إلى الحد من القبول في مؤسسات التعليم العالي، وبعدها وفي أقل من سنة سيعلن عن " الميثاق الوطني للتعليم" الذي جاء كتوصية من توصيات البنك الدولي والذي يهدف إلى تقييد حق الموظفين في الولوج للتعليم العالي، وفي سنة 1983 سيتم إصدار مرسوم يفرض رسوما للتسجيل على الطلبة لكن النضالات القوية التي عرفتها الساحات الجامعية في تلك الفترة أدت إلى عدم تطبيق هذا القانون على أرض الواقع، أما في سنة 1985 سيتم الإعلان عن إصلاح جديد ارتبط بسياسات برنامج التقويم الهيكلي المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية والتي استجاب لها المخزن دون أي تحفظ، وهي التي اعتبرت قطاع التعليم عبء سياسي و اقتصادي على المالية العامة، و بذلك استهدف الإصلاح تقويض المدرسة العمومية عبر مراجعة مبدأ المجانية و الحد من المنح و من الولوج للتعليم العالي عبر تشديد شروط الانتقاء للولوج إليه و تشجيع التعليم الخاص. وفي سنة 1995 سيتم إصدار المذكرة الثلاثية الخاصة بالجامعة من طرف وزارة العدل والداخلية والأوقاف الشيء الذي يدل حدة التدخل المخزن بجميع أجهزته الأيديولوجية والأمنية في مجال التعليم، كما سيتم خلال نفس السنة التخلي عما خلصت إليه اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم التي دعت إلى مجانية التعليم، وإنشاء لجنة خاصة شكلها الملك جاءت مطابقة لمضمون الرسالة التي أرسلها البنك الدولي حول التعليم والتي على إثرها سيصدر ما يسمى ب «الميثاق الوطني للتربية والتكوين".

ويعد الميثاق الوطني للتربية والتكوين الإطار المرجعي الذي يجسد التوجهات الكبرى للدولة في مجال التعليم. وهو في حد ذاته دليل على خضوع النظام المغربي وارتهانه لإملاءات الهيئات المالية الدولية. وقد أدى تطبيق الميثاق ومشتقاته (البرنامج الاستعجالي) إلى كارثة حقيقية.

وأمام الفشل المدوي للسياسة التعليمية للنظام، باعتراف هذا الأخير، سيضطر إلى تقديم مشاريع جديدة؛ إذ وضعت وزارة التربية الوطنية والتكوين مشروعها تحت عنوان "مدرسة جديدة من أجل مواطن الغد" في 2014. ثم رؤية المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (وهي رؤية القصر) التي حملت عنوان "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء رؤية استراتيجية للإصلاح 2016-2030" وقانونها المنزل "قانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي".

هذا القانون الذي يعلن من البداية المرجعيات الموجهة أو المؤطرة له إذ يتصدرها الدستور، وتليه الخطب الملكية، ثم الميثاق الوطني للتربية والتكوين بوصفه لا يزال يمثل الإطار المرجعي لما يسميه النظام "الإصلاح"، وتأتي في آخر سلم الترتيب المواثيق الدولية، ويتميز هذا القانون بنقل مفاهيم للمقاولة (السوق، المردودية، الحكامة، الشراكة، القابلية للشغل...) إلى مجال التعليم الشيء الذي يؤدي حتما إلى اكتساح الرأسمال لهذا القطاع وسنكتفي هنا في التطرق إلى 3 مقتضيات خطيرة يحملها قانون الإطار التي تعتبر خطيرة وهي ضرب لما تبقى من المجانية وضرب مكتسبات الترقي بالنسبة للشغيلة التعليمية وتملص الدولة من مسؤولياتها في توفير التعليم الثانوي (عن طريق دعم التكوين المهني) والجامعي.

II- واقع الشبيبة التعليمية :

من خلال سرد التاريخي لسياسات التعليم المتضمنة في المحور الأول يمكننا أن نفهم طبيعة أزمة التعليم وأيضا السبب الرئيسي فيها، فالنتيجة الموضوعية لهذه البرامج الفاشلة ستكون طبعا هي التعميق المستمر لأزمة التعليم. بإقرار جماعي داخلي وخارجي. واستحضارا لهذا الإجماع والنسب الجد المتدنية للمغرب في كل التقارير الخاصة بالتعليم والتنمية البشرية يمكن تقديم بعض الإحصائيات الدالة على الوضعية الكارثية الحالية للتعليم :

- تبلغ نسبة الأمية لدى السكان الذين تزيد أعمارهم على 10 سنوات 32 في المئة حسب الإحصاء العام للسكان 2014 وتصل 43 في المئة في بعض التقارير الدولية، هاته النسب المئوية كافية لإظهار مدى فداحة الخسارة التي سببتها السياسات المتوالية للنظام الحاكم في مجال التعليم.

- تعرف نسبة الانقطاع ارتفاع مهول في السنوات الأخيرة حيث وصلت إلى 3.5 في المئة في التعليم الابتدائي، و12 في المئة في التعليم الإعدادي و14.7 في المئة في التعليم الثانوي مما يؤدي إلى نسبة هدر مدرسي تصل ل 000 550 (أكثر من نصف مليون) تلميذ وتلميذة سنويا إما بسبب انعدام الإمكانيات المادية لمواصل التلاميذ لدراستهم أو لبعد المسافة بين المؤسسة التعليمية ومقر إقامة التلميذ.

- عدد الأساتذة بقطاع التربية الوطنية (التعليم الابتدائي، الاعدادي، الثانوي) 248 ألف أستاذة واستاذ 80 ألف منهم مفروض علهم التعاقد، وهاته النسبة غير كافية لتغطية الاكتظاظ المهول بالإضافة إلى الزحف المتواصل للنظام على مكتسبات الشغيلة التعليمية الشيء الذي يؤدي إلى عدم استقرارهم وبالتالي عدم اشتغالهم في ظروف ملائمة تساعدهم على التدريس كما يجب .

- زادت نسبة الاكتظاظ بالأقسام لتصل 60 تلميذ (ة) في بعض الأقسام حسب تصريح المسؤولين أنفسهم.

- من حيث نسبة التمدرس بالتعليم الجامعي، تشير المعطيات إلى أن عدد الطلبة المسجلين بالتعليم العالي في تضاعف مستمر حيث قاربت مليون طالبة وطالب خلال الموسم 2019-2020 (بنسبة زائد 27% في ظرف 3 سنوات)، وتعكس هذه المعطيات الكمية ضعفا على مستوى ولوج الشابات والشباب المغربي للتعليم الجامعي، حيث أن نسبة التمدرس بالتعليم العالي للفئة من 19 إلى 23 سنة لا تتجاوز 25%..

- بنيات التأطير والاستقبال على مستوى المؤسسات الجامعية لا تستطيع استيعاب حتى هذه النسبة من بنات وأبناء الشعب المغربي الذين يصلون بعد عناء طويل للجامعة بحيث تتواجد 15 جامعة عمومية وجامعة عمومية واحدة بتسيير خاص، وجامعتين للتعليم الخاص في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، و10 جامعات للتعليم الخاص، 216 مؤسسة للتعليم العالي الخاص 4 منها مؤسسات جديدة.

- بخصوص بنيات التأطير البيداغوجي وصل إلى 20 ألفا و675 أستاذة وأستاذ بزيادة لا تتجاوز 55% الشيء الذي يعمق أزمة التأطير البيداغوجي للطالبات والطلاب (45 طالب/ة لكل أستاذ/ة). وتعتبر جامعات ابن زهر ومحمد بنعبد الله وابن طفيل والقرويين الأكثر ضعفا في التأطير البيداغوجي.

توضح هذه الأرقام المتضمنة في الإحصائيات الرسمية لوزارة التربية الوطنية والبحث العلمي، مدى فشل منظومة التعليم في القيام بأدوارها وعجزها عن مسايرة خطوات باقي الشعوب على درب التقدم وابتعادها عن الانخراط في بناء مشروع مجتمعي ديمقراطي.

III - البديل الديمقراطي:

ما يجب الانطلاق منه هو ان أزمة التعليم اليوم هي نتاج لمخططات ومشاريع طبقية امتدت لأكثر من 6 عقود وبالتالي فالحلول الترقيعيةة لن تؤدي إلى إخراج منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي من أزمتها، إنما عن طريق تغيير حقيقي لهذه المنظومة تغيير يكون مضمونه بالأساس فك الارتباط بين التعليم وتوصيات المؤسسات المالية الدولية ويرتكز على :

• تعميم التعليم ومجانيته وفرض إجباريته إلى 18 سنة وضمان جودة مضمونه الذي يرتكز إلى تنمية الفكر النقدي العلمي والإبداع والانفتاح وفك تبعيته للفكر الاستعماري وتحريره من المضامين الرجعية ومن التبعية اللغوية للامبريالية الفرنسية، وربطه أكثر بالبعد الأفريقي والمتوسطي من منطلق تقدمي.

• فصل التعليم الديني عن التعليم العام.

• فرض مراقبة صارمة على التعليم الخاص في أفق توحيد القطاع..

• تعليم ثانوي إجباري من 3 سنوات.

• تعليم جامعي مرتكز على البحث العلمي وتنمية القدرات الخلاقة للشباب مع فتحه أيضا للكبار والمؤهلات الخاصة للطلبة وجعل الجامعة فضاء لإنتاج المعرفة ولتكوين مواطن مبدع وخلاق في جميع المجالات مما يتطلب الرفع من عدد الطلبة وحذف كل أشكال الانتقاء في الدراسات العليا وضمان الاستقلال المادي للطالب(ة) بتعميم المنحة وتوحيدها والرفع من قيمتها وتوفير النقل والسكن الجامعيين وتحسين شروطهما وإقرار تغطية صحية حقيقية لكافة الطلبة.

• دمقرطة تسيير المؤسسات التعليمية بكافة أسلاكها.

إن هذا البديل الديمقراطي يستحيل تطبيقه في ظل النظام الحالي على اعتبار أنه برنامج متناقض تماما مع الأسس التي ينبني عليها هذا النظام (الثيوقراطية، الاستبداد، نظام اقتصادي اجتماعي تبعي) الشيء الذي يجعله كبرنامج استراتيجي تطبيقه رهين بإسقاط نظام المخزن وإحلال السلطة الطبقات الشعبية محله عن طريق إنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، ونظرا لكثافة الهجوم الذي تتعرض له المدرسة العمومية وطبيعة موازين القوى حاليا، فإن الشعار الملائم للفترة الحالية بالنسبة لنا في شبيبة النهج الديمقراطي هو "دفاعا عن مدرسة عمومية مجانية و جيدة للجميع" والذي نعتبره شعارا قادرا على جمع أكبر قوى ممكنة حاليا في مجال التعليم عن طريق تسطير برنامج نضالي يتمثل في الدفاع عن الوظيفة والمدرستين من خلال النضال بالأساس ضد السياسات النيولبرالية (قانون الإطار 51.17 ومخطط التعاقد المشؤوم).

نساء تطوان بين جائحتي الفقر والحجر

جميلة عبودي

يعيش العالم تحت وطأة فيروس كورونا المستجد الذي فتك ولازال يفتك بآلاف الأرواح عبر العالم كما وضع المنظومات الصحية بهذه البلدان في امتحان عسير، غير أن هذا الفيروس لم تكن له تداعيات صحية فقط ،وإنما تأثيراته وانعكاساته- خاصة الحجر الصحي الذي اعتمد من طرف معظم الدول كحل لمحاصرة الوباء- قد أحدث عرقلة في عجلة الاقتصاد العالمي والحياة الاجتماعية والنفسية للمواطنات والمواطنين .هذه الأزمة ارخت بظلالها على البلدان التبعية وبالأخص الطبقة العاملة و عموم الكادحين /ات والفئات الهشة كما هو الحال في المغرب فالفئات الشعبية هي من تدفع فاتورة هذه الأزمة .

سنحاول من خلال هذا المقال ان نسلط الضوء على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة حسب التقسيم الاداري المعمول به، وتطوان بشكل خاص وسنتناوله من جانبين: تأثير الأزمة على الاسر، وعلى وضعية النساء خاصة في مستويات مختلفة.

فعلى المستوى الاقتصادي تعرف الجهة انتكاسة اقتصادية بوقف مجموعة من الأنشطة اسوأها بمدينة تطوان التي عاشت في حالة أزمة قبل كورونا واستفحلت أثناءها نذكر من اسبابها :

- اغلاق معبر باب سبتة

- ترحيل المعامل وإفراغ المنطقة الصناعية في محاولة لمركزة النشاط الاقتصادي بطنجة القنيطرة؛

- منع الباعة المتجولين/ات وفشل ما يسمى بأسواق القرب.

وبحلول ازمة كورونا تم ايقاف باقي الأنشطة كالحرف والمقاهي والمطاعم، وانشطة القطاع السياحي الذي سيتضرر، وبما أن الجهة تعرف نشاطا سياحيا داخليا مهما في فترات فصلي الربيع والصيف فإن الوضع الاستثنائي للبلاد سيجعل هذا القطاع يتضرر بشكل كبير.

خلف الوضع الاقتصادي المهترئ للجهة أزمة اجتماعية حادة كانت الاسر أول ضحاياها حيث عرقل استقرارها بعد تفشي البطالة والهشاشة ووضعها في مجال ضيق خلال الحجر الصحي، أدى إلى انتشار العنف الأسري والزوجي وارتفعت نسبته بشكل مخيف فأشارت التصريحات الى ارتفاعه خمس مرات أكثر فحسب فيدرالية حقوق الإنسان تم تسجيل:541حالة عنف % 48,2 نفسي، % 33اقتصادي، 12% جسدي بالإضافة للعنف الجنسي توزعت كالتالي 91,7% زوجي % 4,4 أسري. هذا وتجدر الاشارة إلى أن 93,4% من المعنفات لا يشتكين وما خفي أعظم .

وتعيش تطوان للأسف ظاهرة انتشار المخدرات القوية مما أزم وضع اسر المدمنين /ات على هذا النوع في غياب أي سياسة للتعاطي مع هؤلاء الاسر والشباب/ات الذين يصعب السيطرة عليهم/ن في الظروف العادية ما بالك في ظل الحجر الصحي.

وسجلنا للأسف جريمة قتل بشعة في بدايات الحجر لشاب مدمن أقدم على قتل امه بعد ان عنفها، فالنساء دائما هن الحلقة الأضعف داخل الأسرة سواء الامهات أو الزوجات او الاخوات حيث كانت لهن حصة الاسد من المعاناة في هذه الفترة نظرا لكوننا نعيش في مجتمع يعتبر المرأة تحت وصاية اما الأب أو الزوج أو الاخ ولا يعترف بالخصوصية.

كما شهدت المدينة على غرار باقي مدن الجهة تفشي ظاهرة التسول بشكل مخيف، بالإضافة إلى ظاهرة البحث عن القفة حيث تجوب النساء شوارع المدينة بحثا عن الجمعيات او (المحسنين)، ويضطررن للوقوف في طوابير لساعات عدة معرضين حياتهن وحياة اسرهن لخطر الاصابة بالفايروس ومخاطر أخرى، وهذا يوضح بالملموس فشل سياسات الدولة في التعاطي مع الأزمة، فالمساعدات المقدمة لهذه الاسر على الرغم من عدم استفادة شريحة مهمة منها إلا ان المستفيدين أنفسهم يقرون انها غير كافية لتلبية ضروريات العيش.

الاسر للتشريد ، كذلك الباعة المتجولون والمتجولات والذين شردوا بعد تشييد ما سمي بأسواق القرب وفشلها خاصة بعد اغلاق المحلات وتوقيف معظم الأنشطة في ظل الحجر، كما تجدر الإشارة إلى تضرر مجموعة من النساء خاصة القرويات منهن اللواتي كن يعتمدن على جلب وبيع المنتوجات الفلاحية من قرى مجاورة في أسواق المدينة وبعد منع التنقل تم ايقاف نشاطهن مع الإشارة أن معظمهن لم يتوصلن بالدعم ،كما نسجل ايضا عدم استفادة شريحة مهمة من نساء عازبات يحملن بطاقة راميد او يشتغلن بالقطاع غير المهيكل بمبرر انهن لم يتزوجن رغم انهن معيلات لأسر.

كل هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية تؤثر على استقرار الاسر وعلى الصحة النفسية للمواطنين والمواطنات، فالكل أصبح يعاني من الرق والقلق ونوبات الهلع والخوف من المستقبل والاكتئاب المؤدي للانتحار وهي الظاهرة التي انتشرت مؤخرا بشكل مخيف بمدينة تطوان والنواحي كان اخرها انتحار تلميذة بالمدينة عمرها 15 سنة.

وإذا أردنا الحديث عن وضعية النساء العاملات بالقطاع غير المهيكل فيجب قبل هذا أن نعرف بالقطاع غير المهيكل الذي يعتبر مجموع الأنشطة المزاولة دون تصريح رسمي اي ان المعنيين لا يدفعون الضرائب وتتم معاملاتهم المالية خارج المؤسسات البنكية كما ان العاملين بهذا القطاع لا يستفيدون من خدمات الحماية الاجتماعية (amo.cnss..) وحسب احصائيات الاتحاد العام لمقاولات المغرب ابريل 2018 فإن هذا القطاع يشكل 20%من الناتج الخام و20% من الواردات و 54% من الأنشطة الخاصة بالملابس والنسيج 26% من الصناعة الغذائية ويشغل مليونين و 400 الف شخص.

وفي الجهة كذلك تسجل نسب مهمة من العاملين في هذا القطاع خاصة تطوان الذي كان يعتبر النشاط الذي يشغل معظم ساكنة المدينة والذي يتوزع بالأساس في معبر باب سبتة الذي يشغل آلاف الأسر واغلبهن نساء يبلغ عددهن 9000 امراة تعيل 9000 أسرة أي أنه بإغلاقه تعرضت الاف

كما يجب الا نغفل كذلك النساء عاملات البيوت اللواتي تم تسريحهن في ظل هذه الجائحة اما بسبب الأزمة الاقتصادية أو بسبب توقف مجموعة من الوظائف والتزام النساء(الموظفات) ببيوتهن وبالتالي لم يعدن بحاجة لخدمتهن، كما الحال بالنسبة لعاملات النظافة بعد توقيف مجموعة من الشركات والمحلات فوجدن أنفسهن بدون عمل وبدون اي تعويضات ...

ان هذا الوضع المادي بالمدينة يجعلنا ندق ناقوس الخطر، ويدفعنا التساؤل حول مصير هذه المدينة التي باتت منكوبة في غياب اية محاولة لخلق بدائل حقيقية للساكنة.

أكيد انه لا يمكن تجاوز هذا الوضع المأزوم الذي يستفحل في ظل الازمات ككوفيد19- مثلا ويثقل كاهل الفئات الهشة وعموم الكادحين/ات خاصة النساء منهن في غياب التنظيم، فعلى النساء ان ينظمن ذواتهن في سيرورة بناء تنظيمات الدفاع الذاتي للجماهير وينخرطن في الحركات الاحتجاجية النسائية لدعمها وتقويتها من اجل تحقيق دولة الديمقراطية الحقة والمساواة الفعلية التي لا يمكن ان تكون إلا ضمن دستور ديمقراطي. كما على النساء ان ينخرطن في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات المعبّر السياسي على همومهم /ن ومصالحهم/ن.

القضية الفلسطينية في مواجهة خطة الضم :
حوار مع قيادات ثلاثة فصائل فلسطينية يسارية

الملف من إنجاز الرفيق غسان كومية

تتشرف جريدة النهج الديمقراطي باستضافة قيادات لمنظمات فلسطينية يسارية من أجل نقاش تطورات القضية الفلسطينية في ظل خطة الضة الصهيونية ودور قوى اليسار في النضال التحرري الفلسطيني. وفي هذا السياق، يسعدنا أن نقدم ضيوفنا الأعزاء وهم الرفيق بسام الصالحي الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرفيق أبو أحمد فؤاد نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والرفيق فتحي كليب عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

ماهو تحليلكم للوضع الراهن وبرنامج المهام العاجلة في ظل تصعيد الاحتلال للهجوم على الشعب الفلسطيني بدعم من الامبريالية الامريكية؟

أبو أحمد فؤاد:

تمر القضيه الفلسطينية في أخطر مرحلة منذ وعد بلفور وذلك لعدة أسباب :

أولا، مجيء إدارة أمريكية عنصرية تصرفت على قاعدة القرارات والمواقف والسياسات الإمبريالية منذ قيام هذ الكيان الذي جاء كهدية من الإمبريالية على حساب شعبنا. ويعبر ترامب عن هذا النهج الذي لا يعتبر وليد حكمه، بل شكل سياسة ممنهجة قبل ذلك بكثير. ما فعله ترامب هو أنه اختار الوقت المناسب في هذا الظرف العصيب من نضال شعبنا.

ثانيا، الإنقسام البغيض الذي شق الصف الفلسطيني والذي يستفيد منه العدو على مختلف الأصعدة.

ثالثا، الوضع العربي الرسمي المنهار والمرتهن دائما للتعليمات والأوامر الأمريكية التي ينفذها بدون اي تردد.

ولم يسبق ان وصلت الصراعات العربية الداخلية إلى هذا الحد من التطاحن والمذابح الطائفية والمذهبية والقبلية بتحفيز مباشر من أمريكا ومن ورائها إسرائيل.

بالاضافة إلى ذلك، يعاني الوضع الشعبي العربي وضعا مقيدا وغير فاعل، وهذا امر خطير. كذالك الاحزاب تعاني حالة عجز

غير مسبوق في الوقت الذي أصبح التطبيع يمارس بشكل علني ومباشر على كافة المستويات.

من جهة أخرى، يقف المجتمع الدولي متفرجا على تطبيق صفقه القرن وما يقترفه العدو من جرائم عسكرية وسياسات فاشية وعنصرية. كما أن ما يسمى بالشرعية الدولية تظل دون أي فعل على الإطلاق. لكل ذالك وغيره قلنا نحن كجبهة شعبية منذ سنوات طويلة أن خيارنا يجب ان يكون المقاومة وليس المساومة.

يجب العمل على تقوية الوحده الوحدة الوطنية والغاء اتفاقات اوسلو الكارثية وسحب الاعتراف بالكيان الصهيوني والقيام بانتفاضة شعبية بمشركه الجميع وتشكيل قيادة وطنية موحدة لقيادة نضال شعبنا والغاء بروتوكول باريس الإقتصادي الذي يضع إمكانات الشعب الفلسطيني كلها تحت سيطرة العدو.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نراهن على شعبنا وطاقاته النضالية، وسنقوي العامل الذاتي ونطالب القيادة بعدم الذهاب للمفاوضات مع العدو تحت اي مبرر وأن تلغي الاوهام من سياساتها. ومقابل ذلك، بجب ترتيب البيت الفلسطيني تحت راية منظمة التحرير وعلى أسس ديمقراطية بمشاركه كل الشعب وكل القوى.

على أي، ستبقى القضية الفلسطينية قضية الأمة رغم كل الصعوبات. ونحن كجبهة شعبية نثق بأمتنا وقواها المعادية للصهيونية والإمبريالية وفي المقدمة الشعب المغربي العظيم.

سيعمل العدو خلال الأيام القليلة القادمة على ضم جزء من الضفة ونحن نعمل على التصدى لهذه الخطوة وإفشالها.

فتحي كليب:

ليس مبالغة القول ان القضية الفلسطينية تتعرض لأخطر هجمة امبريالية امريكية واستعمارية اسرائيلية منذ النكبة عام 1948 والمعروفة بصفقة ترامب - نتنياهو، التي تشكل اعلى مرحلة من مراحل العدوان على الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية..

انها صفقة امريكية اسرائيلية تستعيد النظريات العنصرية البائدة التي لم تكن ترى في فلسطين سوى "ارض يهودية" استنادا للمزاعم الدينية التوراتية التي تنسف حق الشعب الفلسطيني في ارضه، والممتد لأكثر من خمسة آلاف عام من الحضارة والتراث اللذين لا يمكن لتفاهم صهيوني استعماري ان يلغيهما..

ان مشروع الضم هو جزء لا يتجزأ من تلك الصفقة، وهو الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية، التي سبق وان طرحته سواء بشكل علني او موارية في مراحل سابقة، بل ان جميع القوى والتيارات التي حكمت اسرائيل خلال فترة المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، وقبل ذلك، عبرت عن ذلك، ولم تتعاط مع الضفة الغربية والقدس على انها اراض فلسطينية محتلة، بعد ان جعلت اسرائيل والولايات المتحدة من المفاوصات ملهاة للعرب والفلسطينيين، فيما مضت هي في فرض سياسة الامر الواقع الذي نحصد نتائجه اليوم..

هي حقا اسوأ ما انتجته العقلية الاستعمارية في سعيها لفرض منطقها وسياساتها على المنظمات الدولية وقراراتها المختلفة في عملية تزوير لم يشهد التاريخ مثيلا لها.. فحين تتجاهل حق العودة والقدس، وتسرق الارض وتشرع الاستيطان، وتطرح دولة معزولة على جزء بسيط من الارض الفلسطينية، وتعمل على ضم المساحات المتبقية من الارض الفلسطينية للكيان الاسرائيلي، فمن من الشعب الفلسطيني سيقبل بهكذا حل صمم على مقاس التطرف المنفلت في اسرائيل والولايات المتحدة.. انها باختصار شديد اسهل وصفة لتصفية القضية الفلسطينية بجميع عناوينها وتفاصيلها، ولا خيار امام شعبنا لافشالها واسقاطها الا خيار المقاومة والانتفاضة الشعبية..

انطلاقا من ذلك قلنا ونكرر القول: ان خيار المواجهة مع المحتل الاسرائيلي ومشاريعه المتعددة لم يعد خيارا بين مجموعة خيارات، بل هو الخيار الذي بامكانه ان يعدل موازين القوى التي ستبقى مختلة طالما بقي النضال الفلسطيني اسيرا لخيارات اكدت السنوات والعقود الماضية مدى عقمها وفشلها.. خيارنا لمواجهة هذه الصفقة هو في المقاومة بجميع اشكالها النضالية السياسية والجماهيرية والمسلحة، فقد جربنا خيار مفاوضات عبثية، وجربنا خيار تسوية غير متوازنة، فكانت النتيجة ان كل الارض الفلسطينية اصبحت رهينة للاحتلال وممارساته.

بسام الصالحي:

إن المرحلة الراهنة في حياة الشعب الفلسطيني من أخطر المراحل التي مر بها في العقود الأخيرة، فنحن نواجه محاولة جدية لتصفية القضية الفلسطينية وفق تفاهم استراتيجي متكامل بين الاحتلال ومكوناته الرئيسة وبين الادارة الامريكية التي صاغت لهدف التصفية مشروعاً متكاملاً وهو ما سمي بـ"صفقة القرن"، والذي يسحق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويكرس الاحتلال ويسعى لتلبية أهداف الحركة الصهيونية في رفض وجود الشعب الفلسطيني ورفض اقامة دولته المستقلة ذات السيادة ورفض حقه في العودة، بالإضافة إلى حسم موضوع القدس باعتبارها "العاصمة الأبدية لإسرائيل"، والتعامل مع مجموع قضية الشعب الفلسطيني من منظور اقتصادي يهدف إلى التطبيع أولاً وأخيراً مع الدول العربية، وكذلك يهدف إلى تكريس فصل

قطاع غزة عن بقية الوطن وأيضاً إلى تعميق التناقضات بين أبناء شعبنا الفلسطيني الواحد.

ويأتي ذلك في ظل تراجع في الموقف الرسمي العربي وفي ظل مصاعب واسعة تواجهها الشعوب العربية على الصعيد الاقتصادي وكذلك على صعيد تراجع الحريات وفي ظل استمرار مساعي تحويل الدول العربية وخاصة الكبرى منها الى دول "فاشلة" من خلال التآمر الذي عاشته العراق وسوريا واليمن وليبيا ومن خلال زيادة مخاطر المضي في ذات الاتجاه بالنسبة لدول عربية أخرى، ولا شك ان المعادلة التي يجري تكريسها تهدف الى المزيد من التسلط على الانظمة من خلال ربط وجودها ومصالحها بفتح وتقوية العلاقات مع اسرائيل وأمريكا من جهة، ومحاولة ربط شعوب المنطقة وقواها التحررية بمعادلة ان الاحتجاج والانتفاض على القمع والتخلف سيقود الى الفوضى وإلى سيطرة مجموعات التطرف والإرهاب، ومن خلال ذلك تتحول البلدان العربية الى أسيرة دائمة للهيمنة والاستبداد من جهة وإلى التطبيع والانفتاح على دولة الاحتلال من جهة أخرى.

يتبع في الصفحة 13

القضية الفلسطينية في مواجهة خطة الضم : حوار مع قيادات ثلاثة فصائل فلسطينية يسارية

ويأتي ذلك في ظل تنامي التنافس الاقليمي الذي باتت الدول العربية طرفا هامشيا فيه، وفي ظل ارتباك واضح في بناء خارطة موحدة للمصالح وللتحالفات العربية الاقليمية مما يحول دون ان تلعب الدول العربية دوراً أساسياً في معادلة الاقليم وبما يهدد بحرف صراعها الاستراتيجي مع دولة الاحتلال الى صراعات أخرى لصالح دولة الاحتلال.

وأما الوضع على المستوى الدولي فهو يشهد من جهة تأكيداً واسعاً على عدالة وشرعية الحقوق الفلسطينية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة، وهو الأمر الذي يتجلى في المواقف والقرارات التي اعادت التأكيد عليها مكوناته الرئيسية من مثال روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الافريقي والأمم المتحدة ذاتها، ولكنه من الجهة الاخرى يشهد شللاً فعلياً في القدرة على تطبيق هذه القرارات وعلى تحقيق صيغة بديلة عن التعطيل المتواصل الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل لأي من القرارات الدولية التي تتعلق بها، بما في ذلك رفض عقد مؤتمر دولي حقيقي للسلام برعاية الأمم المتحدة ومن أجل تطبيق قراراتها.

وعلينا ان نلاحظ أيضاً اتساع حركة التضامن مجدداً مع الشعب الفلسطيني ومع حركة المقاطعة والتي تتوسع يوما بعد يوم، والتي يمكن مراكمة انجازاتها من أجل خلق حالة شبيهة بعزل النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا باعتبار ذلك هدفا موحدا لحركة التضامن الدولي مع شعبنا.

إن شعبنا يعبر الآن مرحلة جديدة من مراحل تجربته الكفاحية ضد الاحتلال، وإنه بمقدار الجدية والمسؤولية في التعامل مع متطلباتها تتحسن فرص افشال الخطر المصيري على مكتسبات نضال شعبنا الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي والوحيد، ولذلك فقد دعا حزبنا في مذكرة أخيرة صدرت عن لجنته المركزية إلى تبني العديد من القضايا من أجل تحقيق ذلك.اهنة في حياة الشعب الفلسطيني من أخطر المراحل التي مر بها في العقود الأخيرة، فنحن نواجه محاولة جدية لتصفية القضية الفلسطينية وفق تفاهم استراتيجي متكامل بين الاحتلال ومكوناته الرئيسة وبين الادارة الامريكية التي صاغت لهدف التصفية مشروعاً متكاملاً وهو ما سمي بـ"صفقة القرن"، والذي يسحق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويكرس الاحتلال ويسعى لتلبية أهداف الحركة الصهيونية في رفض وجود الشعب الفلسطيني ورفض اقامة دولته المستقلة ذات السيادة ورفض حقه في العودة، بالإضافة إلى حسم موضوع القدس باعتبارها "العاصمة الأبدية لإسرائيل"، والتعامل مع مجموع قضية الشعب الفلسطيني من منظور اقتصادي يهدف إلى التطبيع أولاً وأخيراً مع الدول العربية، وكذلك يهدف إلى تكريس فصل قطاع غزة عن بقية الوطن وأيضاً إلى تعميق التناقضات بين أبناء شعبنا الفلسطيني الواحد.

ويأتي ذلك في ظل تراجع في الموقف الرسمي العربي وفي ظل مصاعب واسعة تواجهها الشعوب العربية على الصعيد الاقتصادي وكذلك على صعيد تراجع الحريات وفي ظل استمرار مساعي تحويل الدول العربية وخاصة الكبرى منها الى دول "فاشلة" من خلال التآمر الذي عاشته العراق وسوريا واليمن وليبيا ومن خلال زيادة مخاطر المضي في ذات الاتجاه بالنسبة لدول عربية أخرى، ولا شك ان المعادلة التي يجري تكريسها تهدف الى المزيد من التسلط على الانظمة من خلال ربط وجودها ومصالحها بفتح وتقوية العلاقات مع اسرائيل وأمريكا من جهة، ومحاولة ربط شعوب المنطقة وقواها التحررية بمعادلة ان الاحتجاج والانتفاض على القمع والتخلف سيقود الى الفوضى وإلى سيطرة مجموعات التطرف والإرهاب، ومن خلال ذلك تتحول البلدان العربية الى أسيرة دائمة للهيمنة والاستبداد من جهة وإلى التطبيع والانفتاح على دولة الاحتلال من جهة أخرى.

ويأتي ذلك في ظل تنامي التنافس الاقليمي الذي باتت الدول العربية طرفا هامشيا فيه، وفي ظل ارتباك واضح في بناء خارطة موحدة للمصالح وللتحالفات العربية الاقليمية مما يحول دون ان تلعب الدول العربية دوراً أساسياً في معادلة الاقليم وبما يهدد بحرف صراعها الاستراتيجي مع دولة الاحتلال الى صراعات أخرى لصالح دولة الاحتلال.

وأما الوضع على المستوى الدولي فهو يشهد من جهة تأكيداً واسعاً على عدالة وشرعية الحقوق الفلسطينية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة، وهو الأمر الذي يتجلى في المواقف والقرارات التي اعادت التأكيد عليها مكوناته الرئيسية من مثال روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الافريقي والأمم المتحدة ذاتها، ولكنه من الجهة الاخرى يشهد شللاً فعلياً في القدرة على تطبيق هذه القرارات وعلى تحقيق صيغة بديلة عن التعطيل المتواصل الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل لأي من القرارات الدولية التي تتعلق بها، بما في ذلك رفض عقد مؤتمر دولي حقيقي للسلام برعاية الأمم المتحدة ومن أجل تطبيق قراراتها.

وعلينا ان نلاحظ أيضاً اتساع حركة التضامن مجدداً مع الشعب الفلسطيني ومع حركة المقاطعة والتي تتوسع يوما بعد يوم، والتي يمكن مراكمة انجازاتها من أجل خلق حالة شبيهة بعزل النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا باعتبار ذلك هدفا موحدا لحركة التضامن الدولي مع شعبنا.

إن شعبنا يعبر الآن مرحلة جديدة من مراحل تجربته الكفاحية ضد الاحتلال، وإنه بمقدار الجدية والمسؤولية في التعامل مع متطلباتها تتحسن فرص افشال الخطر المصيري على مكتسبات نضال شعبنا الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي والوحيد، ولذلك فقد دعا حزبنا في مذكرة أخيرة صدرت عن لجنته المركزية إلى تبني العديد من القضايا من أجل تحقيق ذلك.

ماهي استراتيجية الثورة الفلسطينية ومهام القوى اليسارية لتقوية النضال الوطني الفلسطيني؟

فتحي كليب: الاحتلال الصهيوني في فلسطين يستهدف كل الارض وكل الشعب، والواجب الوطني يحتم على كل فلسطيني شريف ان يقاوم هذا الاحتلال. وهنا تتحمل قوى اليسار التي تطرح برامج تغييرية هي اقرب لنبض الشارع، مسؤوليات مضاعفة لجهة تقديمها البديل الوطني عن برامج السلطة الموجودة في رام الله وتقودها حركة فتح والسلطة الموجودة في غزه وتقودها حركة حماس، وقد سبق لقوى اليسار الفلسطيني، ثنائيا وثلاثيا ورباعيا، وان طرحت العديد من المبادرات بهدف اعادة الاعتبار للبرنامج الوطني الفلسطيني الذي تم الانقلاب عليه عبر اتفاق اوسلو ومساره المتواصل منذ اكثر من ربع، وما زلنا في قلب هذه المعركة التي نأمل لها النجاح خاصة وان المرحلة القادمة مقبلة على تحديات كبيرة يجب ان تشكل قوى اليسار محور التصدي لها.

لقد حاولنا كقوى يسارية وديمقراطية التوافق على اطار تغييري في اطار التجمع الديمقراطي الفلسطيني، غير ان تعقيدات كثيرة انتصبت امام هذه التجربة الطموحة، بعضها موضوعي وبعضها ذاتي نابع من عدم جاهزية بعض المكونات لاستقبال مثل هكذا تجربة، ونحن في الجبهة الديمقراطية ناقشنا هذه المسألة في هيئاتنا القيادية واقرينا الذهاب الى ابعد نقطة وحدوية او تنسيقية يمكن ان نصل اليها، وما زلنا نراهن على امكانية القوى اليسارية والديمقراطية في مواصلة جهودها للوصول الى افضل صيغ التعاون والتنسيق فيما بينها.

لقد اكدت تجارب التاريخ ان ما من حركة ثورية في العالم استطاعت ان تحصل على حقوقها بدون ثمن، وما من محتل ومستعمر منح شعوبا ودولا حقوقا او تنازل عن احتلاله الا عبر المقاومة.. وثورتنا الفلسطينية المسلحة، التي انطلقت بعد العام 1965، قدمت النموذج والعبرة بأن القضية الفلسطينية لم تفرض نفسها على دول العالم وعلى المحتل، الا حين اخذ الشعب الفلسطيني قضيته بيده ورسم برنامجه السياسي الذي التف حوله كل الشعب الفلسطيني، وما احوجنا اليوم الى استلهام هذه التجربة في استعادة قضيتنا من فم المستعمر والمحتل عبر مقاومة وبرنامج كل الشعب..

ان الرد على صفقة ترامب نتنياهو وتطبيقاتها العملية تكون بسياسة ميدانية فلسطينية تستفيد من حالة الرفض الدولي الواسع لمشاريع الضم، وان نقدم بديلا سياسيا حددت عناوينه الرئيسية قرارات المجلسين الوطني والمركزي لجهة ضرورة اعتماد استراتيجية مقاومة فلسطينية واطلاق يد المقاومة ضد اسرائيل وإعادة تحديد العلاقة معها على قاعدة انها دولة محتلة كل الحق لشعبنا في مقاومتها ونزع الشرعية عنها على طريق وضعها امام المحاكمة الدولية، وتوحيد فصائل العمل الوطني كافة في المؤسسة الوطنية الجامعة م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا التي تحتاج الى تفعيل واعادة بناء عبر بث الحياة في كافة مؤسساتها ودوائرها..

بسام الصالحي:

ان المرحلة الجديدة تقتضي تعزيز وحدة شعبنا واستنهاض طاقاته الكفاحية في مختلف أماكن تواجده، وتعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي والوحيد وقائدة نضاله لتحقيق اهدافه في التحرر الوطني والاستقلال والعودة، كما تتطلب انهاء الانقسام، وتتطلب بشكل واضح تعزيز صمود شعبنا عبر سياسات اقتصادية واجتماعية تحقق ذلك بصورة جوهرية وعبر تعزيز الحريات والممارسة الديمقراطية، وهي أولاً وأخيراً تقتضي توسيع نضال شعبنا ومقاومته ضد الاحتلال من خلال تصعيد المقاومة الشعبية وتوسيعها كي تتحول إلى انتفاضة شعبية شاملة تترافق مع مقاطعة وعصيان وطني شامل ضد الاحتلال وضد مستعمريه.

هذا ما أكدنا عليه مراراً وتكراراً، وطالبنا وأوضحنا ذلك مجدداً في الوثيقة الأخيرة الصادرة اللجنة المركزية لحزبنا، والتي تقدمنا بها لقيادة جميع القوى والفصائل الفلسطينية، حيث أكدت الوثيقة على:

"وبرغم الصعوبات التي تعترض ذلك ومن بينها وجود فجوة بين الشعب والسلطة وبين الشعب والقوى والفصائل المختلفة، وحالة الانقسام، بالإضافة الى صعوبة الاوضاع الاقتصادية والمعيشية إلا ان اولويات حقوق شعبنا ونضاله ضد الاحتلال اثبتت دائما عظمة وقدرة هذا الشعب على اجتراح الابداعات وتجاوز الفجوات وهي تملي على كافة القوى وعلى السلطة ومنظمة التحرير بذل اقصى الجهود من اجل ازالة هذه الفجوات وتعزيز الثقة وبناء قاعدة افضل للعمل الوطني والشعبي المشترك بالاستفادة من كل التجارب السابقة وبتدارك النواقص والأخطاء التي تحول دون ذلك.

ان هدف الوصول الى انتفاضة شعبية ومقاطعة وعصيان وطني شامل ضد الاحتلال هو الهدف المركزي الذي يجب تحقيقه عبر تصعيد وتوسيع المقاومة الشعبية ضد الاحتلال وبما يضمن الحفاظ على طابعها الشعبي والجماهيري الواسع وهو لا يعني بالطبع نسخ تجربة أي من الانتفاضتين الأولى والثانية بل الاستفادة من دروسهما، كما انه لا يحصر هذه المقاومة بأشكال ونماذج نمطية معتادة وإنما توسيعها في اطار المبادرة والإبداع الشعبي والجماهيري بما يضمن توسيع المشاركة فيها وتحقيق اهدافها في مواجهة الاحتلال والمستوطنين وبما يحافظ عى طابعها الجماهيري والشعبي بعيدا عن اية مظاهر للعسكرة التي شهدتها الانتفاضة الثانية، وعلى قاعدة الشراكة والعمل الجماعي.

تعزيز وتفعيل المقاومة الشعبية يتطلب بناء جبهة موحدة

يتبع في الصفحة 14

القضية الفلسطينية في مواجهة خطة الضم : حوار مع قيادات ثلاثة فصائل فلسطينية يسارية

للمقاومة الشعبية تكون بمثابة الذراع التنفيذي للقيادة السياسية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لابد من تفعيلها وتوسيع دورها وتأثيرها في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، وبما يضمن الشراكة الوطنية بين كل مكوناتها والسعي لتوسيعها بما يشمل الجميع وعلى أساس إنهاء الانقسام وكل تجلياته الخطيرة على شعبنا، وهو الامر الذي يتطلب توحيد أهدافها وشعاراتها والخطاب الاعلامي الذي يحقق ذلك وبما يحافظ عليها وعلى استمراريتها كخيار استراتيجي وليس تكتيكياً وبعمل دائم وليس موسمياً ونهج عمل يهدف لإستثمار كل عناصر ومقومات قوة شعبنا وجماهيره من اجل تحقيق هدفه الوطني العام في إنهاء الاحتلال وتحقيق حقوق شعبنا".

ان المرحلة الجديدة تقتضي تعزيز وحدة شعبنا واستنهاض طاقاته الكفاحية في مختلف أماكن تواجده، وتعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي والوحيد وقائدة نضاله لتحقيق اهدافه في التحرر الوطني والاستقلال والعودة، كما تتطلب انهاء الانقسام، وتتطلب بشكل واضح تعزيز صمود شعبنا عبر سياسات اقتصادية واجتماعية تحقق ذلك بصورة جوهرية وعبر تعزيز الحريات والممارسة الديمقراطية، وهي أولاً وأخيراً تقتضي توسيع نضال شعبنا ومقاومته ضد الاحتلال من خلال تصعيد المقاومة الشعبية وتوسيعها كي تتحول إلى انتفاضة شعبية شاملة تترافق مع مقاطعة وعصيان وطني شامل ضد الاحتلال وضد مستعمريه.

هذا ما أكدنا عليه مراراً وتكراراً، وطالبنا وأوضحنا ذلك مجدداً في الوثيقة الأخيرة الصادرة اللجنة المركزية لحزبنا، والتي تقدمنا بها لقيادة جميع القوى والفصائل الفلسطينية، حيث أكدت الوثيقة على:

"وبرغم الصعوبات التي تعترض ذلك ومن بينها وجود فجوة بين الشعب والسلطة وبين الشعب والقوى والفصائل المختلفة، وحالة الانقسام، بالإضافة الى صعوبة الاوضاع الاقتصادية والمعيشية إلا ان اولويات حقوق شعبنا ونضاله ضد الاحتلال اثبتت دائما عظمة وقدرة هذا الشعب على اجتراح الابداعات وتجاوز الفجوات وهي تملي على كافة القوى وعلى السلطة ومنظمة التحرير بذل اقصى الجهود من اجل ازالة هذه الفجوات وتعزيز الثقة وبناء قاعدة افضل للعمل الوطني والشعبي المشترك بالاستفادة من كل التجارب السابقة وبتدارك النواقص والأخطاء التي تحول دون ذلك.

ان هدف الوصول الى انتفاضة شعبية ومقاطعة وعصيان وطني شامل ضد الاحتلال هو الهدف المركزي الذي يجب تحقيقه عبر تصعيد وتوسيع المقاومة الشعبية ضد الاحتلال وبما يضمن الحفاظ على طابعها الشعبي والجماهيري الواسع وهو لا يعني بالطبع نسخ تجربة أي من الانتفاضتين الأولى والثانية بل الاستفادة من دروسهما، كما انه لا يحصر هذه المقاومة بأشكال ونماذج نمطية معتادة وإنما توسيعها في اطار المبادرة والإبداع الشعبي والجماهيري بما يضمن توسيع المشاركة فيها وتحقيق اهدافها في مواجهة الاحتلال والمستوطنين وبما يحافظ عى طابعها الجماهيري والشعبي بعيدا عن اية مظاهر للعسكرة التي شهدتها الانتفاضة الثانية، وعلى قاعدة الشراكة والعمل الجماعي.

تعزيز وتفعيل المقاومة الشعبية يتطلب بناء جبهة موحدة للمقاومة الشعبية تكون بمثابة الذراع التنفيذي للقيادة السياسية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لابد من تفعيلها وتوسيع دورها وتأثيرها في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، وبما يضمن الشراكة الوطنية بين كل مكوناتها والسعي لتوسيعها بما يشمل الجميع وعلى أساس إنهاء الانقسام وكل تجلياته الخطيرة على شعبنا، وهو الامر الذي يتطلب توحيد أهدافها وشعاراتها والخطاب الاعلامي الذي يحقق ذلك وبما يحافظ عليها وعلى استمراريتها كخيار استراتيجي وليس تكتيكياً وبعمل دائم وليس موسمياً ونهج عمل يهدف لإستثمار كل عناصر ومقومات قوة شعبنا وجماهيره من اجل تحقيق هدفه الوطني العام في إنهاء الاحتلال وتحقيق حقوق شعبنا".

للمقاومة الشعبية تكون بمثابة الذراع التنفيذي للقيادة السياسية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لابد من تفعيلها وتوسيع دورها وتأثيرها في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، وبما يضمن الشراكة الوطنية بين كل مكوناتها والسعي لتوسيعها بما يشمل الجميع وعلى أساس إنهاء الانقسام وكل تجلياته الخطيرة على شعبنا، وهو الامر الذي يتطلب توحيد أهدافها وشعاراتها والخطاب الاعلامي الذي يحقق ذلك وبما يحافظ عليها وعلى استمراريتها كخيار استراتيجي وليس تكتيكياً وبعمل دائم وليس موسمياً ونهج عمل يهدف لإستثمار كل عناصر ومقومات قوة شعبنا وجماهيره من اجل تحقيق هدفه الوطني العام في إنهاء الاحتلال وتحقيق حقوق شعبنا".

ان المرحلة الجديدة تقتضي تعزيز وحدة شعبنا واستنهاض طاقاته الكفاحية في مختلف أماكن تواجده، وتعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي والوحيد وقائدة نضاله لتحقيق اهدافه في التحرر الوطني والاستقلال والعودة، كما تتطلب انهاء الانقسام، وتتطلب بشكل واضح تعزيز صمود شعبنا عبر سياسات اقتصادية واجتماعية تحقق ذلك بصورة جوهرية وعبر تعزيز الحريات والممارسة الديمقراطية، وهي أولاً وأخيراً تقتضي توسيع نضال شعبنا ومقاومته ضد الاحتلال من خلال تصعيد المقاومة الشعبية وتوسيعها كي تتحول إلى انتفاضة شعبية شاملة تترافق مع مقاطعة وعصيان وطني شامل ضد الاحتلال وضد مستعمريه.

هذا ما أكدنا عليه مراراً وتكراراً، وطالبنا وأوضحنا ذلك مجدداً في الوثيقة الأخيرة الصادرة اللجنة المركزية لحزبنا، والتي تقدمنا بها لقيادة جميع القوى والفصائل الفلسطينية، حيث أكدت الوثيقة على:

"وبرغم الصعوبات التي تعترض ذلك ومن بينها وجود فجوة بين الشعب والسلطة وبين الشعب والقوى والفصائل المختلفة، وحالة الانقسام، بالإضافة الى صعوبة الاوضاع الاقتصادية والمعيشية إلا ان اولويات حقوق شعبنا ونضاله ضد الاحتلال اثبتت دائما عظمة وقدرة هذا الشعب على اجتراح الابداعات وتجاوز الفجوات وهي تملي على كافة القوى وعلى السلطة ومنظمة التحرير بذل اقصى الجهود من اجل ازالة هذه الفجوات وتعزيز الثقة وبناء قاعدة افضل للعمل الوطني والشعبي المشترك بالاستفادة من كل التجارب السابقة وبتدارك النواقص والأخطاء التي تحول دون ذلك.

ان هدف الوصول الى انتفاضة شعبية ومقاطعة وعصيان وطني شامل ضد الاحتلال هو الهدف المركزي الذي يجب تحقيقه عبر تصعيد وتوسيع المقاومة الشعبية ضد الاحتلال وبما يضمن الحفاظ على طابعها الشعبي والجماهيري الواسع وهو لا يعني بالطبع نسخ تجربة أي من الانتفاضتين الأولى والثانية بل الاستفادة من دروسهما، كما انه لا يحصر هذه المقاومة بأشكال ونماذج نمطية معتادة وإنما توسيعها في اطار المبادرة والإبداع الشعبي والجماهيري بما يضمن توسيع المشاركة فيها وتحقيق اهدافها في مواجهة الاحتلال والمستوطنين وبما يحافظ عى طابعها الجماهيري والشعبي بعيدا عن اية مظاهر للعسكرة التي شهدتها الانتفاضة الثانية، وعلى قاعدة الشراكة والعمل الجماعي.

تعزيز وتفعيل المقاومة الشعبية يتطلب بناء جبهة موحدة للمقاومة الشعبية تكون بمثابة الذراع التنفيذي للقيادة السياسية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لابد من تفعيلها وتوسيع دورها وتأثيرها في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، وبما يضمن الشراكة الوطنية بين كل مكوناتها والسعي لتوسيعها بما يشمل الجميع وعلى أساس إنهاء الانقسام وكل تجلياته الخطيرة على شعبنا، وهو الامر الذي يتطلب توحيد أهدافها وشعاراتها والخطاب الاعلامي الذي يحقق ذلك وبما يحافظ عليها وعلى استمراريتها كخيار استراتيجي وليس تكتيكياً وبعمل دائم وليس موسمياً ونهج عمل يهدف لإستثمار كل عناصر ومقومات قوة شعبنا وجماهيره من اجل تحقيق هدفه الوطني العام في إنهاء الاحتلال وتحقيق حقوق شعبنا".

أحمد أبو فؤاد:

على مستوى الاستراتيجية النضالية، هناك طرف وطني تمثله حركه فتح وتيار إسلامي تمثله حركتي حماس والجهاد، ويجب أن تشكل إستراتيجية المقاومة لقوى اليسار الطرف الثالث الذي يشكله التيار اليساري الديمقراطي وتمثله الجبهة والتجمع الديمقراطي رغم الخلافات التي تتخلله. ويجب أن يستمر العمل على تقوية التيار اليساري لأنه ضمانة للوحده النضالية واستمرار المقاومة.

ماهو موقفكم من الانقسام والمصالحة ووجهة نظركم بخصوص منظمة التحرير؟

بسام الصالحي:

ينطلق حزبنا من ضرورة التأكيد على دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادة نضاله الوطني ومن ضرورة حماية هذا الدور وعدم السماح مهما كانت الاعتبارات من المس به، ذلك لان المنظمة بهذا المعنى ليست اطاراً فصائلياً وليست جبهة موحدة فقط وإنما تشكل الوطن المعنوي والتعبير التمثيلي عن الشعب الفلسطيني وعن حقوقه الوطنية ولذلك فقد ناضل حزبنا لتكريس الاعتراف بدور المنظمة هذا رغم بقائه لسنوات طويلة على خلاف مع مكوناتها ومع بعض سياساتها، ولكن كان يحكمنا اعتبار تكريس التمثيل الموحد للشعب الفلسطيني وحصره في حركته الوطنية امام واقع التشتت والضياع الذي عاناه شعبنا بعد نكبة 1948 وأمام مساعي اسرائيل الدائمة لإنكار وجود شعبنا وحقوقه الوطنية .

ولا شك ان الانقسام الفلسطيني يؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على القضية الفلسطينية علما ان الانقسام الحاد حصل اساسا في مؤسسات السلطة الفلسطينية ولا يزال فعليا فيها، وان استمراره يؤدي بالتأكيد لزيادة المساعي الرامية للتشكيك بوحدة شعبنا وبوحدة تمثيله.

عمل حزبنا لسنوات طويلة لإنهاء الانقسام منطلقا من رفض اية مبررات لشرعنته، كما ساهم في العديد من المبادرات للتغلب على ذلك من ابرزها (نداء فلسطين) الذي أدى لاحقا لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأيضا دعا حزبنا لتشكيل مجلس تأسيسي من بين اعضاء المجلسين المركزي والتشريعي عام 2009 لتحقيق مجموعة من الاهداف السياسية في الانتقال الى محور الدولة وليس السلطة كهدف سياسي وكفاحي للخروج من دائرة المرحلة الانتقالية التي تضمنها اتفاق اوسلو، ورقابياً للتغلب على شلل المجلس التشريعي، وكذلك كآلية لإنهاء الانقسام ولمنع نشوء فراغ دستوري، غير ان ذلك لم يتحقق حتى الآن.

كما ان حزبنا ساهم في صياغة والتوقيع على كل الاتفاقيات التي تمت في القاهرة وتفرعاتها بما فيها لتشكيل حكومة الوفاق التي اتفق عليها في مخيم الشاطئ في غزة عام 2014.

إننا نعتقد ان تنفيذ الاتفاقات التي تمت هو أقصر الطرق لإنهاء الانقسام، ومع ذلك ونظراً لدقة المرحلة الراهنة في حياة الشعب الفلسطيني، فإن الاتفاق على النضال المشترك لإفشال الضم وصفقة القرن يمكن ان يشكل مدخلا عمليا لتوحيد الجهود في هذه المرحلة بما يسهم في تنفيذ الاتفاقات ويساعد عليها، وان الالية للعمل المشترك في هذا الاتجاه يمكن تحقيقها في ظل هذا الاستعداد المشترك لمواجهة الضم وصفقة القرن سياسياً وميدانياً من خلال اطر القوى الوطنية المشتركة

ينطلق حزبنا من ضرورة التأكيد على دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادة نضاله الوطني ومن ضرورة حماية هذا الدور وعدم السماح مهما كانت الاعتبارات من المس به، ذلك لان المنظمة بهذا المعنى ليست اطاراً فصائلياً وليست جبهة موحدة فقط وإنما تشكل الوطن المعنوي والتعبير التمثيلي عن الشعب الفلسطيني وعن حقوقه الوطنية ولذلك فقد ناضل حزبنا لتكريس الاعتراف بدور المنظمة هذا رغم بقائه لسنوات طويلة على خلاف مع مكوناتها ومع بعض سياساتها، ولكن كان يحكمنا اعتبار تكريس التمثيل الموحد للشعب الفلسطيني وحصره في حركته الوطنية امام واقع التشتت والضياع الذي عاناه شعبنا بعد

يتبع في الصفحة 15

القضية الفلسطينية في مواجهة خطة الضم : حوار مع قيادات ثلاثة فصائل فلسطينية يسارية

نكبة 1948 وأمام مساعي اسرائيل الدائمة لإنكار وجود شعبنا وحقوقه الوطنية .

ولا شك ان الانقسام الفلسطيني يؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على القضية الفلسطينية علما ان الانقسام الحاد حصل اساسا في مؤسسات السلطة الفلسطينية ولا يزال فعليا فيها، وان استمراره يؤدي بالتأكيد لزيادة المساعي الرامية للتشكيك بوحدة شعبنا وبوحدة تمثيله.

عمل حزبنا لسنوات طويلة لإنهاء الانقسام منطلقا من رفض اية مبررات لشرعنته، كما ساهم في العديد من المبادرات للتغلب على ذلك من ابرزها (نداء فلسطين) الذي أدى لاحقا لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأيضا دعا حزبنا لتشكيل مجلس تأسيسي من بين اعضاء المجلسين المركزي والتشريعي عام 2009 لتحقيق مجموعة من الاهداف السياسية في الانتقال الى محور الدولة وليس السلطة كهدف سياسي وكفاحي للخروج من دائرة المرحلة الانتقالية التي تضمنها اتفاق اوسلو، ورقابياً للتغلب على شلل المجلس التشريعي، وكذلك كآلية لإنهاء الانقسام ولمنع نشوء فراغ دستوري، غير ان ذلك لم يتحقق حتى الآن.

كما ان حزبنا ساهم في صياغة والتوقيع على كل الاتفاقيات التي تمت في القاهرة وتفرعاتها بما فيها لتشكيل حكومة الوفاق التي اتفق عليها في مخيم الشاطئ في غزة عام 2014.

إننا نعتقد ان تنفيذ الاتفاقات التي تمت هو أقصر الطرق لإنهاء الانقسام، ومع ذلك ونظراً لدقة المرحلة الراهنة في حياة الشعب الفلسطيني، فإن الاتفاق على النضال المشترك لإفشال الضم وصفقة القرن يمكن ان يشكل مدخلا عمليا لتوحيد الجهود في هذه المرحلة بما يسهم في تنفيذ الاتفاقات ويساعد عليها، وان الالية للعمل المشترك في هذا الاتجاه يمكن تحقيقها في ظل هذا الاستعداد المشترك لمواجهة الضم وصفقة القرن سياسياً وميدانياً من خلال اطر القوى الوطنية المشتركة او كذلك من خلال الية جديدة تحقق ذلك.

او كذلك من خلال الية جديدة تحقق ذلك.

أحمد أبو فؤاد:

يجب إنهاء الإنقسام وبناء الوحده التي تعتبر طريق الانتصار، لذالك نطالب بانتخاب مجلس وطني جديد يشارك فيه الجميع مع ضمان اجتماعات منتظمة للإطار القيادي، وفصل منظمة التحرير عن السلطة ونقل كل مؤسساتها للخارج والتحرر من قيود الاحتلال، وتطبيق اتفاقات الاجماع الفلسطيني.

فتحي كليب:

بعد ان مضى على الانقسام نحو (13) عاما، دفعت القضية والشعب الفلسطيني اثمانا باهظة بسببه.. بات واضحا اننا نصارع الوقت في هذه المسألة، وكل يوم يمضي على الانقسام تخسر القضية الفلسطينية من رصيدها الكثير.. رغم ان الجميع بات على قناعة تامة بأنه لا يمكن لاي طرف، سواء كان حركة فتح او حركة حماس تحمل عبء القضية الفلسطينية بمفرده، والطرفان منفردين ومجتمعين لن يكونا بمستوى التحديات ما لم يقتنعا اولا بأهمية الوحدة الوطنية بعيدا عن الصيغ السابقة وبعيدا عن منطق الصراع على السلطة. والنقطة الثانية هي بقدرة طرفي الانقسام على الاستجابة لصياغة استراتيجية فلسطينية موحدة في مواجهة المشروع الاسرائيلي الموحد.

بعض الاخوة مصر على ان الوحدة الوطنية لا تحتمل الا احدى برنامجين: اما برنامج المقاومة واما المفاوضات، رغم ان المقاومة هي خيار كل الشعب، غير ان ما يحدد اي من الخيارات الوطنية يمكن السير بها هو الشعب والائتلاف الوطني الواسع.. ونحن نرى اننا لسنا مطالبين بالانحياز حكما الى واحد من هذين الخيارين .. فهناك الخيار الثالث وهو الخيار الذي يعتمده شعبنا حاليا: مقاومة عسكرية في غزة تدافع عن التراب الوطني من اي اعتداء وانتفاضة شعبية في الضفة تعتمد جميع الاشكال النضالية.

لقد اكدت التجارب السابقة اننا قادرون على الوصول لبرامج وطنية تعكس القواسم الوطنية المشتركة.. ونحن بيدنا اليوم العديد من الوثائق التي حظيت بموافقة جنيع الفصائل منها اعلان القاهرة ووثيقة الاسرى. وهاتين الوثيقتين هما انضج ما توصلت اليه الحركة الوطنية الفلسطينية خلال العقدين الاخيرين، لكن المشكلة هي في خلق الادوات القادرة على تحويلهما واقعا نطبقه على الارض.

اذا كان البعض يعتبر ان الصراع على السلطة هو امر طبيعي يحصل في جميع دول العالم، فنحن نعتبره اتهاما، خاصة في حالتنا الفلسطينية حيث الصراع هو على سلطة مقيدة الصلاحيات على جزء من الارض وعلى جزء من الشعب، بينما الصراع على السلطة يكون مشروعا في دول مستقرة وانظمة سياسية مكتملة، وبالتالي فان ما يجب ان يحكمنا كفلسطينيين هو ليس قوانين الاكثرية والاقلية، بل قوانين حركات التحرر الوطني القائمة على التوافقات وعلى القواسم المشتراكة وعلى الشراكة في كل ما له علاقة بقضايا مصيرية تطال الكل الفلسطيني.

إذا كان خيار الضم هو اعلى مراحل الاحتلال والاستيطان الذي بات يحوز على اجماع لدى احزاب العدو وتياراته المختلفة، فان الحد الادنى مما هو مطلوب فلسطينيا هو ان نتوحد ليس في رفضنا لهذا المشروع، فهذا امر لا خلاف عليه، بل في مواجهتنا الموحدة التي لن تأتي الا بارادة سياسية حرة لدى طرفي الانقسام اللذين يتحملا مسؤولية امام الشعب والتاريخ..

ان الولايات المتحدة واسرائيل باعلانهما الانفرادي لصفقة ترامب - نتنياهو انما يقدمان الاسباب الموجبة لاعلان السلطة الفلسطيتية ومنظمة التحرير انسحابهما من كل الالتزامات التي فرضها المسار السياسي منذ اتفاق اوسلو وحتى اليوم، وذلك عبر مسار فلسطيني هجومي يستفيد من عناصر القوة الفلسطينية، وفي المقدمة اعادة الاعتبار لقواعد الشراكة والائتلاف الوطني العريض في اطار منظمة التحرير على طريق اعادة بناء مؤسساتها على اسس ديمقراطية، وتطبيق قرارات المؤسسات الوطنية الجامعة خاصة المجلس الوطني لجهة سحب الاعتراف باسرائيل ووقف العمل بشكل نهائي باتفاق اوسلو وما بني عليه من التزامات امنية وتبعية اقتصادية وتهيئة الجواء الداخلية لانتفاضة شاملة..

ماهو موقفكم من الثورات التي شهدتها المنطقة العربية والمغاربية وافاق توحيد نضالات الشعوب بالمنطق؟

أحمد أبو فؤاد:

شهدت أقطار عربية مختلفة حراك شعبي كان جيد ومعبر عن إرادة الشعوب. ولكن قسم من هذه الانتفاضات انحرفت بوصلتها باتجاه مغاير لما يريده الشعب. لكنها ظاهرة عظيمة إذا كان هناك احزاب كفؤة، أحزاب تقودها بالإتجاه الصحيح. على أي، ستتكرر الإنتفاضات إلى أن تحقق الشعوب اهدافها في الحرية والعدالة والكرامة والاستقلال الفعلي. ستنتصر الشعوب أجلا أو عاجلا، كما أن شعبنا العربي يعرف اعداءه جيدا وسينهض ويقاوم.

أن الأوان ان تعرف أمتنا أن عدونا الحقيقي هو الولايات المتحده وأداتها إسرائيل. إن البوصلة هذا اتجاهها، ويجب المضي في حملات المقاطعة وتجريم التطبيع و إلغاء الإتفاقيات والمعاهدات التي عقدت مع العدو من قبيل اتفاق أوسلو وكامب ديفد ووادي عربة الخ.

وأخيرا، في ظل هذا الوضع المأساوي، تمتد يد تركيا مدعومة من أمريكا وإسرائيل على سوريا والعراق وليبيا وتهدد مصر بالاضافة إلى العدوان المستمر على اليمن. وتنطبق علينا اليوم ما انطبق سابقا على تركيا، مقولة الرجل المريض. إذ تعد الدول العربيه الأن هي الرجل المريض، ومؤسف ومؤلم ما يقع الشئ الذي تنطبق عليه مقولة أكلت يوم أكل الثور الأبيض. إذ نجد أن إثيوبيا تهدد مصر بدعم إسرائيلي وأمريكي. والعرب بالغالبية في حالة سبات. وتجري عملية تهويد فلسطين دون أية مظاهرات ولا تصريح ىإلغاء المعاهدات ولا إجتماع قمة عربية من أجل غلسطين أو من أجل اليمن أو من أجل سوريا أو العراق ومصر وليبيا.

بسام الصالحي:

لا شك ان ثورات المنطقة حركتها ظروف موضوعية مرتبطة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وبأنظمة وأساليب الحكم والاستبداد ،غير ان العوامل الذاتية تفاوتت في القدرة على استثمار متطلبات التغييرات الموضوعية خاصة في ظل ضعف اليسار الذي عانى من اشكاليات كبيرة على مدار سنين طويلة نتيجة القمع والملاحقة ونتيجة بيروقراطية التنظيمات الاجتماعية في غالبية الدول العربية بالإضافة طبعاً إلى أثر التغييرات الدولية وأبرزها انهيار الاتحاد السوفياتي على دور هذا اليسار وتعامله مع المتغيرات الجديدة.

وفي ظل وضع كهذا تشابكت فيه اهداف التغييرات المطلوبة مع أساليب التغيير وتباين قوى التغيير فان النظرة الدولية والأمريكية بشكل خاص لمستقبل الشرق الاوسط الجديد أثرت تأثيرا كبيرا في حرف اتجاهات التغيير نحو تكريس خلق "الدول الفاشلة" ونحو جر الثورات العربية الى منزلقات خطيرة لم تستطع ان تنجو منها إلا تجارب محدودة، خاصة بعد تركز الصراع في غالبية هذه الدول بين تيارات الارهاب والتطرف الديني الممول من جهة، وبين قوى الحكم التقليدية من جهة أخرى، ما قاد إلى تحييد قوى التغيير الحقيقية وإضعاف دورها سواء كانت قوى سياسية أو اجتماعية من الكادحين والشباب والنساء، وبات في ظل وضع كهذا واجب حماية وحدة الدول وعدم تحولها إلى "دول فاشلة"، وكذلك وقف مد التيارات التكفيرية يتصدر الاولويات ويربك في ظلها مضامين التغيير ودور قواه الأساسية الأمر الذي يملي على كل القوى التقدمية ضرورة صياغة رؤية موحدة لفهم هذه المتغيرات ولتشكيل قراءة متجانسة بينها مما يسهم في صياغة استراتيجية موحدة للتعامل مع الواقع الجديد في ظل الوفاء الضروري لأهداف العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتنمية الحقيقية ومواجهة الهيمنة الامبريالية والتطبيع في هذه البلدان.

فتحي كليب:

هبت الشعوب العربية في وجه انظمتها نتيجة الاستبداد الداخلي وغياب الديمقراطية وانعدام الحياة السياسية الفعلية والتخلف وغياب العدالة الاجتماعية. كل هذه العوامل الموضوعية للمرحلة الثورية الجديدة، كانت ناضجة وجاهزة منذ عقود، والغائب الوحيد كان العامل الذاتي، بعد ان عجزت الأحزاب بكل تلاوينها وأطيافها، بما فيها قوى اليسار، عن إدراك هذه الحالة بانتظار عامل ذاتي جديد.. وهذا ما حصل عندما ادركت الشعوب طريقها الى الحرية، لتعيد إلى الأذهان المقولة الحاسمة، التي أثبتها التاريخ وتجارب الحركة الثورية العالمية، وهي الدور الحاسم والمقرر للشعوب..

إن كان ما حدث في العديد من البلدان العربية يعد شانا داخليا، الا ان اليسار الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية نظروا الى تلك التغييرات ربطا بقضيتهم الوطنية. وفي المدى المباشر والى جانب اهمية النضال الديمقراطي، فينبغي الحذر مما تحاول القوى الرجعية فرضه من خلال الترويج لمواقف

يتبع في الصفحة 16

القضية الفلسطينية في مواجهة خطة الضم : حوار مع قيادات ثلاثة فصائل فلسطينية يسارية

تشيع مناخات سياسية تدعو الى الأخذ في الاعتبار أن الدول باتت اكثر انشغالا بأوضاعها الداخلية، ما يدفعها الى الانكفاء والى ضعف في الاهتمام بالقضايا القومية وفي المقدمة منها القضية الفسطينية. وبقدر ما ينطوي عليه ذلك من منطق، فان الشعوب العربية وقواها الحية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الاخطار التي تهدد أمن شعوب الامة وتستهدف تفتيتها كذلك ودفعها نحو الانشغال بعيدا عن قضاياها القومية وفي المقدمة منها قضية الشعب الفلسطيني.

كلمة إلى شعوب المنطقة العربية والمغاربية كل الشكر والتقدير

فتحي كليب:

لشعوب المغرب العربي وقواه الحية عاطفة خاصة في قلوب جميع الفلسطينيين، الذين يكبرون بعظمة هذه الشعوب التي لم تضيع البوصلة الوطنية والقومية يوما، وما زالت تنظر الى القضية الفلسطينية كونها القضية المركزية التي يجتمع كل العرب حولها.. ولنا هنا ان نتذكر المسيرات الشعبية المليونية التي كانت تعج بها شوارع الدول المغاربية بخاصة والعربية بشكل عام، فلهذه الشعوب: في المغرب، الجزائر، تونس، وفي ليبيا وموريتانيا كل الحب والتقدير من شعب فلسطين الذي اثخنته جراح الاحتلال والاستعمار، لكنه ما زال صامدا في وجه آلة العدوان الصهيونية الامريكية، وسيبقى امينا على ثوابته وعلى عهده للاحرار بأن يبقى في ميدان المواجهة ضد الاحتلال، الى ان يحمل عصاه ويرحل من فوق ارضنا المحتلة.

والشكر ايضا لشعوبنا في المشرق العربي، الذين هم في قلب الاستهداف والتهديد الصهيوني والامريكي المباشر . فليس سرا القول ان صفقة ترامب - نتنياهو تسير وفق اتجاهين متوازيين: الاول هو العمل على تصفية القضية الفلسطينية بجميع عناوينها، والثاني استهداف الشعوب العربية بأرضها وسيادتها وخيراتها وبحقها في اختيار مستقبلها السياسي والاقتصادي، ما يجعل من التكامل بين النضال الفلسطيني والعربي، المشرقي والمغاربي، امرا محتوما..

ونعتبر في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان الحركة الشعبية في الدول العربية بجميع تشكيلاتها معنية بالتصدي لمهمتين رئيسيتين: الاولى مواجهة سياسات التطبيع المتزايدة بمختلف اشكاله، ومحاكمة اصحابها وعزلهم شعبيا كون التطبيع جريمة بحق امتنا. والثانية هي تفعيل حملات المقاطعة للشركات والمؤسسات الامريكية التي تتعامل مع اسرائيل وايضا مع المؤسسات والشركات الاسرائيلية. واي نجاح يتحقق في اي من هاتين المهمتين انما هو مسمار يدق في نعش المشروع الاسرائيلي الامريكي وانجاز يسجل لفلسطين ولجميع قوى الحرية والعدالة في منطقتنا..

بسام الصالحي:

إن التجربة المغاربية تميزت باستثناء ليبيا، بخصوصية لا بد من تقديرها، فالتجربة التونسية نجحت في الحفاظ على المضامين الاساسية في الانتقال الى نظام ديمقراطي والحيلولة دون نجاح الثورة المضادة، كما ان تجربة مواجهة النهضة أخذت طابعا مزج بين التجربة المصرية في تكوين تحالفات واسعة لمواجهتها من خلال نداء تونس، وبين تطور التجربة التونسية في المحافظة على تغيير الموازين بأسلوب ديمقراطي وهو الأمر المستمر والذي يشهد صراعاً سياسياً واجتماعياً وفكرياً بشكل يومي.

ولا شك ان تنبه القصر في المغرب إلى الحاجة لإدخال تغييرات دستورية ساهم في الابقاء على مسار التغيير في المجال القانوني والدستوري رغم انه لا يمكن ان يغطي على الصعوبات الاجتماعية والسياسية التي تظهر بشكل مستمر ومتواصل عبر الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يملي على قوى اليسار واجباً مزدوجاً بين تصدر النضالات الاجتماعية والديمقراطية من جهة وبين تقدم دوره كبديل جذري في ظل تنافس حاد مع قوى فكرية واجتماعية وسياسية من مشارب مختلفة من جهة أخرى.

ولا شك ان تجربة الجزائر تحمل نكهتها الخاصة أيضاً وكذا الأمر بالنسبة لموريتانيا، إلا ان الأمر الهام ان تجارب المغرب العربي باستثناء النموذج الليبي حافظت على كيان الدولة وعلى مسار الاحتجاج الديمقراطي والسلمي وعلى المثابرة في النضال من أجل التغييرات الديمقراطية في اطار من النضال الاجتماعي والفكري، وان دور التنظيمات النقابية والجماهيرية شكل قوة اسناد هامة للمحافظة على هذا المسار، وكل ذلك يعطي النموذج المغاربي فرصة أكبر في الاقتراب من تحقيق الأهداف الموضوعية لعملية التغيير الديمقراطي والاجتماعي ويزيد من أعباء حركة اليسار والقوى التقدمية في التأثير فيها.

وكلمة لا بد منها لجماهير المنطقة المغاربية الشقيقة:

إن الشعب الفلسطيني يشعر بالدفء دائما وبالحميمية من العلاقة الشفافة والواضحة لهذه الجماهير ولكل مكوناتها السياسية مع شعبنا الفلسطيني، وكذلك فإن القوى السياسية المغاربية ومن كل المشارب وبرغم كل تبايناتها، فهي موحدة في تأييد النضال الوطني للشعب الفلسطيني، وإن كان هذا هو الحال ايضا من قبل شعوبنا العربية قاطبة، فإننا نعتمد عليهم جميعاً في مساندتنا بإفشال مؤامرة "صفقة القرن" ومساعي تصفية قضيتنا الوطنية من خلال توسيع وتكثيف النضال ضد التطبيع وتوسيع التضامن مع شعبنا ودعمه بما في ذلك جعل هذه القضية حاضرة في نشاط جاليات شعوبنا الشقيقة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان العالم المختلفة، كي نوظف فعلاً طاقاتنا موحدة في مواجهة اللوبي الصهيوني وتأثيراته في هذه البلدان.

أبو أحمد فؤاد:

ألف تحية لشعبنا المغربي العظيم وللرفاق الأعزاء في النهج الديمقراطي الحليف والصديق والعزيز وجميع القوى الوطنية واليسارية والديمقراطية وأمل ان نلتقي باقرب وقت.

تتشرف جريدة النهج الديمقراطي باستضافة قيادات لمنظمات فلسطينية يسارية من أجل نقاش تطورات القضية الفلسطينية في ظل خطة الضة الصهيونية ودور قوى اليسار في النضال التحرري الفلسطيني. وفي هذا السياق، يسعدنا أن نقدم ضيوفنا الأعزاء وهم الرفيق بسام الصالحي الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرفيق أبو أحمد فؤاد نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والرفيق فتحي كليب عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

ماهو تحليلكم للوضع الراهن وبرنامج المهام العاجلة في ظل تصعيد الاحتلال للهجوم على الشعب الفلسطيني بدعم من الامبريالية الامريكية؟

أبو أحمد فؤاد:

تمر القضيه الفلسطينية في أخطر مرحلة منذ وعد بلفور وذلك لعدة أسباب:

أولا، مجيء إدارة أمريكية عنصرية تصرفت على قاعدة القرارات والمواقف والسياسات الإمبريالية منذ قيام هذ الكيان الذي جاء كهدية من الإمبريالية على حساب شعبنا. ويعبر ترامب عن هذا النهج الذي لا يعتبر وليد حكمه، بل شكل سياسة ممنهجة قبل ذلك بكثير. ما فعله ترامب هو أنه اختار الوقت المناسب في هذا الظرف العصيب من نضال شعبنا.

ثانيا، الإنقسام البغيض الذي شق الصف الفلسطيني والذي يستفيد منه العدو على مختلف الأصعدة.

ثالثا، الوضع العربي الرسمي المنهار والمرتهن دائما للتعليمات والأوامر الأمريكية التي ينفذها بدون اي تردد.

ولم يسبق ان وصلت الصراعات العربية الداخلية إلى هذا الحد من التطاحن والمذابح الطائفية والمذهبية والقبلية بتحفيز مباشر من أمريكا ومن ورائها إسرائيل.

بالاضافة إلى ذلك، يعاني الوضع الشعبي العربي وضعا مقيدا وغير فاعل، وهذا امر خطير. كذالك الاحزاب تعاني حالة عجز

غير مسبوق في الوقت الذي أصبح التطبيع يمارس بشكل علني ومباشر على كافة المستويات.

من جهة أخرى، يقف المجتمع الدولي متفرجا على تطبيق صفقه القرن وما يقترفه العدو من جرائم عسكرية وسياسات فاشية وعنصرية. كما أن ما يسمى بالشرعية الدولية تظل دون أي فعل على الإطلاق. لكل ذالك وغيره قلنا نحن كجبهة شعبية منذ سنوات طويلة أن خيارنا يجب ان يكون المقاومة وليس المساومة.

يجب العمل على تقوية الوحده الوحدة الوطنية والغاء اتفاقات اوسلو الكارثية وسحب الاعتراف بالكيان الصهيوني والقيام بانتفاضة شعبية بمشركه الجميع وتشكيل قيادة وطنية موحدة لقيادة نضال شعبنا والغاء بروتوكول باريس الإقتصادي الذي يضع إمكانات الشعب الفلسطيني كلها تحت سيطرة العدو.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نراهن على شعبنا وطاقاته النضالية، وسنقوي العامل الذاتي ونطالب القيادة بعدم الذهاب للمفاوضات مع العدو تحت اي مبرر وأن تلغي الاوهام من سياساتها. ومقابل ذلك، بجب ترتيب البيت الفلسطيني تحت راية منظمة التحرير وعلى أسس ديمقراطية بمشاركه كل الشعب وكل القوى.

على أي، ستبقى القضية الفلسطينية قضية الأمة رغم كل الصعوبات. ونحن كجبهة شعبية نثق بأمتنا وقواها المعادية للصهيونية والإمبريالية وفي المقدمة الشعب المغربي العظيم.

سيعمل العدو خلال الأيام القليلة القادمة على ضم جزء من الضفة ونحن نعمل على التصدى لهذه الخطوة وإفشالها.

فتحي كليب:

ليس مبالغة القول ان القضية الفلسطينية تتعرض لأخطر هجمة امبريالية امريكية واستعمارية اسرائيلية منذ النكبة عام 1948 والمعروفة بصفقة ترامب نتنياهو، التي تشكل اعلى مرحلة من مراحل العدوان على الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية..

انها صفقة امريكية اسرائيلية تستعيد النظريات العنصرية البائدة التي لم تكن ترى في فلسطين سوى "ارض يهودية" استنادا للمزاعم الدينية التوراتية التي تنسف حق الشعب الفلسطيني في ارضه، والممتد لأكثر من خمسة آلاف عام من الحضارة والتراث اللذين لا يمكن لتفاهم صهيوني استعماري ان يلغيهما..

ان مشروع الضم هو جزء لا يتجزأ من تلك الصفقة، وهو الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية، التي سبق وان طرحته سواء بشكل علني او موارية في مراحل سابقة، بل ان جميع القوى والتيارات التي حكمت اسرائيل خلال فترة المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، وقبل ذلك، عبرت عن ذلك، ولم تتعاط مع الضفة الغربية والقدس على انها اراض فلسطينية محتلة، بعد ان جعلت اسرائيل والولايات المتحدة من المفاوصات ملهاة للعرب والفلسطينيين، فيما مضت هي في فرض سياسة

يتبع في الصفحة 17

القضية الفلسطينية في مواجهة خطة الضم : حوار مع قيادات ثلاثة فصائل فلسطينية يسارية

الامر الواقع الذي نحصد نتائجه اليوم..

هي حقا اسوأ ما انتجته العقلية الاستعمارية في سعيها لفرض منطقها وسياساتها على المنظمات الدولية وقراراتها المختلفة في عملية تزوير لم يشهد التاريخ مثيلا لها.. فحين تتجاهل حق العودة والقدس، وتسرق الارض وتشرع الاستيطان، وتطرح دولة معزولة على جزء بسيط من الارض الفلسطينية، وتعمل على ضم المساحات المتبقية من الارض الفلسطينية للكيان الاسرائيلي، فمن من الشعب الفلسطيني سيقبل بهكذا حل صمم على مقاس التطرف المنفلت في اسرائيل والولايات المتحدة.. انها باختصار شديد اسهل وصفة لتصفية القضية الفلسطينية بجميع عناوينها وتفاصيلها، ولا خيار امام شعبنا لافشالها واسقاطها الا خيار المقاومة والانتفاضة الشعبية..

انطلاقا من ذلك قلنا ونكرر القول: ان خيار المواجهة مع المحتل الاسرائيلي ومشاريعه المتعددة لم يعد خيارا بين مجموعة خيارات، بل هو الخيار الذي بامكانه ان يعدل موازين القوى التي ستبقى مختلة طالما بقي النضال الفلسطيني اسيرا لخيارات اكدت السنوات والعقود الماضية مدى عقمها وفشلها.. خيارنا لمواجهة هذه الصفقة هو في المقاومة بجميع اشكالها النضالية السياسية والجماهيرية والمسلحة، فقد جربنا خيار مفاوضات عبثية، وجربنا خيار تسوية غير متوازنة، فكانت النتيجة ان كل الارض الفلسطينية اصبحت رهينة للاحتلال وممارساته.

بسام الصالحي:

إن المرحلة الراهنة في حياة الشعب الفلسطيني من أخطر المراحل التي مر بها في العقود الأخيرة، فنحن نواجه محاولة جدية لتصفية القضية الفلسطينية وفق تفاهم استراتيجي متكامل بين الاحتلال ومكوناته الرئيسة وبين الادارة الامريكية التي صاغت لهدف التصفية مشروعاً متكاملاً وهو ما سمي بـ"صفقة القرن"، والذي يسحق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويكرس الاحتلال ويسعى لتلبية أهداف الحركة الصهيونية في رفض وجود الشعب الفلسطيني ورفض اقامة دولته المستقلة ذات السيادة ورفض حقه في العودة، بالإضافة إلى حسم موضوع القدس باعتبارها "العاصمة الأبدية لإسرائيل"، والتعامل مع مجموع قضية الشعب الفلسطيني من منظور اقتصادي يهدف إلى التطبيع أولاً وأخيراً مع الدول العربية، وكذلك يهدف إلى تكريس فصل قطاع غزة عن بقية الوطن وأيضاً إلى تعميق التناقضات بين أبناء شعبنا الفلسطيني الواحد.

ويأتي ذلك في ظل تراجع في الموقف الرسمي العربي وفي ظل مصاعب واسعة تواجهها الشعوب العربية على الصعيد الاقتصادي وكذلك على صعيد تراجع الحريات وفي ظل استمرار مساعي تحويل الدول العربية وخاصة الكبرى منها الى دول "فاشلة" من خلال التآمر الذي عاشته العراق وسوريا واليمن وليبيا ومن خلال زيادة مخاطر المضي في ذات الاتجاه بالنسبة لدول عربية أخرى، ولا شك ان المعادلة التي يجري تكريسها تهدف الى المزيد من التسلط على الانظمة من خلال ربط وجودها ومصالحها بفتح وتقوية العلاقات مع اسرائيل وأمريكا من جهة، ومحاولة ربط شعوب المنطقة وقواها التحررية بمعادلة ان الاحتجاج والانتفاض على القمع والتخلف سيقود الى الفوضى وإلى سيطرة مجموعات التطرف والإرهاب، ومن خلال ذلك تتحول البلدان العربية الى أسيرة دائمة للهيمنة والاستبداد من جهة وإلى التطبيع والانفتاح على دولة الاحتلال من جهة أخرى.

ويأتي ذلك في ظل تنامي التنافس الاقليمي الذي باتت الدول العربية طرفا هامشيا فيه، وفي ظل ارتباك واضح في بناء خارطة موحدة للمصالح وللتحالفات العربية الاقليمية مما يحول دون ان تلعب الدول العربية دوراً أساسياً في معادلة الاقليم وبما يهدد بحرف صراعها الاستراتيجي مع دولة الاحتلال الى صراعات أخرى لصالح دولة الاحتلال.

وأما الوضع على المستوى الدولي فهو يشهد من جهة تأكيداً واسعاً على عدالة وشرعية الحقوق الفلسطينية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة، وهو الأمر الذي يتجلى في المواقف والقرارات التي اعادت التأكيد عليها مكوناته الرئيسية من مثال روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الافريقي والأمم المتحدة ذاتها، ولكنه من الجهة الاخرى يشهد شللاً فعلياً في القدرة على تطبيق هذه القرارات وعلى تحقيق صيغة بديلة عن التعطيل المتواصل الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل لأي من القرارات الدولية التي تتعلق بها، بما في ذلك رفض عقد مؤتمر دولي حقيقي للسلام برعاية الأمم المتحدة ومن أجل تطبيق قراراتها.

وعلينا ان نلاحظ أيضاً اتساع حركة التضامن مجدداً مع الشعب الفلسطيني ومع حركة المقاطعة والتي تتوسع يوما بعد يوم، والتي يمكن مراكمة انجازاتها من أجل خلق حالة شبيهة بعزل النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا باعتبار ذلك هدفا موحدا لحركة التضامن الدولي مع شعبنا.

إن شعبنا يعبر الآن مرحلة جديدة من مراحل تجربته الكفاحية ضد الاحتلال، وإنه بمقدار الجدية والمسؤولية في التعامل مع متطلباتها تتحسن فرص افشال الخطر المصيري على مكتسبات نضال شعبنا الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي والوحيد، ولذلك فقد دعا حزبنا في مذكرة أخيرة صدرت عن لجنته المركزية إلى تبني العديد من القضايا من أجل تحقيق ذلك.اهنة في حياة الشعب الفلسطيني من أخطر المراحل التي مر بها في العقود الأخيرة، فنحن نواجه محاولة جدية لتصفية القضية الفلسطينية وفق تفاهم استراتيجي متكامل بين الاحتلال ومكوناته الرئيسة وبين الادارة الامريكية التي صاغت لهدف التصفية مشروعاً متكاملاً وهو ما سمي بـ"صفقة القرن"، والذي يسحق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويكرس الاحتلال ويسعى لتلبية أهداف الحركة الصهيونية في رفض وجود الشعب الفلسطيني ورفض اقامة دولته المستقلة ذات السيادة ورفض حقه في العودة، بالإضافة إلى حسم موضوع القدس باعتبارها "العاصمة الأبدية لإسرائيل"، والتعامل مع مجموع قضية الشعب الفلسطيني من منظور اقتصادي يهدف إلى التطبيع أولاً وأخيراً مع الدول العربية، وكذلك يهدف إلى تكريس فصل قطاع غزة عن بقية الوطن وأيضاً إلى تعميق التناقضات بين أبناء شعبنا الفلسطيني الواحد.

ويأتي ذلك في ظل تراجع في الموقف الرسمي العربي وفي ظل مصاعب واسعة تواجهها الشعوب العربية على الصعيد الاقتصادي وكذلك على صعيد تراجع الحريات وفي ظل استمرار مساعي تحويل الدول العربية وخاصة الكبرى منها الى دول "فاشلة" من خلال التآمر الذي عاشته العراق وسوريا واليمن وليبيا ومن خلال زيادة مخاطر المضي في ذات الاتجاه بالنسبة لدول عربية أخرى، ولا شك ان المعادلة التي يجري تكريسها تهدف الى المزيد من التسلط على الانظمة من خلال ربط وجودها ومصالحها بفتح وتقوية العلاقات مع اسرائيل وأمريكا من جهة، ومحاولة ربط شعوب المنطقة وقواها التحررية بمعادلة ان الاحتجاج والانتفاض على القمع والتخلف سيقود الى الفوضى وإلى سيطرة مجموعات التطرف والإرهاب، ومن خلال ذلك تتحول البلدان العربية الى أسيرة دائمة للهيمنة والاستبداد من جهة وإلى التطبيع والانفتاح على دولة الاحتلال من جهة أخرى.

ويأتي ذلك في ظل تنامي التنافس الاقليمي الذي باتت الدول العربية طرفا هامشيا فيه، وفي ظل ارتباك واضح في بناء خارطة موحدة للمصالح وللتحالفات العربية الاقليمية مما يحول دون ان تلعب الدول العربية دوراً أساسياً في معادلة الاقليم وبما يهدد بحرف صراعها الاستراتيجي مع دولة الاحتلال الى صراعات أخرى لصالح دولة الاحتلال.

وأما الوضع على المستوى الدولي فهو يشهد من جهة تأكيداً واسعاً على عدالة وشرعية الحقوق الفلسطينية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة، وهو الأمر الذي يتجلى في المواقف والقرارات التي اعادت التأكيد عليها مكوناته الرئيسية من مثال روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الافريقي والأمم المتحدة ذاتها، ولكنه من الجهة الاخرى يشهد شللاً فعلياً في القدرة على تطبيق هذه القرارات وعلى تحقيق صيغة بديلة عن التعطيل المتواصل الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل لأي من القرارات الدولية التي تتعلق بها، بما في ذلك رفض عقد مؤتمر دولي حقيقي للسلام برعاية الأمم المتحدة ومن أجل تطبيق قراراتها.

وعلينا ان نلاحظ أيضاً اتساع حركة التضامن مجدداً مع الشعب الفلسطيني ومع حركة المقاطعة والتي تتوسع يوما بعد يوم، والتي يمكن مراكمة انجازاتها من أجل خلق حالة شبيهة بعزل النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا باعتبار ذلك هدفا موحدا لحركة التضامن الدولي مع شعبنا.

إن شعبنا يعبر الآن مرحلة جديدة من مراحل تجربته الكفاحية ضد الاحتلال، وإنه بمقدار الجدية والمسؤولية في التعامل مع متطلباتها تتحسن فرص افشال الخطر المصيري على مكتسبات نضال شعبنا الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي والوحيد، ولذلك فقد دعا حزبنا في مذكرة أخيرة صدرت عن لجنته المركزية إلى تبني العديد من القضايا من أجل تحقيق ذلك.

ماهي استراتيجية الثورة الفلسطينية ومهام القوى اليسارية لتقوية النضال الوطني الفلسطيني؟

فتحي كليب: الاحتلال الصهيوني في فلسطين يستهدف كل الارض وكل الشعب، والواجب الوطني يحتم على كل فلسطيني شريف ان يقاوم هذا الاحتلال. وهنا تتحمل قوى اليسار التي تطرح برامج تغييرية هي اقرب لنبض الشارع، مسؤوليات مضاعفة لجهة تقديمها البديل الوطني عن برامج السلطة الموجودة في رام الله وتقودها حركة فتح والسلطة الموجودة في غزه وتقودها حركة حماس، وقد سبق لقوى اليسار الفلسطيني، ثنائيا وثلاثيا ورباعيا، وان طرحت العديد من المبادرات بهدف اعادة الاعتبار للبرنامج الوطني الفلسطيني الذي تم الانقلاب عليه عبر اتفاق اوسلو ومساره المتواصل منذ اكثر من ربع، وما زلنا في قلب هذه المعركة التي نأمل لها النجاح خاصة وان المرحلة القادمة مقبلة على تحديات كبيرة يجب ان تشكل قوى اليسار محور التصدي لها.

لقد حاولنا كقوى يسارية وديمقراطية التوافق على اطار تغييري في اطار التجمع الديمقراطي الفلسطيني، غير ان تعقيدات كثيرة انتصبت امام هذه التجربة الطموحة، بعضها موضوعي وبعضها ذاتي نابع من عدم جاهزية بعض المكونات لاستقبال مثل هكذا تجربة، ونحن في الجبهة الديمقراطية ناقشنا هذه المسألة في هيئاتنا القيادية واقرينا الذهاب الى ابعد نقطة وحدوية او تنسيقية يمكن ان نصل اليها، وما زلنا نراهن على امكانية القوى اليسارية والديمقراطية في مواصلة جهودها للوصول الى افضل صيغ التعاون والتنسيق فيما بينها.

لقد اكدت تجارب التاريخ ان ما من حركة ثورية في العالم استطاعت ان تحصل على حقوقها بدون ثمن، وما من محتل ومستعمر منح شعوبا ودولا حقوقا او تنازل عن احتلاله الا عبر المقاومة.. وثورتنا الفلسطينية المسلحة، التي انطلقت بعد العام 1965، قدمت النموذج والعبرة بأن القضية الفلسطينية لم تفرض نفسها على دول العالم وعلى المحتل، الا حين اخذ الشعب الفلسطيني قضيته بيده ورسم برنامجه السياسي الذي التف حوله كل الشعب الفلسطيني، وما احوجنا اليوم الى استلهام هذه التجربة في استعادة قضيتنا من فم المستعمر

يتبع في الصفحة 18

القضية الفلسطينية في مواجهة خطة الضم : حوار مع قيادات ثلاثة فصائل فلسطينية يسارية

والمحتل عبر مقاومة وبرنامج كل الشعب..

ان الرد على صفقة ترامب نتنياهو وتطبيقاتها العملية تكون بسياسة ميدانية فلسطينية تستفيد من حالة الرفض الدولي الواسع لمشاريع الضم، وان نقدم بديلا سياسيا حددت عناوينه الرئيسية قرارات المجلسين الوطني والمركزي لجهة ضرورة اعتماد استراتيجية مقاومة فلسطينية واطلاق يد المقاومة ضد اسرائيل وإعادة تحديد العلاقة معها على قاعدة انها دولة محتلة كل الحق لشعبنا في مقاومتها ونزع الشرعية عنها على طريق وضعها امام المحاكمة الدولية، وتوحيد فصائل العمل الوطني كافة في المؤسسة الوطنية الجامعة م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا التي تحتاج الى تفعيل واعادة بناء عبر بث الحياة في كافة مؤسساتها ودوائرها..

بسام الصالحي:

ان المرحلة الجديدة تقتضي تعزيز وحدة شعبنا واستنهاض طاقاته الكفاحية في مختلف أماكن تواجده، وتعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي والوحيد وقائدة نضاله لتحقيق اهدافه في التحرر الوطني والاستقلال والعودة، كما تتطلب انهاء الانقسام، وتتطلب بشكل واضح تعزيز صمود شعبنا عبر سياسات اقتصادية واجتماعية تحقق ذلك بصورة جوهرية وعبر تعزيز الحريات والممارسة الديمقراطية، وهي أولاً وأخيراً تقتضي توسيع نضال شعبنا ومقاومته ضد الاحتلال من خلال تصعيد المقاومة الشعبية وتوسيعها كي تتحول إلى انتفاضة شعبية شاملة تترافق مع مقاطعة وعصيان وطني شامل ضد الاحتلال وضد مستعمريه.

هذا ما أكدنا عليه مراراً وتكراراً، وطالبنا وأوضحنا ذلك مجدداً في الوثيقة الأخيرة الصادرة اللجنة المركزية لحزبنا، والتي تقدمنا بها لقيادة جميع القوى والفصائل الفلسطينية، حيث أكدت الوثيقة على:

"وبرغم الصعوبات التي تعترض ذلك ومن بينها وجود فجوة بين الشعب والسلطة وبين الشعب والقوى والفصائل المختلفة، وحالة الانقسام، بالإضافة الى صعوبة الاوضاع الاقتصادية والمعيشية إلا ان اولويات حقوق شعبنا ونضاله ضد الاحتلال اثبتت دائما عظمة وقدرة هذا الشعب على اجتراح الابداعات وتجاوز الفجوات وهي تملي على كافة القوى وعلى السلطة ومنظمة التحرير بذل اقصى الجهود من اجل ازالة هذه الفجوات وتعزيز الثقة وبناء قاعدة افضل للعمل الوطني والشعبي المشترك بالاستفادة من كل التجارب السابقة وبتدارك النواقص والأخطاء التي تحول دون ذلك.

ان هدف الوصول الى انتفاضة شعبية ومقاطعة وعصيان وطني شامل ضد الاحتلال هو الهدف المركزي الذي يجب تحقيقه عبر تصعيد وتوسيع المقاومة الشعبية ضد الاحتلال وبما يضمن الحفاظ على طابعها الشعبي والجماهيري الواسع وهو لا يعني بالطبع نسخ تجربة أي من الانتفاضتين الأولى والثانية بل الاستفادة من دروسهما، كما انه لا يحصر هذه المقاومة بأشكال ونماذج نمطية معتادة وإنما توسيعها في اطار المبادرة والإبداع الشعبي والجماهيري بما يضمن توسيع المشاركة فيها وتحقيق اهدافها في مواجهة الاحتلال والمستوطنين وبما يحافظ عى طابعها الجماهيري والشعبي بعيدا عن اية مظاهر للعسكرة التي شهدتها الانتفاضة الثانية، وعلى قاعدة الشراكة والعمل الجماعي.

تعزيز وتفعيل المقاومة الشعبية يتطلب بناء جبهة موحدة للمقاومة الشعبية تكون بمثابة الذراع التنفيذي للقيادة السياسية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لابد من تفعيلها وتوسيع دورها وتأثيرها في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، وبما يضمن الشراكة الوطنية بين كل مكوناتها والسعي لتوسيعها بما يشمل الجميع وعلى أساس إنهاء الانقسام وكل تجلياته الخطيرة على شعبنا، وهو الامر الذي يتطلب توحيد أهدافها وشعاراتها والخطاب الاعلامي الذي يحقق ذلك وبما يحافظ عليها وعلى استمراريتها كخيار استراتيجي وليس تكتيكياً وبعمل دائم وليس موسمياً ونهج عمل يهدف لإستثمار كل عناصر ومقومات قوة شعبنا وجماهيره من اجل تحقيق هدفه الوطني العام في إنهاء الاحتلال وتحقيق حقوق شعبنا".

ان المرحلة الجديدة تقتضي تعزيز وحدة شعبنا واستنهاض طاقاته الكفاحية في مختلف أماكن تواجده، وتعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي والوحيد وقائدة نضاله لتحقيق اهدافه في التحرر الوطني والاستقلال والعودة، كما تتطلب انهاء الانقسام، وتتطلب بشكل واضح تعزيز صمود شعبنا عبر سياسات اقتصادية واجتماعية تحقق ذلك بصورة جوهرية وعبر تعزيز الحريات والممارسة الديمقراطية، وهي أولاً وأخيراً تقتضي توسيع نضال شعبنا ومقاومته ضد الاحتلال من خلال تصعيد المقاومة الشعبية وتوسيعها كي تتحول إلى انتفاضة شعبية شاملة تترافق مع مقاطعة وعصيان وطني شامل ضد الاحتلال وضد مستعمريه.

هذا ما أكدنا عليه مراراً وتكراراً، وطالبنا وأوضحنا ذلك مجدداً في الوثيقة الأخيرة الصادرة اللجنة المركزية لحزبنا، والتي تقدمنا بها لقيادة جميع القوى والفصائل الفلسطينية، حيث أكدت الوثيقة على:

"وبرغم الصعوبات التي تعترض ذلك ومن بينها وجود فجوة بين الشعب والسلطة وبين الشعب والقوى والفصائل المختلفة، وحالة الانقسام، بالإضافة الى صعوبة الاوضاع الاقتصادية والمعيشية إلا ان اولويات حقوق شعبنا ونضاله ضد الاحتلال اثبتت دائما عظمة وقدرة هذا الشعب على اجتراح الابداعات وتجاوز الفجوات وهي تملي على كافة القوى وعلى السلطة ومنظمة التحرير بذل اقصى الجهود من اجل ازالة هذه الفجوات وتعزيز الثقة وبناء قاعدة افضل للعمل الوطني والشعبي المشترك بالاستفادة من كل التجارب السابقة وبتدارك النواقص والأخطاء التي تحول دون ذلك.

ان هدف الوصول الى انتفاضة شعبية ومقاطعة وعصيان وطني شامل ضد الاحتلال هو الهدف المركزي الذي يجب تحقيقه عبر تصعيد وتوسيع المقاومة الشعبية ضد الاحتلال وبما يضمن الحفاظ على طابعها الشعبي والجماهيري الواسع وهو لا يعني بالطبع نسخ تجربة أي من الانتفاضتين الأولى والثانية بل الاستفادة من دروسهما، كما انه لا يحصر هذه المقاومة بأشكال ونماذج نمطية معتادة وإنما توسيعها في اطار المبادرة والإبداع الشعبي والجماهيري بما يضمن توسيع المشاركة فيها وتحقيق اهدافها في مواجهة الاحتلال والمستوطنين وبما يحافظ عى طابعها الجماهيري والشعبي بعيدا عن اية مظاهر للعسكرة التي شهدتها الانتفاضة الثانية، وعلى قاعدة الشراكة والعمل الجماعي.

تعزيز وتفعيل المقاومة الشعبية يتطلب بناء جبهة موحدة للمقاومة الشعبية تكون بمثابة الذراع التنفيذي للقيادة السياسية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي لابد من تفعيلها وتوسيع دورها وتأثيرها في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، وبما يضمن الشراكة الوطنية بين كل مكوناتها والسعي لتوسيعها بما يشمل الجميع وعلى أساس إنهاء الانقسام وكل تجلياته الخطيرة على شعبنا، وهو الامر الذي يتطلب توحيد أهدافها وشعاراتها والخطاب الاعلامي الذي يحقق ذلك وبما يحافظ عليها وعلى استمراريتها كخيار استراتيجي وليس تكتيكياً وبعمل دائم وليس موسمياً ونهج عمل يهدف لإستثمار كل عناصر ومقومات قوة شعبنا وجماهيره من اجل تحقيق هدفه الوطني العام في إنهاء الاحتلال وتحقيق حقوق شعبنا".

أحمد أبو فؤاد:

على مستوى الاستراتيجية النضالية، هناك طرف وطني تمثله حركه فتح وتيار إسلامي تمثله حركتي حماس والجهاد، ويجب أن تشكل إستراتيجية المقاومة لقوى اليسار الطرف الثالث الذي يشكله التيار اليساري الديمقراطي وتمثله الجبهة والتجمع الديمقراطي رغم الخلافات التي تتخلله. ويجب أن يستمر العمل على تقوية التيار اليساري لأنه ضمانة للوحده النضالية واستمرار المقاومة.

ماهو موقفكم من الانقسام والمصالحة ووجهة نظركم بخصوص منظمة التحرير؟

بسام الصالحي:

يتبع في الصفحة 19

القضية الفلسطينية في مواجهة خطة الضم : حوار مع قيادات ثلاثة فصائل فلسطينية يسارية

ينطلق حزبنا من ضرورة التأكيد على دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادة نضاله الوطني ومن ضرورة حماية هذا الدور وعدم السماح مهما كانت الاعتبارات من المس به، ذلك لان المنظمة بهذا المعنى ليست اطاراً فصائلياً وليست جبهة موحدة فقط وانما تشكل الوطن المعنوي والتعبير التمثيلي عن الشعب الفلسطيني وعن حقوقه الوطنية ولذلك فقد ناضل حزبنا لتكريس الاعتراف بدور المنظمة هذا رغم بقائه لسنوات طويلة على خلاف مع مكوناتها ومع بعض سياساتها، ولكن كان يحكمنا اعتبار تكريس التمثيل الموحد للشعب الفلسطيني وحصره في حركته الوطنية امام واقع التشتت والضياع الذي عاناه شعبنا بعد نكبة 1948 وأمام مساعي اسرائيل الدائمة لإنكار وجود شعبنا وحقوقه الوطنية .

ولا شك ان الانقسام الفلسطيني يؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على القضية الفلسطينية علما ان الانقسام الحاد حصل اساسا في مؤسسات السلطة الفلسطينية ولا يزال فعليا فيها، وان استمراره يؤدي بالتأكيد لزيادة المساعي الرامية للتشكيك بوحدة شعبنا وبوحدة تمثيله.

عمل حزبنا لسنوات طويلة لإنهاء الانقسام منطلقا من رفض اية مبررات لشرعنته، كما ساهم في العديد من المبادرات للتغلب على ذلك من ابرزها (نداء فلسطين) الذي أدى لاحقا لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأيضا دعا حزبنا لتشكيل مجلس تأسيسي من بين اعضاء المجلسين المركزي والتشريعي عام 2009 لتحقيق مجموعة من الاهداف السياسية في الانتقال الى محور الدولة وليس السلطة كهدف سياسي وكفاحي للخروج من دائرة المرحلة الانتقالية التي تضمنها اتفاق اوسلو، ورقابياً للتغلب على شلل المجلس التشريعي، وكذلك كآلية لإنهاء الانقسام ولمنع نشوء فراغ دستوري، غير ان ذلك لم يتحقق حتى الآن.

كما ان حزبنا ساهم في صياغة والتوقيع على كل الاتفاقيات التي تمت في القاهرة وتفرعاتها بما فيها لتشكيل حكومة الوفاق التي اتفق عليها في مخيم الشاطئ في غزة عام 2014.

إننا نعتقد ان تنفيذ الاتفاقات التي تمت هو أقصر الطرق لإنهاء الانقسام، ومع ذلك ونظراً لدقة المرحلة الراهنة في حياة الشعب الفلسطيني، فإن الاتفاق على النضال المشترك لإفشال الضم وصفقة القرن يمكن ان يشكل مدخلا عمليا لتوحيد الجهود في هذه المرحلة بما يسهم في تنفيذ الاتفاقات ويساعد عليها، وان الالية للعمل المشترك في هذا الاتجاه يمكن تحقيقها في ظل هذا الاستعداد المشترك لمواجهة الضم وصفقة القرن سياسياً وميدانياً من خلال اطر القوى الوطنية المشتركة

ينطلق حزبنا من ضرورة التأكيد على دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادة نضاله الوطني ومن ضرورة حماية هذا الدور وعدم السماح مهما كانت الاعتبارات من المس به، ذلك لان المنظمة بهذا المعنى ليست اطاراً فصائلياً وليست جبهة موحدة فقط وانما تشكل الوطن المعنوي والتعبير التمثيلي عن الشعب الفلسطيني وعن حقوقه الوطنية ولذلك فقد ناضل حزبنا لتكريس الاعتراف بدور المنظمة هذا رغم بقائه لسنوات طويلة على خلاف مع مكوناتها ومع بعض سياساتها، ولكن كان يحكمنا اعتبار تكريس التمثيل الموحد للشعب الفلسطيني وحصره في حركته الوطنية امام واقع التشتت والضياع الذي عاناه شعبنا بعد نكبة 1948 وأمام مساعي اسرائيل الدائمة لإنكار وجود شعبنا وحقوقه الوطنية .

ولا شك ان الانقسام الفلسطيني يؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً على القضية الفلسطينية علما ان الانقسام الحاد حصل اساسا في مؤسسات السلطة الفلسطينية ولا يزال فعليا فيها، وان استمراره يؤدي بالتأكيد لزيادة المساعي الرامية للتشكيك بوحدة شعبنا وبوحدة تمثيله.

عمل حزبنا لسنوات طويلة لإنهاء الانقسام منطلقا من رفض اية مبررات لشرعنته، كما ساهم في العديد من المبادرات للتغلب على ذلك من ابرزها (نداء فلسطين) الذي أدى لاحقا لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأيضا دعا حزبنا لتشكيل مجلس تأسيسي من بين اعضاء المجلسين المركزي والتشريعي عام 2009 لتحقيق مجموعة من الاهداف السياسية في الانتقال الى محور الدولة وليس السلطة كهدف سياسي وكفاحي للخروج من دائرة المرحلة الانتقالية التي تضمنها اتفاق اوسلو، ورقابياً للتغلب على شلل المجلس التشريعي، وكذلك كآلية لإنهاء الانقسام ولمنع نشوء فراغ دستوري، غير ان ذلك لم يتحقق حتى الآن.

كما ان حزبنا ساهم في صياغة والتوقيع على كل الاتفاقيات التي تمت في القاهرة وتفرعاتها بما فيها لتشكيل حكومة الوفاق التي اتفق عليها في مخيم الشاطئ في غزة عام 2014.

إننا نعتقد ان تنفيذ الاتفاقات التي تمت هو أقصر الطرق لإنهاء الانقسام، ومع ذلك ونظراً لدقة المرحلة الراهنة في حياة الشعب الفلسطيني، فإن الاتفاق على النضال المشترك لإفشال الضم وصفقة القرن يمكن ان يشكل مدخلا عمليا لتوحيد الجهود في هذه المرحلة بما يسهم في تنفيذ الاتفاقات ويساعد عليها، وان الالية للعمل المشترك في هذا الاتجاه يمكن تحقيقها في ظل هذا الاستعداد المشترك لمواجهة الضم وصفقة القرن سياسياً وميدانياً من خلال اطر القوى الوطنية المشتركة

او كذلك من خلال الية جديدة تحقق ذلك.

أحمد أبو فؤاد:

يجب إنهاء الإنقسام وبناء الوحده التي تعتبر طريق الانتصار، لذالك نطالب بانتخاب مجلس وطني جديد يشارك فيه الجميع مع ضمان اجتماعات منتظمة للإطار القيادي، وفصل منظمة التحرير عن السلطة ونقل كل مؤسساتها للخارج والتحرر من قيود الاحتلال، وتطبيق اتفاقات الاجماع الفلسطيني.

فتحي كليب:

بعد ان مضى على الانقسام نحو (13) عاما، دفعت القضية والشعب الفلسطيني اثمانا باهظة بسببه.. بات واضحا اننا نصارع الوقت في هذه المسألة، وكل يوم يمضي على الانقسام تخسر القضية الفلسطينية من رصيدها الكثير.. رغم ان الجميع بات على قناعة تامة بأنه لا يمكن لاي طرف، سواء كان حركة فتح او حركة حماس تحمل عبء القضية الفلسطينية بمفرده، والطرفان منفردين ومجتمعين لن يكونا بمستوى التحديات ما لم يقتنعا اولا بأهمية الوحدة الوطنية بعيدا عن الصيغ السابقة وبعيدا عن منطق الصراع على السلطة. والنقطة الثانية هي بقدرة طرفي الانقسام على الاستجابة لصياغة استراتيجية فلسطينية موحدة في مواجهة المشروع الاسرائيلي الموحد.

بعض الاخوة مصر على ان الوحدة الوطنية لا تحتمل الا احدى برنامجين: اما برنامج المقاومة واما المفاوضات، رغم ان المقاومة هي خيار كل الشعب، غير ان ما يحدد اي من الخيارات الوطنية يمكن السير بها هو الشعب والائتلاف الوطني الواسع.. ونحن نرى اننا لسنا مطالبين بالانحياز حكما الى واحد من هذين الخيارين .. فهناك الخيار الثالث وهو الخيار الذي يعتمده شعبنا حاليا: مقاومة عسكرية في غزة تدافع عن التراب الوطني من اي اعتداء وانتفاضة شعبية في الضفة تعتمد جميع الاشكال النضالية.

لقد اكدت التجارب السابقة اننا قادرون على الوصول لبرامج وطنية تعكس القواسم الوطنية المشتركة.. ونحن بيدنا اليوم العديد من الوثائق التي حظيت بموافقة جنيع الفصائل منها اعلان القاهرة ووثيقة الاسرى. وهاتين الوثيقتين هما انضج ما توصلت اليه الحركة الوطنية الفلسطينية خلال العقدين الاخيرين، لكن المشكلة هي في خلق الادوات القادرة على تحويلهما واقعا نطبقه على الارض.

اذا كان البعض يعتبر ان الصراع على السلطة هو امر طبيعي يحصل في جميع دول العالم، فنحن نعتبره اتهاما، خاصة في حالتنا الفلسطينية حيث الصراع هو على سلطة مقيدة الصلاحيات على جزء من الارض وعلى جزء من الشعب، بينما الصراع على السلطة يكون مشروعا في دول مستقرة وانظمة سياسية مكتملة، وبالتالي فان ما يجب ان يحكمنا كفلسطينيين هو ليس قوانين الاكثرية والاقلية، بل قوانين حركات التحرر الوطني القائمة على التوافقات وعلى القواسم المشتراكة وعلى الشراكة في كل ما له علاقة بقضايا مصيرية تطال الكل الفلسطيني.

إذا كان خيار الضم هو اعلى مراحل الاحتلال والاستيطان الذي بات يحوز على اجماع لدى احزاب العدو وتياراته المختلفة، فان الحد الادنى مما هو مطلوب فلسطينيا هو ان نتوحد ليس في رفضنا لهذا المشروع، فهذا امر لا خلاف عليه، بل في مواجهتنا الموحدة التي لن تأتي الا بارادة سياسية حرة لدى طرفي الانقسام اللذين يتحملا مسؤولية امام الشعب والتاريخ..

ان الولايات المتحدة واسرائيل باعلانهما الانفرادي لصفقة ترامب - نتنياهو انما يقدمان الاسباب الموجبة لاعلان السلطة الفلسطيتية ومنظمة التحرير انسحابهما من كل الالتزامات التي فرضها المسار السياسي منذ اتفاق اوسلو وحتى اليوم، وذلك عبر مسار فلسطيني هجومي يستفيد من عناصر القوة الفلسطينية، وفي المقدمة اعادة الاعتبار لقواعد الشراكة والائتلاف الوطني العريض في اطار منظمة التحرير على طريق اعادة بناء مؤسساتها على اسس ديمقراطية، وتطبيق قرارات المؤسسات الوطنية الجامعة خاصة المجلس الوطني لجهة سحب الاعتراف باسرائيل ووقف العمل بشكل نهائي باتفاق اوسلو وما بني عليه من التزامات امنية وتبعية اقتصادية وتهيئة الجواء الداخلية لانتفاضة شاملة..

ماهو موقفكم من الثورات التي شهدتها المنطقة العربية والمغاربية وافاق توحيد نضالات الشعوب بالمنطق؟

أحمد أبو فؤاد:

شهدت أقطار عربية مختلفة حراك شعبي كان جيد ومعبر عن إرادة الشعوب. ولكن قسم من هذه الانتفاضات انحرفت بوصلتها باتجاه مغاير لما يريده الشعب. لكنها ظاهرة عظيمة إذا كان هناك احزاب كفؤة، أحزاب تقودها بالإتجاه الصحيح. على أي، ستتكرر الإنتفاضات إلى أن تحقق الشعوب اهدافها في الحرية والعدالة والكرامة والاستقلال الفعلي. ستنتصر الشعوب أجلا أو عاجلا، كما أن شعبنا العربي يعرف اعداءه جيدا وسينهض ويقاوم.

أن الأوان ان تعرف أمتنا أن عدونا الحقيقي هو الولايات المتحده وأداتها إسرائيل. إن البوصلة هذا اتجاهها، ويجب المضي في حملات المقاطعة وتجريم التطبيع و إلغاء الإتفاقيات والمعاهدات التي عقدت مع العدو من قبيل اتفاق أوسلو وكامب ديفد ووادي عربة الخ.

وأخيرا، في ظل هذا الوضع المأساوي، تمتد يد تركيا مدعومة من أمريكا وإسرائيل على سوريا والعراق وليبيا وتهدد مصر بالاضافة إلى العدوان المستمر على اليمن. وتنطبق علينا اليوم ما انطبق سابقا على تركيا، مقولة الرجل المريض. إذ تعد الدول العربيه الأن هي الرجل المريض، ومؤسف ومؤلم ما يقع الشئ

يتبع في الصفحة 20

القضية الفلسطينية في مواجهة خطة الضم : حوار مع قيادات ثلاثة فصائل فلسطينية يسارية

الذي تنطبق عليه مقولة أكلت يوم أكل الثور الأبيض. إذ نجد أن إثيوبيا تهدد مصر بدعم إسرائيلي وأمريكي. والعرب بالغالبية في حالة سبات. وتجري عملية تهويد فلسطين دون أية مظاهرات ولا تصريح ىإلغاء المعاهدات ولا إجتماع قمة عربية من أجل غلسطين أو من أجل اليمن أو من أجل سوريا أو العراق ومصر وليبيا.

بسام الصالحي:

لا شك ان ثورات المنطقة حركتها ظروف موضوعية مرتبطة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وبأنظمة وأساليب الحكم والاستبداد ،غير ان العوامل الذاتية تفاوتت في القدرة على استثمار متطلبات التغييرات الموضوعية خاصة في ظل ضعف اليسار الذي عانى من اشكاليات كبيرة على مدار سنين طويلة نتيجة القمع والملاحقة ونتيجة بيروقراطية التنظيمات الاجتماعية في غالبية الدول العربية بالإضافة طبعاً إلى أثر التغييرات الدولية وأبرزها انهيار الاتحاد السوفياتي على دورهذا اليساروتعامله مع المتغيرات الجديدة.

وفي ظل وضع كهذا تشابكت فيه اهداف التغييرات المطلوبة مع أساليب التغيير وتباين قوى التغيير فان النظرة الدولية والأمريكية بشكل خاص لمستقبل الشرق الاوسط الجديد أثرت تأثيرا كبيرا في حرف اتجاهات التغيير نحو تكريس خلق "الدول الفاشلة" ونحو جر الثورات العربية الى منزلقات خطيرة لم تستطع ان تنجو منها إلا تجارب محدودة، خاصة بعد تركز الصراع في غالبية هذه الدول بين تيارات الارهاب والتطرف الديني الممول من جهة، وبين قوى الحكم التقليدية من جهة أخرى، ما قاد إلى تحييد قوى التغيير الحقيقية وإضعاف دورها سواء كانت قوى سياسية أو اجتماعية من الكادحين والشباب والنساء، وبات في ظل وضع كهذا واجب حماية وحدة الدول وعدم تحولها إلى "دول فاشلة"، وكذلك وقف مد التيارات التكفيرية يتصدر الاولويات ويربك في ظلها مضامين التغيير ودور قواه الأساسية الأمر الذي يملي على كل القوى التقدمية ضرورة صياغة رؤية موحدة لفهم هذه المتغيرات ولتشكيل قراءة متجانسة بينها مما يسهم في صياغة استراتيجية موحدة للتعامل مع الواقع الجديد في ظل الوفاء الضروري لأهداف العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتنمية الحقيقية ومواجهة الهيمنة الامبريالية والتطبيع في هذه البلدان.

فتحي كليب:

هبت الشعوب العربية في وجه انظمتها نتيجة الاستبداد الداخلي وغياب الديمقراطية وانعدام الحياة السياسية الفعلية والتخلف وغياب العدالة الاجتماعية. كل هذه العوامل الموضوعية للمرحلة الثورية الجديدة، كانت ناضجة وجاهزة منذ عقود، والغائب الوحيد كان العامل الذاتي، بعد ان عجزت الأحزاب بكل تلاوينها وأطيافها، بما فيها قوى اليسار، عن إدراك هذه الحالة بانتظار عامل ذاتي جديد.. وهذا ما حصل عندما ادركت الشعوب طريقها الى الحرية، لتعيد إلى الأذهان المقولة الحاسمة، التي أثبتها التاريخ وتجارب الحركة الثورية العالمية، وهي الدور الحاسم والمقرر للشعوب..

إن كان ما حدث في العديد من البلدان العربية يعد شانا داخليا،الاان اليسارالفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية نظروا الى تلك التغييرات ربطا بقضيتهم الوطنية. وفي المدى المباشر والى جانب اهمية النضال الديمقراطي، فينبغي الحذر مما تحاول القوى الرجعية فرضه من خلال الترويج لمواقف تشيع مناخات سياسية تدعو الى الأخذ في الاعتبار أن الدول باتت اكثر انشغالا بأوضاعها الداخلية، ما يدفعها الى الانكفاء والى ضعف في الاهتمام بالقضايا القومية وفي المقدمة منها القضية الفسطينية. وبقدر ما ينطوي عليه ذلك من منطق، فان الشعوب العربية وقواها الحية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الاخطار التي تهدد أمن شعوب الامة وتستهدف تفتيتها كذلك ودفعها نحو الانشغال بعيدا عن قضاياها القومية وفي المقدمة منها قضية الشعب الفلسطيني.

كلمة إلى شعوب المنطقة العربية والمغاربية كل الشكر والتقدير

فتحي كليب:

لشعوب المغرب العربي وقواه الحية عاطفة خاصة في قلوب جميع الفلسطينيين، الذين يكبرون بعظمة هذه الشعوب التي لم تضيع البوصلة الوطنية والقومية يوما، وما زالت تنظر الى القضية الفلسطينية كونها القضية المركزية التي يجتمع كل العرب حولها.. ولنا هنا ان نتذكر المسيرات الشعبية المليونية التي كانت تعج بها شوارع الدول المغاربية بخاصة والعربية بشكل عام، فلهذه الشعوب: في المغرب، الجزائر، تونس، وفي ليبيا وموريتانيا كل الحب والتقدير من شعب فلسطين الذي اثخنته جراح الاحتلال والاستعمار، لكنه ما زال صامدا في وجه آلة العدوان الصهيونية الامريكية، وسيبقى امينا على ثوابته وعلى عهده للاحرار بأن يبقى في ميدان المواجهة ضد الاحتلال، الى ان يحمل عصاه ويرحل من فوق ارضنا المحتلة.

والشكر ايضا لشعوبنا في المشرق العربي، الذين هم في قلب الاستهداف والتهديد الصهيوني والامريكي المباشر . فليس سرا القول ان صفقة ترامب - نتنياهو تسير وفق اتجاهين متوازيين: الاول هو العمل على تصفية القضية الفلسطينية بجميع عناوينها، والثاني استهداف الشعوب العربية بأرضها وسيادتها وخيراتها وبحقها في اختيار مستقبلها السياسي والاقتصادي، ما يجعل من التكامل بين النضال الفلسطيني والعربي، المشرقي والمغاربي، امرا محتوما..

ونعتبر في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان الحركة الشعبية في الدول العربية بجميع تشكيلاتها معنية بالتصدي لمهمتين رئيسيتين: الاولى مواجهة سياسات التطبيع المتزايدة بمختلف اشكاله، ومحاكمة اصحابها وعزلهم شعبيا كون التطبيع جريمة بحق امتنا. والثانية هي تفعيل حملات المقاطعة للشركات والمؤسسات الامريكية التي تتعامل مع اسرائيل وايضا مع المؤسسات والشركات الاسرائيلية. واي نجاح يتحقق في اي من هاتين المهمتين انما هو مسمار يدق في نعش المشروع الاسرائيلي الامريكي وانجاز يسجل لفلسطين ولجميع قوى الحرية والعدالة في منطقتنا..

بسام الصالحي:

إن التجربة المغاربية تميزت باستثناء ليبيا، بخصوصية لا بد من تقديرها، فالتجربة التونسية نجحت في الحفاظ على المضامين الاساسية في الانتقال الى نظام ديمقراطي والحيلولة دون نجاح الثورة المضادة، كما ان تجربة مواجهة النهضة أخذت طابعا مزج بين التجربة المصرية في تكوين تحالفات واسعة لمواجهتها من خلال نداء تونس، وبين تطور التجربة التونسية في المحافظة على تغيير الموازين بأسلوب ديمقراطي وهو الأمر المستمر والذي يشهد صراعاً سياسياً واجتماعياً وفكرياً بشكل يومي.

ولا شك ان تنبه القصر في المغرب إلى الحاجة لإدخال تغييرات دستورية ساهم في الابقاء على مسار التغيير في المجال القانوني والدستوري رغم انه لا يمكن ان يغطي على الصعوبات الاجتماعية والسياسية التي تظهر بشكل مستمر ومتواصل عبر الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، وهو ما يملي على قوى اليسار واجباً مزدوجاً بين تصدر النضالات الاجتماعية والديمقراطية من جهة وبين تقدم دوره كبديل جذري في ظل تنافس حاد مع قوى فكرية واجتماعية وسياسية من مشارب مختلفة من جهة أخرى.

ولا شك ان تجربة الجزائر تحمل نكهتها الخاصة أيضاً وكذا الأمر بالنسبة لموريتانيا، إلا ان الأمر الهام ان تجارب المغرب العربي باستثناء النموذج الليبي حافظت على كيان الدولة وعلى مسار الاحتجاج الديمقراطي والسلمي وعلى المثابرة في النضال من أجل التغييرات الديمقراطية في اطار من النضال الاجتماعي والفكري، وان دور التنظيمات النقابية والجماهيرية شكل قوة اسناد هامة للمحافظة على هذا المسار، وكل ذلك يعطي النموذج المغاربي فرصة أكبر في الاقتراب من تحقيق الأهداف الموضوعية لعملية التغيير الديمقراطي والاجتماعي ويزيد من أعباء حركة اليسار والقوى التقدمية في التأثير فيها.

وكلمة لا بد منها لجماهير المنطقة المغاربية الشقيقة:

إن الشعب الفلسطيني يشعر بالدفء دائما وبالحميمية من العلاقة الشفافة والواضحة لهذه الجماهير ولكل مكوناتها السياسية مع شعبنا الفلسطيني، وكذلك فإن القوى السياسية المغاربية ومن كل المشارب وبرغم كل تبايناتها، فهي موحدة في تأييد النضال الوطني للشعب الفلسطيني، وإن كان هذا هو الحال ايضا من قبل شعوبنا العربية قاطبة، فإننا نعتمد عليهم جميعاً في مساندتنا بإفشال مؤامرة "صفقة القرن" ومساعي تصفية قضيتنا الوطنية من خلال توسيع وتكثيف النضال ضد التطبيع وتوسيع التضامن مع شعبنا ودعمه بما في ذلك جعل هذه القضية حاضرة في نشاط جاليات شعوبنا الشقيقة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان العالم المختلفة، كي نوظف فعلاً طاقاتنا موحدة في مواجهة اللوبي الصهيوني وتأثيراته في هذه البلدان.

فتحي كليب:

ألف تحية لشعبنا المغربي العظيم وللرفاق الأعزاء في النهج الديمقراطي الحليف والصديق والعزيز وجميع القوى الوطنية واليسارية والديمقراطية وأمل ان نلتقي باقرب وقت.

تتشرف جريدة النهج الديمقراطي باستضافة قيادات لمنظمات فلسطينية يسارية من أجل نقاش تطورات القضية الفلسطينية في ظل خطة الضة الصهيونية ودور قوى اليسار في النضال التحرري الفلسطيني. وفي هذا السياق، يسعدنا أن نقدم ضيوفنا الأعزاء وهم الرفيق بسام الصالحي الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرفيق أبو أحمد فؤاد نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والرفيق فتحي كليب عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

ماهو تحليلكم للوضع الراهن وبرنامج المهام العاجلة في ظل تصعيد الاحتلال للهجوم على الشعب الفلسطيني بدعم من الامبريالية الامريكية؟

أبو أحمد فؤاد:

تمر القضيه الفلسطينية في أخطر مرحلة منذ وعد بلفور وذلك لعدة أسباب:

أولا، مجيء إدارة أمريكية عنصرية تصرفت على قاعدة القرارات والمواقف والسياسات الإمبريالية منذ قيام هذ الكيان الذي جاء كهدية من الإمبريالية على حساب شعبنا. ويعبر ترامب عن هذا النهج الذي لا يعتبر وليد حكمه، بل شكل سياسة ممنهجة قبل ذلك بكثير. ما فعله ترامب هو أنه اختار الوقت المناسب في هذا الظرف العصيب من نضال شعبنا.

ثانيا، الإنقسام البغيض الذي شق الصف الفلسطيني والذي يستفيد منه العدو على مختلف الأصعدة.

ثالثا، الوضع العربي الرسمي المنهار والمرتهن دائما للتعليمات والأوامر الأمريكية التي ينفذها بدون اي تردد.

ولم يسبق ان وصلت الصراعات العربية الداخلية إلى هذا الحد من التطاحن والمذابح الطائفية والمذهبية والقبلية

يتبع في الصفحة 21

القضية الفلسطينية في مواجهة خطة الضم : حوار مع قيادات ثلاثة فصائل فلسطينية يسارية

بتحفيز مباشر من أمريكا ومن ورائها إسرائيل.

بالاضافة إلى ذلك، يعاني الوضع الشعبي العربي وضعا مقيدا وغير فاعل، وهذا امر خطير. كذالك الاحزاب تعاني حالة عجز

غير مسبوق في الوقت الذي أصبح التطبيع يمارس بشكل علني ومباشر على كافة المستويات.

من جهة أخرى، يقف المجتمع الدولي متفرجا على تطبيق صفقه القرن وما يقترفه العدو من جرائم عسكرية وسياسات فاشية وعنصرية. كما أن ما يسمى بالشرعية الدولية تظل دون أي فعل على الإطلاق. لكل ذالك وغيره قلنا نحن كجبهة شعبية منذ سنوات طويلة أن خيارنا يجب ان يكون المقاومة وليس المساومة.

يجب العمل على تقوية الوحده الوحدة الوطنية والغاء اتفاقات اوسلو الكارثية وسحب الاعتراف بالكيان الصهيوني والقيام بانتفاضة شعبية بمشركه الجميع وتشكيل قيادة وطنية موحدة لقيادة نضال شعبنا والغاء بروتوكول باريس الإقتصادي الذي يضع إمكانات الشعب الفلسطيني كلها تحت سيطرة العدو.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نراهن على شعبنا وطاقاته النضالية، وسنقوي العامل الذاتي ونطالب القيادة بعدم الذهاب للمفاوضات مع العدو تحت اي مبرر وأن تلغي الاوهام من سياساتها. ومقابل ذلك، بجب ترتيب البيت الفلسطيني تحت راية منظمة التحرير وعلى أسس ديمقراطية بمشاركه كل الشعب وكل القوى.

على أي، ستبقى القضية الفلسطينية قضية الأمة رغم كل الصعوبات. ونحن كجبهة شعبية نثق بأمتنا وقواها المعادية للصهيونية والإمبريالية وفي المقدمة الشعب المغربي العظيم.

سيعمل العدو خلال الأيام القليلة القادمة على ضم جزء من الضفة ونحن نعمل على التصدى لهذه الخطوة وإفشالها.

فتحي كليب:

ليس مبالغة القول ان القضية الفلسطينية تتعرض لأخطر هجمة امبريالية امريكية واستعمارية اسرائيلية منذ النكبة عام 1948 والمعروفة بصفقة ترامب – نتنياهو، التي تشكل اعلى مرحلة من مراحل العدوان على الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية..

انها صفقة امريكية اسرائيلية تستعيد النظريات العنصرية البائدة التي لم تكن ترى في فلسطين سوى "ارض يهودية" استنادا للمزاعم الدينية التوراتية التي تنسف حق الشعب الفلسطيني في ارضه، والممتد لأكثر من خمسة آلاف عام من الحضارة والتراث اللذين لا يمكن لتفاهم صهيوني استعماري ان يلغيهما..

ان مشروع الضم هو جزء لا يتجزأ من تلك الصفقة، وهو الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية، التي سبق وان طرحته سواء بشكل علني او موارية في مراحل سابقة، بل ان جميع القوى والتيارات التي حكمت اسرائيل خلال فترة المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية، وقبل ذلك، عبرت عن ذلك، ولم تتعاط مع الضفة الغربية والقدس على انها اراض فلسطينية محتلة، بعد ان جعلت اسرائيل والولايات المتحدة من المفاوصات ملهاة للعرب والفلسطينيين، فيما مضت هي في فرض سياسة الامر الواقع الذي نحصد نتائجه اليوم..

هي حقا اسوأ ما انتجته العقلية الاستعمارية في سعيها لفرض منطقها وسياساتها على المنظمات الدولية وقراراتها المختلفة في عملية تزوير لم يشهد التاريخ مثيلا لها.. فحين تتجاهل حق العودة والقدس، وتسرق الارض وتشرع الاستيطان، وتطرح دولة معزولة على جزء بسيط من الارض الفلسطينية، وتعمل على ضم المساحات المتبقية من الارض الفلسطينية للكيان الاسرائيلي، فمن من الشعب الفلسطيني سيقبل بهكذا حل صمم على مقاس التطرف المنفلت في اسرائيل والولايات المتحدة.. انها باختصار شديد اسهل وصفة لتصفية القضية الفلسطينية بجميع عناوينها وتفاصيلها، ولا خيار امام شعبنا لافشالها واسقاطها الا خيار المقاومة والانتفاضة الشعبية..

انطلاقا من ذلك قلنا ونكرر القول: ان خيار المواجهة مع المحتل الاسرائيلي ومشاريعه المتعددة لم يعد خيارا بين مجموعة خيارات، بل هو الخيار الذي بامكانه ان يعدل موازين القوى التي ستبقى مختلة طالما بقي النضال الفلسطيني اسيرا لخيارات اكدت السنوات والعقود الماضية مدى عقمها وفشلها.. خيارنا لمواجهة هذه الصفقة هو في المقاومة بجميع اشكالها النضالية السياسية والجماهيرية والمسلحة، فقد جربنا خيار مفاوضات عبثية، وجربنا خيار تسوية غير متوازنة، فكانت النتيجة ان كل الارض الفلسطينية اصبحت رهينة للاحتلال وممارساته.

بسام الصالحي:

إن المرحلة الراهنة في حياة الشعب الفلسطيني من أخطر المراحل التي مر بها في العقود الأخيرة، فنحن نواجه محاولة جدية لتصفية القضية الفلسطينية وفق تفاهم استراتيجي متكامل بين الاحتلال ومكوناته الرئيسة وبين الادارة الامريكية التي صاغت لهدف التصفية مشروعاً متكاملاً وهو ما سمي بـ"صفقة القرن"، والذي يسحق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويكرس الاحتلال ويسعى لتلبية أهداف الحركة الصهيونية في رفض وجود الشعب الفلسطيني ورفض اقامة دولته المستقلة ذات السيادة ورفض حقه في العودة، بالإضافة إلى حسم موضوع القدس باعتبارها "العاصمة الأبدية لإسرائيل"، والتعامل مع مجموع قضية الشعب الفلسطيني من منظور اقتصادي يهدف إلى التطبيع أولاً وأخيراً مع الدول العربية، وكذلك يهدف إلى تكريس فصل قطاع غزة عن بقية الوطن وأيضاً إلى تعميق التناقضات بين أبناء شعبنا الفلسطيني الواحد.

ويأتي ذلك في ظل تراجع في الموقف الرسمي العربي وفي ظل مصاعب واسعة تواجهها الشعوب العربية على الصعيد الاقتصادي وكذلك على صعيد تراجع الحريات وفي ظل استمرار مساعي تحويل الدول العربية وخاصة الكبرى منها الى دول "فاشلة" من خلال التآمر الذي عاشته العراق وسوريا واليمن وليبيا ومن خلال زيادة مخاطر المضي في ذات الاتجاه بالنسبة لدول عربية أخرى، ولا شك ان المعادلة التي يجري تكريسها تهدف الى المزيد من التسلط على الانظمة من خلال ربط وجودها ومصالحها بفتح وتقوية العلاقات مع اسرائيل وأمريكا من جهة، ومحاولة ربط شعوب المنطقة وقواها التحررية بمعادلة ان الاحتجاج والانتفاض على القمع والتخلف سيقود الى الفوضى وإلى سيطرة مجموعات التطرف والإرهاب، ومن خلال ذلك تتحول البلدان العربية الى أسيرة دائمة للهيمنة والاستبداد من جهة وإلى التطبيع والانفتاح على دولة الاحتلال من جهة أخرى.

ويأتي ذلك في ظل تنامي التنافس الاقليمي الذي باتت الدول العربية طرفا هامشيا فيه، وفي ظل ارتباك واضح في بناء خارطة موحدة للمصالح وللتحالفات العربية الاقليمية مما يحول دون ان تلعب الدول العربية دوراً أساسياً في معادلة الاقليم وبما يهدد بحرف صراعها الاستراتيجي مع دولة الاحتلال الى صراعات أخرى لصالح دولة الاحتلال.

وأما الوضع على المستوى الدولي فهو يشهد من جهة تأكيداً واسعاً على عدالة وشرعية الحقوق الفلسطينية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة، وهو الأمر الذي يتجلى في المواقف والقرارات التي اعادت التأكيد عليها مكوناته الرئيسية من مثال روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الافريقي والأمم المتحدة ذاتها، ولكنه من الجهة الاخرى يشهد شللاً فعلياً في القدرة على تطبيق هذه القرارات وعلى تحقيق صيغة بديلة عن التعطيل المتواصل الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل لأي من القرارات الدولية التي تتعلق بها، بما في ذلك رفض عقد مؤتمر دولي حقيقي للسلام برعاية الأمم المتحدة ومن أجل تطبيق قراراتها.

وعلينا ان نلاحظ أيضاً اتساع حركة التضامن مجدداً مع الشعب الفلسطيني ومع حركة المقاطعة والتي تتوسع يوما بعد يوم، والتي يمكن مراكمة انجازاتها من أجل خلق حالة شبيهة بعزل النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا باعتبار ذلك هدفا موحدا لحركة التضامن الدولي مع شعبنا.

إن شعبنا يعبر الآن مرحلة جديدة من مراحل تجربته الكفاحية ضد الاحتلال، وإنه بمقدار الجدية والمسؤولية في التعامل مع متطلباتها تتحسن فرص افشال الخطر المصيري على مكتسبات نضال شعبنا الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي والوحيد، ولذلك فقد دعا حزبنا في مذكرة أخيرة صدرت عن لجنته المركزية إلى تبني العديد من القضايا من أجل تحقيق ذلك.اهنة في حياة الشعب الفلسطيني من أخطر المراحل التي مر بها في العقود الأخيرة، فنحن نواجه محاولة جدية لتصفية القضية الفلسطينية وفق تفاهم استراتيجي متكامل بين الاحتلال ومكوناته الرئيسة وبين الادارة الامريكية التي صاغت لهدف التصفية مشروعاً متكاملاً وهو ما سمي بـ"صفقة القرن"، والذي يسحق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويكرس الاحتلال ويسعى لتلبية أهداف الحركة الصهيونية في رفض وجود الشعب الفلسطيني ورفض اقامة دولته المستقلة ذات السيادة ورفض حقه في العودة، بالإضافة إلى حسم موضوع القدس باعتبارها "العاصمة الأبدية لإسرائيل"، والتعامل مع مجموع قضية الشعب الفلسطيني من منظور اقتصادي يهدف إلى التطبيع أولاً وأخيراً مع الدول العربية، وكذلك يهدف إلى تكريس فصل قطاع غزة عن بقية الوطن وأيضاً إلى تعميق التناقضات بين أبناء شعبنا الفلسطيني الواحد.

ويأتي ذلك في ظل تراجع في الموقف الرسمي العربي وفي ظل مصاعب واسعة تواجهها الشعوب العربية على الصعيد الاقتصادي وكذلك على صعيد تراجع الحريات وفي ظل استمرار مساعي تحويل الدول العربية وخاصة الكبرى منها الى دول "فاشلة" من خلال التآمر الذي عاشته العراق وسوريا واليمن وليبيا ومن خلال زيادة مخاطر المضي في ذات الاتجاه بالنسبة لدول عربية أخرى، ولا شك ان المعادلة التي يجري تكريسها تهدف الى المزيد من التسلط على الانظمة من خلال ربط وجودها ومصالحها بفتح وتقوية العلاقات مع اسرائيل وأمريكا من جهة، ومحاولة ربط شعوب المنطقة وقواها التحررية بمعادلة ان الاحتجاج والانتفاض على القمع والتخلف سيقود الى الفوضى وإلى سيطرة مجموعات التطرف والإرهاب، ومن خلال ذلك تتحول البلدان العربية الى أسيرة دائمة للهيمنة والاستبداد من جهة وإلى التطبيع والانفتاح على دولة الاحتلال من جهة أخرى.

ويأتي ذلك في ظل تنامي التنافس الاقليمي الذي باتت الدول العربية طرفا هامشيا فيه، وفي ظل ارتباك واضح في بناء خارطة موحدة للمصالح وللتحالفات العربية الاقليمية مما يحول دون ان تلعب الدول العربية دوراً أساسياً في معادلة الاقليم وبما يهدد بحرف صراعها الاستراتيجي مع دولة الاحتلال الى صراعات أخرى لصالح دولة الاحتلال.

وأما الوضع على المستوى الدولي فهو يشهد من جهة تأكيداً واسعاً على عدالة وشرعية الحقوق الفلسطينية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة، وهو الأمر الذي يتجلى في المواقف

يتبع في الصفحة 22

القضية الفلسطينية في مواجهة خطة الضم : حوار مع قيادات ثلاثة فصائل فلسطينية يسارية

يمر النظام الرأسمالي العالمي اليوم بأزمة صحية من أصعب الأزمات كانت السبب في تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عانى من تبعاتها النظام الرأسمالي لأكثر من عقد من الزمن. إنها أزمة صحية غير مسبوقة وضعت اقتصاديات كل الدول على المحك و انعكست تداعياتها على الحياة الاقتصادية و السياسية والاجتماعية بسبب السرعة الفائقة التي ينتشر بها الفيروس، كما كان للعولمة النيوليبرالية التي فتحت الحدود وقلصت المسافات بين الدول دور فعال فيما وقع بحيث كان للمرض تأثير على مجمل القطاعات الاقتصادية و تحول الوباء إلى جائحة.

يتميز كوفيد19- بقدرة فائقة على الانتشار، بصعوبة التعرف على حاملي الفيروس، بالنسبة العالية للوفيات التي يتسبب فيها عند كبار السن و بانعدام علاج مؤكد له أو لقاح. هذه الصعوبات مجتمعة دفعت بعدد من الدول لفرض حجر صحي و طوارئ نتجت عنها عواقب اقتصادية وخيمة. لقد وضعت الجائحة الدول بين خيارين: ترك الجائحة تنتشر بهدف تطوير وتقوية المناعة الجماعية (développer l'immunité collective). كان هذا توجه إنجلترا قبل أن يتم التراجع عنه تحت سيل من الانتقادات، و هو طريقة للحفاظ على نسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي (PIB) في مقابل المقامرة بحياة الناس.

الخيار الثاني هو الحجر الصحي الذي تبنته جل الدول بهدف جعل عدد المصابين بالفيروس في حدود ما أبقته السياسات النيوليبرالية من إمكانيات لأنظمتها الصحية. ساعد هذا القرار بالطبع على الحفاظ على حياة قسط كبير من البشر لكن استتبعه إغلاق للحدود و للمجال الجوي ما شل النشاط الاقتصادي و شلت معه جهات جغرافية بكاملها. هكذا ترتب عن الجائحة، زيادة على الخسائر في الأرواح، أضرار اقتصادية تحمل العبء الأكبر منها الدول الضعيفة والساكنة الهشة عبر العالم. لقد كانت ثلاثة أشهر كافية، منذ بداية الجائحة، لتتوقف الأنشطة و الحركة الاقتصادية في اغلب قطاعات الإنتاج ما نتج عنه شلل شبه تام و تراجع كبير في الاستهلاك وخلقت بذلك شروط أزمة اقتصادية كبيرة و شاملة.

الحجر الصحي كان وراء تعاقب أحداث كثيرة بوثيرة عالية، فقد عرف جزء كبير من المؤسسات الصناعية تعثرا كبيرا دفع بالبعض منها لتسريح قسط من اليد العاملة بهدف الحد من الخسائر، و البعض الأخر اضطر للإغلاق نهائيا. و بالرغم من أن "العمل عن بعد" سمح بالاستمرار في الشغل ببعض المؤسسات، إلا أن ذلك لم يخفف من انعكاسات الأزمة على القدرة الإنتاجية بشكل عام. فالمؤسسات المنتجة للمواد الاستهلاكية الغير الضرورية و تلك التي حال الحجر الصحي دون إنتاجها، زيادة على توقف سلاسل التمويل الدولية، تسببت في تضرر العديد من القطاعات الاقتصادية و في مقدمتها السياحة والنقل و المطعمة و الصناعة التحويلية و جزء كبير من القطاع التجاري و هي أنشطة توظف قرابة 38 %من اليد العاملة على المستوى العالمي.

إذا كانت تلكم هي آثار الحجر الصحي على قطاع الإنتاج والعرض، فالصدمة كانت أيضا قوية من جهة الطلب والاستهلاك. فالتخوف الناتج عن تفشي البطالة والتسريحات، و الواقع المقلق الذي تسببت فيه ظروف العمل زيادة على انخفاض دخل العائلات التي دخلت في الحجر الصحي و تدهور قدرتها الشرائية، كلها عوامل أدت إلى تقلص الاستهلاك الأسري بشكل لافت. في ظل ظروف الأزمة الصحية هذه و انعكاساتها البالغة على الوضع الاقتصادي العالمي وصعوبة استشراف المستقبل توقفت الشركات عن الاستثمار وأرجأت كل مشاريعها لوقت لاحق. بذلك تكون قد ارتسمت ملامح ركود اقتصادي عالمي. إن توقف العرض والطلب و تأجيل الاستثمارات من طرف الشركات جعل من الأزمة الصحية الحالية أزمة استثنائية وخطيرة في آن واحد يستحيل معها، على المدى القريب، تفادي خسارة قسط كبير من الإنتاج و في حالة عدم تطبيق سياسات ناجعة بتقديم الدعم المطلوب لجهة الاستهلاك سيتفاقم الوضع الاقتصادي أكثر. فمدة الأزمة و انعكاساتها ستحددها المدة التي ستستغرقها الأزمة الصحية والقدرة على استرجاع إمكانيات وعادات الاستهلاك الفردي و العائلي المرتبطة أساسا بسرعة و نجاعة الدعم المقدم من طرف الحكومات لمواطنيها وخاصة للفئات الهشة منها.

حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) فان حجم انعكاسات الأزمة الصحية على الأنشطة الصناعية للدول المتقدمة ستكون على شكل انخفاض قد يصل من 20 إلى 25 % وانخفاض في الاستهلاك قد يبلغ 30% كما سيعرف الناتج المحلي الإجمالي بكل دولة انخفاض يقدر ب 2% و سيؤدي الحجري الصحي لثلاثة أشهر لانخفاض سنوي لهذا الناتج سيتراوح ما بين5 إلى 6%. وفي تقرير للتوقعات الاقتصادية على المستوى العالمي صرح صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي عرف ضربة موجعة غير مسبوقة منذ الكساد الكبير لسنوات الثلاثين من القرن الماضي. فبالولايات المتحدة الأمريكية كانت

مدة 15 يوما في ظل كورنا كافية ليجد قرابة ال10 ملايين من الأمريكيين أنفسهم في العطالة، وفي أوروبا، بنفس الفترة تقريبا، فقد 900000 اسباني عملهم، وبفرنسا لاحظ (l'INSEE) المعهد الوطني للإحصاء و الدراسات الاقتصادية، أن الحجر الصحي لفترة شهر فقط ترتب عنه انخفاض ب 3 نقاط في الناتج المحلي الإجمالي. و يرتقب أن تكون انعكاسات الأزمة الصحية الحالية بدول جنوب أوروبا وخيمة و هي التي لا تزال تعاني من أثار أزمة 2010 التي ترتب عنها ارتفاع في المديونية و ستعمل الأزمة الحالية على تفاقمها. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع العطالة هذه السنة بدول جنوب أوروبا إلى قرابة 24 % بعد أن كانت في حدود 17 % سنة 2019.

هذه الأزمة لن تنجو منها الدول الفقيرة، ذلك لان سوق الشغل بهذه الدول يتشكل بنسبة 40% من قطاع غير مهيكل، هذا القطاع الذي يضم 2 مليارات من البشر عبر العالم، أي من أناس محرومين من أي تغطية صحية تتواجد أغلبيتهم بالدول الفقيرة و يعيشون في ظروف معيشية و سكنية صعبة. لهذا السبب أمكن القول أن كورونا لا يصيب من يعاني من الأمراض المزمنة فقط بل يقتل أيضا من هم في حالة الهشاشة الاقتصادية. و العواقب المؤلمة للازمة الصحية الحالية ستكون هي انتشار المجاعة و الفقر بحيث من المنتظر أن يتضاعف عدد الفقراء خاصة بالبلدان الأسيوية و الإفريقية وستمتد هذه الانعكاسات للطبقات الشعبية بالدول المتقدمة أيضا.

أدت الجائحة إلى اختلالات عميقة في الاقتصاد العالمي أصبح معها التكهن بما ستؤول إليه الأوضاع أمر صعب. فالأزمة تتطور وفق منطق معقد و الخروج منها مرتبط بعدة عوامل منها الاقتصادي و الصحي و السياسي- الاجتماعي. والملاحظ حتى الآن هو أن الحكومات أخذت توزع المال العام على الشركات الكبرى بذريعة حماية الاقتصاد والتضامن الوطني. أما العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين فهم اكبر الخاسرين نظرا لتحيز معظم الحكومات للرأسماليين و لكبريات الشركات. ففي الوقت الذي استمر فيه معدل البطالة و الفقر في الارتفاع، ترتفع فيه أيضا أرباح كبريات المؤسسات الإنتاجية، وأسهمها بالبورصات أصبحت في حالة جيدة بعد أن حولت الحكومات تريليونان الدولارات للابناك المركزية و قدمت لهذه الشركات كل الدعم والعديد من التسهيلات. في نفس الوقت أتاحت الجائحة للحكومات المتجبرة الفرصة لتجميد الحقوق الدستورية و لفرض حالة الطوارئ و تكثيف الرصد و المراقبة على المواطنين. لقد انتهزت حالة الطوارئ لتصعيد التعسف والقهر فترافق"السجن المنزلي" بحملة مسعورة ضد الفقراء كما تم الإجهاز على حقوق العمال و وضعت الشعوب بين اختيار مواجهة الفيروس والغطرسة البوليسية بالشارع أو البقاء بالمنازل فريسة للذعر و الأمراض النفسية و الجوع.

اتخذ الصراع الطبقي في زمن كورونا أبعادا جديدة فتحول لحرب طبقية تحتدم كل يوم أكثر ما يتطلب من المقهورين المزيد من التنظيم و الصمود والقدرة على رفع التحديات التي تطرحها المرحلة. فالجائحة تطرح إشكاليات عدة منها المرتبطة بطبيعة النظام الرأسمالي وبمستقبل الإنسانية والأسس التي بنيت عليها العلاقات فيما بين الدول و المؤسسات و فيما بين الشعوب وكذا نمط الإنتاج وعلاقات الملكية و التي تربط الإنسان بالطبيعة ومسؤولية النظام النيوليبرالي المعولم في كل ما وقع ثابتة وحصيلة سياساته الاقتصادية والاجتماعية فاشلة و منفرة ذلك لان هذا النظام قائم منذ قرون على الاستغلال والنهب، على التفاوت الطبقي و تدمير البيئة و إشعال الحروب و تسليع كل الخدمات ما يشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل الإنسانية، و التغاضي عن جرائمه، بسذاجة آو لسوء فهم، هو بالضبط الامتناع عن محاسبة من هندسوا لسياساته ويعملون على تطبيق توجهاته الكارثية.

إننا نتابع اليوم عملية القضاء على جزء كبير من ساكنة العالم، و هو ما كان دوما هدفا لكل الحروب الامبريالية، فالتشريعات الرأسمالية المطبقة الآن هي التي تقرر من سيبقى على قيد الحياة و من عليه أن يغادر، لذلك فمواجهة الأزمة الصحية والنيوليبرالية هي مهمة واحدة، ولابد لكل القوى المناضلة و لكل الطبقات الشعبية عبر العالم و لكل الكادحين و الكادحات من استباق ما سيكون عليه الوضع غدا و الاستعداد لاتخاذ ما يتطلبه حسم الصراع القائم من تنظيم للصفوف والترتيب لمواجهة حازمة.

جبل الحياة او أنشودة الصدى (قصة قصيرة)

مصطفى لفاز

وكانت تحس أن اليوم ليس كباقي الأيام، فيه شيء مختلف، شيء لا تستطيع تحديده بدقة، ربما هواجس وآثار جروح غائرة في جب الذكريات تمزق كيانها، صرخات صامتة ترقص بداخلها، لم تستسلم يوما لهمهمات الماضي الأليم أو إنها تبدو كذلك وهي تكابر وتعاند وتتحايل أحيانا على أمل أن تعيد بسمة الشروق لحياتها من جديد.

نظراتها ثاقبة، واثقة، لكنها حزينة يشع وميضها الوارف خلف نافذة الحافلة يشعرك أنها لا ترى أو لا تراك، سيل قحاف من المعاني والأسئلة والأماني والرجاء تحسه متفجرا من ينبوع الحدقة مخترقا كل الحواجز.

ما أجمل نسيم الصباح الباكر ونفحات الهواء البحري المتسلل عبر المحيط بمدينة آكدير وممارسة رياضة المشي على طول الكورنيش، هكذا ترنو "الكبيرة" إلى اقتحام علبة ذكرياتها فقط القريبة مذ سكنتها هذه المدينة.

لأول مرة تتعجل السفر، انطلقت حافلتها صوب مسقط رأسها فيلاج إيغود، طويلة ومتعبة ومملة هذه المسافة اللعينة التي تجترها الحافلة كما تجترها "الكبيرة" في منامها كل ليلة، ثلاث ساعات كيف ستنقضي؟ ومتى؟ ليتها حذفت من عمر الزمن. لم تكن "الكبيرة" ترغب في السفر كانت تبعث في طلب والدتها "السيدة فضمة" كلما اشتاقت إلى حنانها، لكن هذه المرة الأمر مختلف، رغم التزاماتها كأستاذة جامعية لبت دعوة أمها، ربما عثروا على والدها الذي تبحث عنه حتى إنها لا تعرف ملامحه إلا من خلال بعض الصور.

"الكبيرة" الفتاة الهادئة الطموحة لم تتوقف لحظة عن البحث والسؤال لمعرفة حقيقة اختفاء والدها "السيد البشير"، يتملكها إحساس خجول أنها ستجده في مكان ما بالفيلاج.

أمضت ما تبقى من ليلة أمس في جمع حقيبتها الصغيرة وحرصت على وضع مستلزمات الرحلة، ترتبها ثم تعيد الترتيب بعناية كلما شعرت بتعنت الزمن ، فرشاة أسنان وكتاب وخصوصا البوم الصور، كل شيء يحتل مكانا في جوف الحقيبة حتى يتلاشى الفراغ، يكفي أنها عاشت حياتها تنتظر .. قاتلة دهاليز الانتظار، موحشة وكئيبة.

عينان نافذتان ناقدتان ناطقتان تقاومان الانتظار مرة وهما يصوبان سهام السؤال والقلق عبر نافذة الحافلة ومرة ينبلج منهما نور فياض يكتسح شاشة هاتفي وأنا اقرأ رسائلها الالكترونية.

الحياة قصيرة فعلا لكن قصرها تلفه عباءة الانتظار فتجعلها طويلة , هذا ما تعتقده "الكبيرة" وهي تتأمل هذا الطريق الأشمط ذا الاتجاه الوحيد ، ينتهي إلى ما قبل التاريخ ، منطقة تنتمي إلى العصور الحجرية ، لم نكن في الطفولة نمل اللعب فوق روابيها ونقطف من أزهار جنيناتها ، وعندما يزحف المغيب يأخذنا نسيم الهواء الرطب إلى نبع العين الولادة مياها سائغة ، تنساب عبر مجاري بهلوانية نحاكي تموجاتها جريا وقفزا حتى نبلغ المنبع لنرتوي ونعبئ قواريرنا، وعندما نتطلع إلى الأفق محاولين توسيع دائرة استحواذنا على أريج الفضاء، يصطدم فضولنا الطفولي بكومة صخرية هائلة ,جبل هلالي قابض بذراعين مفتولتين محتضنا المكان ، بسرعة تمتد ظلال المغيب ، يغزو شحوبها السفوح فتزيد المروج هدوءا ، وبسرعة أيضا يمتطي صهوة الهلال قرص أحمر يطلق سهامه المضيئة مخترقة شقوق البيوت الطينية والنوافذ والأبواب الشبه مغلقة معلنة نهاية السكينة.

ولا تزال الحافلة تمتح تربة ألحمري المتناثرة على الطريق، اهتزازها وتمايلها يحدثان ضجيجا يوقظ هجع الأفكار، ضجيج يذكر "الكبيرة" باستيقاظ الجبل وفتح ذراعيه ليوزع نعم الحياة على شعبه، أفواج العمال من مختلف الأعمار تصعد الأذرع ثم تختفي فجأة، فاذا بدوي رهيب يقع، تتراقص السنة الدخان عبر فوهات المغارات المنتشرة وسط الصخور الضخمة، هنا كان يعمل "السيد البشير" ردحا من الزمن إنه المكان الوحيد للعمل والاستمرار في الحياة ولكنه كومة تراب تأخذ كما تعطي، لابد من القرابين حتى تستمر الحركة.

لم يستحمل السيد البشير العيش تحت رحمة هذا الجبروت، كان عشقه "للسيدة فضمة" عميقا ودافئا لن تقوى على فقدانه، لكنها سمحت له بالمغادرة مهاجرا إلى مدينة الدار البيضاء، هناك أدرك أن الدخان والمغارات والدهاليز والأذرع ممتدة ومنتشرة في كل مكان، وترسخ يقينه عندما عاد إلى قريته شبه عاجز بسبب ضربات تلقاها على الرأس يوم 20 حزيران سنة 1981.

احتضنته أرضه الصغيرة سقاها من عرقه وكده حتى صودرت منه ثمنا لنشاطه وتحريضه العمالي. قاوم لكمات الجبل إلى أن اختفى نهائيا قبل ولادة الكبيرة بشهر واحد.

الجبل يكره المارقين، يغرس أنيابه في الأجسام النحيفة ويمزق أوصال من تجرأ على التمرد. انتقامه أبدي إنه إله المكان والزمان، رددت صداه مستحاثات المعادن المستخرجة من باطنه. "بنت الحرام الكبيرة.. الكبيرة بنت الحرام " صار الصدى نشيدا للقرية وكابوسا مزعجا يقض مضجع "الكبيرة" التي أضحت بلا هوية وبدون وطن، طاردها في الأحلام وفي اليقظة واغتصب أنوثتها.

هدير الجبل وصداه يسمع في كل مكان، بطنه حبلى بالآهات والأنين، ونظرات "الكبيرة" لم تبرح عدسة النافذة. مرايا التأمل تلهمها القوة والهدوء والحافلة تمخر زبد الأفق ،سجاد من العمائم البيضاء يستقبل الحافلة ،إنه يوم الثلاثاء ،تتصارع وتتمازج الهمسات والأصوات والهدير ،تدور في عقل "الكبيرة" كما يدور السنجاب في العجلة "الكبيرة بنت الحرام..الكبيرة.. ثلاث ايغود..ثلاث ايغود" سوق أسبوعي يعج بالحجيج ،من كل البقاع قدموا حتى رجال الدرك والقوات المساعدة والمنفذة و الاحتياطية وأساتذة وعلماء وخبراء جاؤوا لاستقبال مولود الجبل ، بقايا هياكل عظمية وجمجمة لأقدم انسان ،ليست لأحد العمال أواحد أفراد المقاومة إنها الأقدم على الإطلاق ،إنها لوالدنا جميعا.

الثقافة و التغيير

((من عوائق ثقافة التغيير: الذهنية الدوغمائية))

نور الدين موعابيد

الدوغمائية هي الانغلاق الذهنيّ، والإطلاقية في إصدار أحكام جاهزة، تصادر المرونة والنسبية، سعيا إلى محاولة إيقاف الزمن - وهو منذ أن قال "هيرقليدس": أنت لا تستطيع أن تستحم في ماء النهر مرتين - متحرك كالسيل، متدفق بلا ضفاف، هذه هي جذرية التحول، المؤمنة بقدراتها الذاتية، المنفتحة على الآخر: تجارب الشعوب التي ناهضت الاستبداد بمختلف تمظهراته.

والدوغمائية مدعاة إلى التحنيط والتنميط، ومن ثمة تقود إلى النسخ والاستنساخ، فتقص أجنحة الخيال الخلاق، وتشل التفكير المغاير penser autrement، وبذلك تغدو لا تاريخية، والأحجى هو ما يسميه المناطقة "تخصيص العام" والاستناد إلى قوانين الجدل المعروفة (نفي النفي، تحول الكم

إلى كيف، صراع الأضداد ووحدتها..) بدل الفكر المتكلس المخشّب، الوثوقيّ القطعيّ، بل إن الرياضيات، التي هي أس العلوم، تؤمن بهامش الخطإ.

ومن الحذر الإبستيميّ ألا تفهم النسبية والجدلية بمعنى " اللا موقف". والظاهر أن الذهنية الدوغمائية تحكمية، عَقَدية جزْمية تقيس الغائبَ على الشاهد، فتسقط الماضيَ على الحاضر والمستقبل بكهنوتية بغيضة، حمقاء لا "تحسن" سوى التكفير، والتجريم، والتخوين..كلما اعتقدت أن فكرا مختلفا عن تعاليمها، يحاول أن يثخن جرحها النرجسيَّ، لذلك يرى العقلاء أن الدوغمائية درامية le dogmatique est dramatique، فهي رحم التعصب والشوفينية الضيقة، أو الرأي الأوحد: الأول والآخر، ولذلك يتوهم الدوغمائيّ القيادة والزعامة اللتين يجب، في تصوره، ألا ينازَعَ فيهما من قِبَلِ أيّ كان...

أخيرا، لا يمكن أن يكون الفكر فاعلا في التغيير إلا إذا كان تنويريا، يعتمد النقدَ والنقدَ الذاتيَّ (الميتامعرفة)، يدين التكريس والمحافظة باعتبارهما من إفرازات "الرجعية"، التي تعوق "التقدمية"..

الحسين العنايت، أستاذ التعليم العالي متقاعد، له أبحاث علمية في الفيزياء الاحصائية. يهتم بالمجال الفلاحي، ويتابع سياسة الدولة في هذا الإطار. يعتبر أن الفلاحة قطاع حيوي له دور مركزي في التنمية التي تخدم رفع المستوى المعيشي للمواطنات والمواطنين. هذاما يفرض استفادة الفلاحين سواسية من الأراضي ومـوارد الميـاه بما يضمن الاستقرار بالبادية.

هذا الاستقرار الذي يشكل دعامة أساسية لكل سياسة تطمح إلى القضاء على الفوارق المجالية التي نتج عنها، منذ بداية القرن العشرين، "مغرب نافع " يقتصر على شريط قرب المحيط الأطلسي، والباقي "مغرب غير نافع" تستنزف خيراته ويفكّك مجاله وتهجّر ساكنته.

1 عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة عدم انتظام في وثيرة التساقطات المطرية السنوية ،وجفافا حادا خلال هذا الموسم الفلاحي، انطلاقا من تتبعكم ، ما الوضعية الاقتصادية للمناطق الفلاحية نتيجة ذلك؟

بداية، اشكر جريدة النهج الديمقراطي المناضلة على اهتمامها الدائم بالوضعية الفلاحية ببلادنا. شيء قليل من التفكير والتمحيص من طرف السياسيين سيجعلهم يقدرون أن المسألة الفلاحية هي جوهرية في النضال من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني. فالتجارب العالمية في مجال التنمية تبين انه لا توجد بلاد في العالم استطاعت ان تباشر بدايات للنمو الصناعي دون ان تعتمد على القطاع الفلاحي. فالأبجديات الرأسمالية تربط النمو بالاستهلاك الذي هو بدوره مرهون بالقدرة الشرائية. فرفع مستوى القدرة الشرائية للفلاحين، الذين يشكلون كتلة منتجة تعد بالملايين، يساعد على الاستهلاك الذي بدوره يضمن "للمنتوج الصناعي الوطني" تلك المهلة الزمنية الضرورية كي يتأهل ويتحسن ويصبح في المتناول بما يجعله قادرا على الصمود أمام المنافسة الخارجية. الرفع من المستوى المعيشي للفلاحين- في دولة متخلفة في المجال الصناعي- لن يتأتى الا بجعل الأغلبية الساحقة للفلاحين سواسية في الاستفادة من الأراضي ومن مصادر المياه والمدخلات.

بالنسبة لنا في المغرب فنحن نوجد على النقيض من هذا المنظور. فحسب الاحصائيات الرسمية جل الفلاحين لا يستفيدون إلا من 25 بالمائة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة و18 بالمائة فقط من القسط المسقي منها. كون هؤلاء الفلاحين يستغلون ضيعات مساحاتها تقل عن خمس هكتارات في المناطق البورية وأقل من هكتارين في المناطق المسقية وتركهم عرضة للوسطاء والسماسرة عند تسويق منتوجهم ولمنافسة الكمبرادور والملاكين الكبار المسيطرين على 75 بالمائة من الأراضي يبين، من خلال عملية حسابية بسيطة، ان مدخولهم في السنوات العادية يجعلهم يعيشون على الكفاف باستمرار ويضطرون للجوء للدعم المالي الذي يمكن أن يجلبه أبنائهم الذين يشتغلون كموسميين خاصة في قطاع البناء او بناتهم اللواتي يشتغلن كخادمات البيوت او كموسميات في ضيعات الحوامض والفواكه الحمراء كلما وجدت بمناطقهن.

باستثناء بعض المناطق ، التي لم تتضرر في مجملها، والتي تشهد في السنوات العادية تساقطات مطرية تفوق 400 مم، عرفت جل مناطق المغرب سنتين متتاليتين من الجفاف خلال 2019 و2020. مع بداية شهر مارس، قنطار القمح الذي يسوقه الفلاحون لوسطاء الطواحن ومراكز التجميع في موسم الحصاد ب 220 د ارتفع ثمنه في الأسواق الى 400 د وقنطار من الشعير انتقل من 180 د الى 400 دون الحديث عن الارتفاع الصاروخي لأثمان الاعلاف المركبة التي تدخل في إنتاج الحليب والتسمين. كما عرفت اثمنة الكسب في الأسواق تدهورا لان الفلاحين يئسوا من انتظار الامطار التي لا تأتي واصبحوا يتخلصون من مواشيهم منذ بداية شهر مارس نظرا لشح التبن وغلائه والذي بدونه لن تصمد الماشية في فصلي الخريف والشتاء المقبلين. للجفاف تنضاف جائحة كورونا التي تسببت في إغلاق الأسواق الأسبوعية وبذلك انعدم الرواج التجاري في مجالي الحبوب والمواشي منذ منتصف شهر مارس 2020 ، زد على ذلك عودة الشباب الى دواويرهم بسبب فقدان العمل.

2 منذ سنوات وضع ما سمي بالبرنامج الوطني لمواجهة الجفاف ، ما مدى فعالية هذا البرنامج ؟وهل هناك سياسة مخزنية مستدامة لمواجهة الظاهرة وآثارها؟

قبل النظر في برامج "التمويل" لننظر بداية في برامج "السياسة". اعتبر المخزن منذ البدايات الأولى للاستقلال الشكلي ان السيطرة على البادية المغربية تشكل أولوية الأولويات لتحقيق الهيمنة وضمان استمرارية التحكم في وسط بطبيعته ثائر ضد الاستبداد.

في نهاية القرن 19 واجه الفلاحون المغاربة ضريبة "الترتيب" التي كان السلطان يريد استخلاصها من الأراضي المزروعة لأداء فوائد الديون للبنوك الاستعمارية. تلك الديون التي صرفها على بلاطه وخدامه وقادة جيشه المختص في تنظيم "الحركة" ضد القبائل الرافضة لخضوعه.

بعد اتفاقية الإذعان بفاس سنة 1912 وجدت عساكر الاستعمار نفس الفلاحين في المواجهة الى حدود سنة 1934. بعدها، انبثق "جيش التحرير الوطني" في بداية الخمسينات من أبناء الفلاحين الذين هاجروا للمدن كعمال او كتجار صغار.

لضمان الهيمنة على البادية يتطلب الامر تحقيق مهمتين أوليتين:

- الحفاظ على التركيبة الاجتماعية التي تولدت عن التواجد الاستعماري، والتي تتميز بتفكيك المجال ووضعه حيت سيطرة القواد خدام الاستعمار الذين يستمدون سلطتهم وجاههم من الاف الهكتارات التي يسيطرون عليها.
- نهج سياسة اجتثاث تواجد المعارضة الوطنية من البادية. هذا الدور الذي وكله المخزن، بعد تصفية جيش التحرير الوطني وابعاد المعارضة كلية من مركز القرار بالعاصمة، لوزير الداخلية رضا اكديرة وحزبه "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية".

تحييد البادية في تلك المرحلة، مهد لتوسيع دائرة الملاكين الكبار الجدد عن طريق "استرجاع أراضي الاستعمار" لسنة 1963 ومغربة أراضي المعمرين لسنة 1973.

هكذا نجد ان مجموع الفلاحين المغاربة يعيشون على (1/4) ربع مساحة مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. 75 بالمائة من الأراضي المتبقية ومنها الأراضي الخصبة والمسقية وموارد المياه توجد تحت قبضة التكتل الطبقي الحاكم.

هذا ما يفسر الموجات المستمرة للهجرة نحو المدن رغم انعدام نسيج اقتصادي يمكن ان نفسر به انجذاب سكان البادية نحو المدينة حيت انتقلت نسبة السكان القرويين من 75 بالمائة سنة 1950 الى نسبة 45 بالمائة حاليا بالرغم من ان استثمارات الدولة في المجال الفلاحي تشكل 30 بالمائة من مجموع الاستثمار فيما بين 1965 الى 1985 . ذلك الاستثمار الذي اثقل الدين الخارجي مستوى تنمية الفلاحة المغربية ب 4 بالمائة كل سنة، زد على ذلك انعدام الصناعة الفلاحية. ما جعل العجز التجاري يتوسع ونتجت عنه "السكتة القلبية" لسنة 1994.

بعدها، فيما بين 2008-2022 سيعلن برنامج "المغرب الأخضر" و "البرنامج الوطني لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي" وبرامج أخرى خصص لها اكثر من 12 مليار دولار دون الحديث عن الموارد المالية الضخمة التي تستهلكها "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي انفضحت في عهد كورونا.

فخلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2020 كان مجموع المدخول السنوي لتصدير الطماطم والحوامض التي ركز عليها تمويل الدولة كمنتوجات تسمى "ذات قيمة مضافة عالية" يقل عن 8 مليار درهم، وفي المقابل استقر معدل مصاريف استيراد القمح الطري والقمح الصلب التي تعتبر "ذات قيمة مضافة ضعيفة" رغم أن المغاربة الفقراء يستهلكون منها 3 أضعاف المعدل العالمي، في 8 مليار درهم. الفرق بين تلك القيمتين المضافتين "العالية" و"الضعيفة" هو استنزاف مياهنا الجوفية وتلويث تربتنا واضعاف خصوبتها وإفقار 45 بالمائة من سكان البادية ووضع رقاب جميع المغاربة رهائن عند المؤسسات والبنوك الدولية الدائنة لإغناء أقلية التكتل الطبقي الحاكم الذي يسير بالبلاد نحو "السكتة الدماغية".

تحميل تغير المناخ المسؤولية الكاملة للجفاف، محاولة لتبرئة السياسة الممنهجة

3 لقد أصبح الجفاف في المغرب، وتبعا للدراسات المناخية، معطى بنيويا ، في نظركم ما العواقب المحتملة لذلك؟ وما الاستراتيجيات الملائمة لهكذا معطى؟

المغرب يتواجد طبيعيا في منطقة يحدد مناخها المحيط الأطلسي غربا والبحر الأبيض المتوسط شمالا والصحراء جنوبا، بالإضافة الى سلسلة جبال الاطلس. فمناخ المغرب حساس جدا للتغيرات التي يعرفها هذا المحيط. فالأراضي الصالحة للزراعة تتوزع الى منطقة تعرف تساقطات اكثر من 400 م وتمثل الثلث وتضم 64 بالمائة من الأراضي المسقية والباقي يتميز بتساقطات أقل من 200 مم. ويظهر حسب بحوث مناخية عدة ان التساقطات المطرية بالمغرب آخذة في التناقص منذ سنة 1950 وحرارة الأرض المسببة في التبخر ارتفعت بمعدل ما بين 0.2 – 0.5 درجة و37 بالمائة من المياه الجارية جفّت فما بين 1980 و1995 عرف المغرب 6 فترات جفاف كان اصعبها فترة 1985-1980 و 1995-1994.

لكن يجب الانتباه بأن الوضع الجغرافي وتطور المناخ الدولي ليسوا لوحدهما من يحدد طبيعة الجفاف بالمغرب لان التساقطات المطرية تحددها شروط عامة وشروط محلية.

يمكن ان ننظر في جنوب دول شمال المتوسط التي نتقاسم معها نفس المناخ على الأقل في المنطقة الشمالية للمغرب. ففي تلك المناطق الاوروبية عندما تسقط الامطار بكيفية معتدلة وتسيل الأنهار نجد المياه صافية الى حد ما. نفس الوضع في المغرب يجعل الأنهار تسيل بالأوحال والاحجار الثقيلة ومرد ذلك استنزاف الغطاء الغابوي . كما أن السدود عندنا تقطع المياه عن الأنهار كما حصل لوادي سوس مثلا، له اثر سلبي على رطوبة الهواء وعلى تغدية الفرشة المائية. كما أن السدود في حد ذاتها تشجع على الاسراف في استعمال المياه باللجوء الى الاغراس والزراعات التي لا تتوافق مع طبيعة البلاد الشبه جافة على مستوى المناخ. لهذا السبب فتحميل تغير المناخ المسؤولية الكاملة للجفاف المتكرر بالمغرب يمكن اعتباره عن وعي او بدون وعي محاولة لتبرئة السياسة الممنهجة في القضاء على الغطاء الغابوي والبدور المحلية وانعدام الجدية العلمية في برامج الحد من التصحر باللجوء الى تقنيات فلاحية بين الباحثون منذ عقود على انها فاشلة كما حصل بالحقول الشاسعة من الصبار المغروس لوحده دون نبتة مكملة ومرافقة، في العقدين الأخيرين بمنطقة الرحامنة، حيت فتك به المرض الذي تسرب الى منطقة ايت بعمران بدورها ليفتك فيها بالصبار الذي كان يعيش في انسجام مع زراعات أخرى مكملة منذ قرون.

النهج الديمقراطي يعلن تضامنه مع نضالات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ويندد بالمخطط الصهيوني الامبريالي بالتوسع الاستيطاني بالضفة الغربية.

عقدت الكاتبة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعها العادي عن بعد بتاريخ 28 يونيو2020 تدارست فيه المستجدات الدولية والإقليمية والوطنية وكذا القضايا التنظيمية والسياسية للحزب وخلصت إلى ما يلي :

- تدين بشدة سياسة تواطؤ النظام المخزني مع الشركات الرأسمالية الجشعة المحلية والأجنبية في تكثيف استغلالها للطبقة العاملة واستمرار اشتغالها في ظروف قاسية تفتقر إلى تدابير ووسائل الصحة والسلامة وعدم تعميم التحليلات المخبرية كإجراء وقائي استباقي من الفيروس مما حول العديد من الوحدات الإنتاجية إلى انفجار بؤر وبائية كما حدث في منطقة "لالة ميمونة" بإقليم القنيطرة ومصنع "رونو" بطنجة. وفي الهجوم على مكتسباتها من خلال التسريح الفردي والجماعي للعمال/ات والتخفيض من الأجور وضرب

الحق في التنظيم النقابي...

- تعتبر أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ستتفاقم أكثر بعد رفع الحجر الصحي حيث يتهدد الفقر والبطالة والهشاشة والبؤس والأمراض ملايين المغاربة والذين أظهرت جائحة كورونا أن أكثر من 20 مليون منهم يعيشون الفقر مما يؤشر على أن الاحتجاجات والنضالات الشعبية ستتقوى وتتوسع أكثر بالنظر لعجز النظام المخزني عن الاستجابة للمطالب الشعبية، وإقدامه على رفع الحجر الصحي، دون توفير الشروط المناسبة لذلك استجابة لضغوطات اللوبيات الرأسمالية، لإعادة تشغيل عجلة الاقتصاد، الشيء الذي يهدد بتصاعد وتيرة انتشار الوباء والذي سيكون ضحيته الأولى العمال والكادحون.

- تعلن عن تضامنها اللامشروط مع نضالات الطبقة العاملة ضد الاستغلال الرأسمالي والتواطؤ المخزني ومنها نضالات عمال "امانور" بطنجة والعمال/ات الزراعيين بجهة سوس وخصوصا باشتوكة ايت باها وبجهة الغرب، وعمال النظافة بالسعيدية وسلا وعمال/ات النسيج بالدار البيضاء وعمال شركة حافلات "فوغال" للنقل الحضري بتازة وعمال المناجم في جبل عوام و"ايميضر" و"بوظهر" ببني تجيت...وفي هذا الإطار تعلن تضامنها مع الرفيق كريم حاجي الكاتب العام لعمال شركة" فوغال" (ك د ش) وعضو السكرتارية الوطنية للقطاع العمالي للنهج الديمقراطي ضد الطرد التعسفي الذي تعرض بسبب نشاطه النقابي. كما تعلن تضامنها مع مختلف فئات الشعب المغربي من فلاحين فقراء وتجار وحرفيين صغار وفراشة وباعة متجولين وغيرهم في نضالاتهم من اجل مطالبهم العادلة والمشروعة في العيش الكريم والحصول على الدعم العمومي وضد تغول السلطة.

- تندد بحرمان الملايين من العمال/ات والمستخدمين/ات من حقهم في الضمان الاجتماعي بسبب عدم تصريح مشغليهم/هن بهم/هن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمن فيهم مسؤولين كبار في الدولة من المفروض فيهم احترام القانون. وما فضيحة وزير حقوق الإنسان مصطفى الرميد سوى تلك الشجرة التي تخفي غابة الاستغلال الذي يتعرض له العمال/ات والذي يجب مواجهته بتوحيد جهود القوى الديمقراطية والقيام بحملات واسعة لفرض تسجيل جميع العمال/ات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- تندد بالهجوم القمعي المخزني على الحريات العامة من منع وقمع للوقفات والاحتجاجات الشعبية ومن اعتقالات ومحاكمات صورية وحصار واستدعاءات للمناضلين/ات والأصوات الحرة من مدونين وصحفيين، كما حدث مؤخرا مع الصحفيين سليمان الريسوني وعمر الراضي وثلاثة مدونين بخنيفرة هم لحسن لمرابط ومحمد بوزو ومحمد شجيع والذين صدرت في حقهم أحكام قاسية بستة أشهر حبسا نافذة وغرامات مالية. وتعلن عن تضامنها معهم.

- تؤكد على مطلبها بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومنهم معتقلي حراك الريف وتندد بالظروف القاسية التي يعانون منها داخل السجون وتطالب بالاستجابة لمطالبهم المشروعة واحترام كرامتهم.

- تدعو جميع القوى الديمقراطية والحية إلى ضرورة النضال المشترك من اجل الدفاع عن الخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة كخدمات عمومية يجب أن تكون في يد الدولة وليس في يد الخواص الذين اثبتوا أن لا هم لهم سوى نهب جيوب المواطنين ومراكمة الأرباح باستغلال ظروف الجائحة.

- تدين بشدة المخطط الصهيوني، المدعم من طرف القوى الامبريالية وفي مقدمتها الامبريالية الأمريكية وتواطؤ الأنظمة الرجعية العربية، والرامي إلى احتلال 30% من أراضي الضفة الغربية بمنطقة الأغوار في سياق التوسع الاستيطاني الصهيوني كحلقة ضمن حلقات تنفيذ "صفقة القرن" لتصفية القضية الفلسطينية. وتعلن تضامنها مع كفاح الشعب الفلسطيني من اجل حقوقه الوطنية في العودة وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية على كافة أراضي فلسطين. وتدعو القوى الديمقراطية إلى إطلاق مبادرات نضالية تضامنية مع الشعب الفلسطيني. وتنوه بهذه المناسبة بالبيان الصادر عن مجموعة من الهيئات الديمقراطية المغربية في 27 يونيو 2020 المندد بالسياسة التوسعية الاستعمارية للكيان الصهيوني.

- تجدد تضامنها مع نضالات الطبقة العاملة والشعوب عبر العالم ضد الرأسمالية المتوحشة والامبريالية والأنظمة الاستبدادية وضد العنصرية والطائفية واضطهاد النساء وتدمير البيئة. وتحيي عاليا إصرار الشعب السوداني على مواصلة نضاله لاستكمال أهداف ثورته العظيمة وذلك بتنظيم مسيرة شعبية مليونية في 30 يونيو 2020.

من وحي الأحداث

اهمية حدث اقامة نصب تذكاري للينين

التيتي الحبيب

للتاريخ جولات قد يبشر بها حدث بسيط أو كما يعتقده البعض ثانوي وعابر. لكنه يحمل من الدلالات الكثير ولعل ما عشناه في منتصف سنة 2020 والعالم يرزح تحت جائحة كورونا حيث شاهدنا الجموع تسقط التماثيل وتذكارات لرموز العبودية والاستغلال الرأسمالي، وترفع شعارات معادية للرأسمالية والعنصرية واللامساواة امام جائحة كوفيد 19. في هذه الأجواء استطاع الحزب الماركسي اللينيني الألماني ان يفرض اقامة نصب تذكاري للقائد لينين في مدينة غيلسنكيرشن الألمانية.

ان لهذا الحدث بلا شك رمزيته، وله دلالات قوية تتوج تفاعل العديد من التطورات الهامة. إنه يرمز بجانب احداث أخرى الى أن ما يسمى بمرحلة انهيار جدار برلين ومعه صياح فوكوياما بنهاية التاريخ أصبحت من مخلفات التاريخ وطويت. ومما سهل ذلك هو أنه أمام قوة وعمق أزمة نمط الإنتاج الرأسمالي التي انفجرت سنة 2008 لم يستطع منظرو الرأسمالية وخبراؤها استيعابها إلا بالرجوع الى كتاب "رأس المال" لماركس حيث وجدوا التحليل المادي لقانون تطور الرأسمالية. مع هذه العودة استرجعت الاحزاب الماركسية الثقة في النفس وتأكدت القناعة عند الكثيرين بأن ماركس أسس لعلم جديد أُثبت جدارته في تحليل ظواهر الأزمة البنيوية للرأسمالية. من جديد فتحت الجامعات الكبرى ومعاهد البحث العلمي مدرجاتها ومختبراتها للبحوث العلمية والدراسات الماركسية وصدرت كتب وأبحاث قيمة تلقفتها الأيدي...

لم تمضي إلا عشرسنوات على هذه التطورات عرفت خلالها العديد من الشعوب انتفاضات وثورات اعادت من جديد الروح للفكرة اللينينة في قيادة البروليتاريا للثورة وللحركة الاحتجاجية. وكلما ارتبطت تلك الثورات بالحزب المستقل للطبقة العاملة كلما اقتربت الثورة من النجاح الناجز وكلما ابتعدت تلك الحركات الاحتجاجية من امتلاك هيأة اركان قيادة الثورة او الحركات الاحتجاجية كلما وقفت الثورة في منتصف الطريق وانتكست واستطاعت الفلول وبقايا الانظمة المتساقطة من استعادة المبادرة وإجهاض الثورة. هكذا ظهر طيف لينين يرفرف ويوجه القوى الماركسية الناهضة من تحت ركام حائط برلين. ونحن نرى لبناء نصب تذكاري للقائد العظيم لينين في أراضي المانيا بمثابة رد الصاع صاعين للتاريخ وللمستقبل الباهر للثورة البروليتاريا التي تلوح معالمها في الافق.